الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة –

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

العنوان:

الثقافة الأسرية ودورها في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الطالب الجامعي

دراسة ميدانية على طلبة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة محمد بوضياف –المسيلة

أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علم الاجتماع

تخصص: سوسيولوجيا المؤسسة التربوية

إعداد الطالبة:

– ديلمي راوية

إشراف الأستاذ:

–أ. د/عزوز عبد الناصر

أعضاء لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الجامعة	الصفة
01	د.منير قندوز	أستاذ محاضر (أ)	محمد بوضياف- المسيلة	رئيسًا
02	أ.د/عزوز عبد الناصر	أستاذ التعليم العالي	محمد بوضياف- المسيلة	مشرفًا ومقررًا
03	د.بداوي محمد سفيان	أستاذ محاضر (أ)	محمد بوضياف- المسيلة	عضوًا مناقشًا
04	د.صيد حاتم	أستاذ محاضر (أ)	محمد بوضياف- المسيلة	عضوًا مناقشًا
05	أ.دجلود رشيد	أستاذ التعليم العالي	زيان عاشور -الجلفة	عضوًا مناقشًا
06	د.بن حليمة عمر عبد العزيز	أستاذ محاضر (أ)	الشاذلي بن جديد -الطارف	عضوًا مناقشًا

السنة الدراسية: 2021–2022

شكر وتقدير

الشكر لله أولا وأخيرا الذي وفقنا لإتمام هذه الأطروحة

لابد لنا ونحن نخطوا الخطوات الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة تعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة

ومن هنا أتقدم بالشكر الجزيل إلى جنود الخفاء الذين كانوا سببا في وقوفنا وقفة دكتورالية

وأخص بالذكر: عبد السلام سليمة، بوسكرة عمر، والمشرف عزوز عبد الناصر

كما وأتقدم بالشكر الجزيل إلى زملائي الطلبة وأخص بالذكر: عدنان باشا الذي رافقني طيلة العمل الميداني في توزيع الاستبيان أشكره جزيل الشكر، كما لا ننسى مكتبة الجزيرة وبالخصوص السيد يوسف معزوز على سهره على إخراج الأطروحة في صورتها النهائية، كما ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو من بعيد.

الإهداء

إلى معلم الأمة ورحمة الله للبشرية محمد صلى الله عليه وسلم

إلى والدينا الكريمين **الحسين، ويمينة** على ما قدماه لنا من تربية ورعاية، ثم إلى أخي الوحيد الذي لم تنجب لي أمي سواه "**محفوظ**" حفظه الله ورعاه بعينه التي لا تنام وابنته: أبرار، وأخواتي: **نادية، منى** وأولادها: ميسان، ريهام، أسيل، سهيل، يعقوب **وأسماء** وأولادها: هارون، موسى، علي، سوار، ورغد زينب، **وزينب** وبناتها: ليليا، علياء، **وفهيمة** نسأل الله لهم العافية.

إلى من لم تبخل علينا بالنصائح والتوجيهات أختنا الفاضلة «سليمة عبد السلام»

وإلى رفيقات الدرب الطويل صديقاتنا: أحلام، حدة، وردة، دمتم لنا سندا.

إلى كل هؤلاء أهدي عملي هذا المتواضع.

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات

شكر

فهرس الموضوعات

فهرس الجداول والأشكال

مقدمة:..... أ

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة..... 4

تمهيد: 5

1-الإشكالية:..... 6

2-الفرضيات:..... 9

3-أهمية موضوع الدراسة: 10

4-أسباب اختيار الموضوع: 10

5-أهداف الدراسة: 11

6- تحديد المفاهيم: 12

7-الدراسات السابقة: 27

8-التوجه النظري (نظرية الدور الاجتماعي): 34

الفصل الثاني: الثقافة الأسرية.....38

تمهيد: 39

1-خصائص الأسرة: 40

2-الفرق بين الزواج والأسرة: 42

3-مراحل تطور وظائف الأسرة عبر التاريخ:.....43

4-وظائف الأسرة: 44

5-أنواع الأسر : 46

6-أساليب الاختيار للزواج:.....47

7-المقاربات النظرية للأسرة: 49

8-الأسرة والقيم الإيجابية: 55

9-الأسرة الجزائرية: 56

10-الأسرة الجزائرية وجدلية القيم: 65
11-الأسرة والتغير الاجتماعي والتحديث: 66
12-الوسائل التربوية المستعملة في الأسرة الجزائرية: 67
13-الواقع الثقافي للمجتمع الجزائري: 69
خلاصة: 71
الفصل الثالث: المسؤولية الاجتماعية 72
تمهيد: 73
1-خصائص المسؤولية الاجتماعية: 74
2-أهمية المسؤولية الاجتماعية: 77
3-أنواع المسؤولية الاجتماعية: 77
4-أركان المسؤولية الاجتماعية: 79
5-مستويات المسؤولية الاجتماعية: 79
6-صفات الشخص المسؤول اجتماعياً: 80
7-دور الأسرة في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الأبناء: 82
8-تفعيل القيم الإيجابية لدى الأفراد المؤدية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية: 82
خلاصة: 95
الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية والميدانية للدراسة 97
تمهيد: 98
1-مجالات الدراسة: 99
2-منهجية البحث: 106
3-المجتمع وعينة الدراسة: 107
4-أدوات جمع البيانات: 109
5- الأساليب الإحصائية المستعملة 110
6-الصعوبات: 111
الفصل الخامس: عرض وتحليل وتفسير البيانات..... 112
1- عرض وتحليل البيانات الشخصية: 113

2-التحليل الوصفي للنتائج: 120
- يتصف الطالب الجامعي بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة بروح عالية في المسؤولية الاجتماعية.....113
- لأساليب التنشئة الاجتماعية التي تتبعها الأسرة دور في وبناء واتخاذ القرارات لدى الطالب الجامعي..... 124
- للقدوة الوالدية دور في ترسيخ قيم إيجابية اتجاه الجامعة لدى الطالب الجامعي.... 128
3-مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات والدراسات السابقة وأهداف الدراسة: ... 131
4- النتائج العامة للدراسة في ضوء التوجه النظري للدراسة (نظرية الدور الاجتماعي):
..... 135
خلاصة الفصل:..... 139
خاتمة:..... 141
قائمة المراجع:..... 144
الملاحق..... 152

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول		
الرقم	**عنوان الجدول**	**الصفحة**
01	يمثل عدد الطلبة المسجلين للسنة الجامعية 2019/2018 باقسام الكلية.	105
02	نتائج حساب معادلة ألفا كرونباخ لمحاور الأداة والأداة	111
03	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	113
04	توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن	114
05	توزيع عينة الدراسة حسب تخصصك الجامعي	115
06	توزيع عينة الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة	116
07	توزيع عينة الدراسة حسب ترتيبك في الأسرة	116
08	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي للأب	117
09	توزيع عينة الدراسة حسب مهنة الأب	118
10	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي للأم	118
11	توزيع عينة الدراسة حسب مهنة الأم	119
12	التحليل الوصفي لمحور المسؤولية الاجتماعية لدى الطالب الجامعي مع نتائج اختبار ستودنت T-Test	120
13	التحليل الوصفي لأساليب التنشئة الاجتماعية التي تتبعها الأسرة دور في بناء واتخاذ القرارات مع اختبار T-Test	124
14	التحليل الوصفي للقدوة الوالدية دور في ترسيخ قيم إيجابية اتجاه الجامعة لدى الطالب الجامعي مع اختبار T-Test	128
15	نتائج اختبار T-Test للفرضية الفرعية الأولى	131
16	نتائج اختبار T-Test للفرضية الفرعية الثانية	132
17	نتائج اختبار T-Test للفرضية الفرعية الثالثة	133

فهرس الأشكال		
الرقم	**عنوان الشكل**	**الصفحة**
01	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	113
02	توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن	114
03	توزيع عينة الدراسة حسب تخصصك الجامعي	115
04	توزيع عينة الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة	116
05	توزيع عينة الدراسة حسب ترتيبك في الأسرة	116
06	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي للأب	117
07	توزيع عينة الدراسة حسب مهنة الأب	118
08	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي للأم	118
09	توزيع عينة الدراسة حسب مهنة الأم	119

مقدمة

مقدمة:

تعرف الأسرة على أنها الخلية الأولى لإعداد المجتمع، فهي تنظيم أساسي يعمل على تربية الأبناء ومدهم بقواعد التنشئة الاجتماعية الصحيحة، ويهيء لهم البيئة الصالحة والأرضية الخصبة والأجواء المناسبة التي تساعدهم على النمو والتكيف والاستقرار، وتؤدي دورها الأهم وهو تنشئتهم تنشئة سوية تنتج أفرادا صالحين وغرس قيم إيجابية فيهم، حيث تعتبر القيم عنصرا أساسيا في تشكيل ثقافة أي مجتمع كونها مثلا عليا للأفراد والمجتمع، ولأن القيم تقوم بدور كبير في إدراك الأفراد للأمور من خلال ما تتمتع به من خصائص تتكامل مع الدور المنوط بالأسرة عن طريق التواصل والحوار ولأنها قاعدة يرتكز عليها المجتمع والأسرة ولأن الأسرة وظيفتها الأساسية إعداد الفرد للحياة الاجتماعية؛ فمن الضروري أن تعلمه أداء واجباته كما هو الحال مع حقوقه، فالآباء يسعون جاهدين لاستخدام مختلف الأساليب التي تختلف بساطتها ودرجة تعقيدها لتنشئة أبنائهم ليصبحوا من خلالها على وعي بمتغيرات الحياة الاجتماعية قادرين على تحمل المسؤولية لاسيما المسؤولية الاجتماعية عن طريق تعلم القيم ونماذج السلوك والاتجاهات وإكسابهم الأدوار المتوقعة منهم ليصبحوا أفرادا اجتماعيين بارزين في تحقيق التقدم الاجتماعي؛ وذلك بالاهتمام بتنشئتهم تنشئة اجتماعية تساهم في تشكيل شخصية الفرد الصالح الفعال في المجتمع.

إذن فالأسرة هي المجال الحيوي الأمثل للتنشئة الاجتماعية التي تعتبر مهمة وضرورية في تزويد الفرد بالقيم والمثل والقواعد الاجتماعية الضابطة لتكون محورا أساسيا في تشكيل مفهوم المسؤولية الاجتماعية لديهم، فمن هذا المنطلق تطور وعي الآباء بالمسؤولية سواء فيما تعلق بالمسؤولية الاجتماعية للأسرة أو المجتمع المحيط بها خاصة الجامعة على اعتبار أنها الهرم الأعلى الذي يمثل نخبة المجتمع، حيث تعتبر تحمل المسؤولية الاجتماعية من الصفات التي يجب أن يتحلى بها كل طالب في الجامعة على اعتبار أنه يولي أهمية بالغة للنهوض بمجتمعه؛ لأنه الدافع للرقي بالمجتمع بالتساند وتشابك أفراده.

من هنا يبدو جليا لنا أن الحاجة إلى إلقاء الضوء على أطروحة المسؤولية الاجتماعية ودور الثقافة الأسرية في تنميتها بات ضروريا خاصة وما يشهده المجتمع من مراحل إصلاح وتنمية في مختلف المجالات بهدف تلبية متطلبات الأفراد وحاجاتهم من جهة وتنمية وعيهم لإنتاج فرد مسؤول على كافة الأصعدة من جهة أخرى، وعلى الرغم من أن

بعض الدراسات الاجتماعية قد أثبتت الارتباط الموجود بين الثقافة الأسرية والمسؤولية الاجتماعية؛ إلا أن التركيز على الثقافة الأسرية كأسلوب في الحياة يتضمن أولا أساليب التنشئة المتبعة في تربية الأبناء، وثانيا القدوة الوالدية كقول وفعل منمذج أمام الأبناء في علاقتهما بالمسؤولية الاجتماعية بأبعادها كالقيم الإيجابية، وبناء واتخاذ القرارات؛ يحتاج إلى دراسة علمية تكشف عن الدور الذي تؤديه الثقافة الأسرية في تنمية المسؤولية الاجتماعية، ويأتي هذا التوجه في الدراسة الحالية في ظل الايمان العميق بالدور الذي يمكن أن تؤديه الأسرة كمؤسسة اجتماعية تمثل باكورة الاتصال الاجتماعي للفرد في اكسابه قيما ومهارات وأدوار تؤهله إلى أن يساهم بفعالية في المجتمع من خلال تحمل المسؤولية التي تقع عليه في ضوء المكانة التي يحتلها في المجتمع وضمن القواعد الاجتماعية والضوابط التي حددها المجتمع والثقافة.

هذا ما دفع بنا إلى دراسة الموضوع، وقد جاءت دراستنا هذه في خمسة فصول ربطت بين الإطار النظري المبني في ضوء التراث السوسيولوجي والجذور النظرية والأدبيات السابقة وبين البيانات الميدانية التي تم جمعها من ميدان الدراسة باستخدام أساليب وأدوات بحثية تتناسب وطبيعة الموضوع.

لقد تضمن الفصل الأول الإطار العام للدراسة وشمل: تحديدا لإشكالية الدراسة والفرضيات وأهمية وأسباب وأهداف الموضوع، ومفاهيم ومصطلحات الدراسة، والدراسات السابقة، وكذا المقاربة السوسيولوجية المتبناة. أما الفصل الثاني والمعنون بالثقافة الأسرية، فقد تضمن أنواع الأسرة، خصائص وأهداف الأسرة، والأسرة والقيم الإيجابية، والتنشئة الاجتماعية في الأسرة والأسرة الجزائرية. أما الفصل الثالث المسؤولية الاجتماعية فقد شمل: خصائص المسؤولية الاجتماعية وأهمية المسؤولية الاجتماعية، ثم أنواع المسؤولية الاجتماعية ويأتي بعدها أركان المسؤولية الاجتماعية، ثم يليه مستويات المسؤولية الاجتماعية وكذا صفات الشخص المسؤول اجتماعياً، وفي الأخير دور الأسرة في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الأبناء. أما الفصل الرابع والمعنون بالإجراءات الميدانية للدراسة فقد احتوى: مجالات الدراسة، ومنهج البحث، والمجتمع وعينة الدراسة، وأدوات جمع البيانات، والأساليب الإحصائية المستعملة في معالجة وتحليل البيانات وأخيرا الصعوبات. أما الفصل الخامس: عرض وتحليل وتفسير البيانات فتضمن عرضا وتحليلا لخصائص البيانات الشخصية ومواصفات العينة، ثم تحليل ومناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية

الأولى والتي تحاول معرفة مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى الطالب الجامعي، ثم تحليل وتفسير النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية والتي تحاول اختبار ما إذا كان للأساليب المتبعة في التنشئة الاجتماعية في الأسرة دور في بناء واتخاذ القرارات لدى الطالب الجامعي. ثم عرضا وتحليلا وتفسيرا للنتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثالثة والتي بدورها أيضا تحاول اختبار ما إذا كان للقدوة الوالدية دور في ترسيخ قيم إيجابية اتجاه الجامعة لدى الطالب الجامعي، وفي آخر الفصل تم مناقشة الفرضيات في ضوء النتائج وضمن سياق نتائج الدراسات السابقة، مع عرض للنتائج العامة للدراسة في ضوء التوجه النظري المتبنى، لتختتم الدراسة بخاتمة للموضوع.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

تمهيد

1- الإشكالية

2- الفرضيات

3- أهمية موضوع الدراسة

4- أسباب اختيار الموضوع

5- أهداف الدراسة

6- تحديد المفاهيم

7- الدراسات السابقة

8- التوجه النظري (نظرية الدور الاجتماعي)

تمهيد:

يعد الإطار العام للدراسة من أهم مراحل البحث العلمي في العلوم الاجتماعية وهو أولى المراحل التي ينطلق منها البحث العلمي والذي يتماشى مع الجانب الميداني للدراسة في نفس الوقت والتصور النظري، وعلى هذا الأساس؛ يحاول الباحث وضع تصور لدراسته يضبط به البناء المنهجي للدراسة ألا وهي الإشكالية والفرضيات التي انطلق منها وكذا تحديد لمفاهيم الدراسة لغة واصطلاحا واجرائيا، والاقتراب النظري المتبنى كل ذلك يتم عن طريق إحداث القطيعة العلمية من خلال الدراسات السابقة المتعلقة موضوع الدراسة.

1-الإشكالية:

تعد الأسرة الخلية الأساسية في بناء المجتمع، وتعتبر أقوى مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تتولى تكوين الفرد وتحويله من كائن بيولوجي إلى شخص اجتماعي، حيث يتم من خلالها نقل المعايير والسلوك والعادات والتقاليد والقيم والأعراف والمعرفة الخاصة بالمجتمع، حيث تكون العلاقات فيها في الغالب مباشرة، وبذلك يتم استدخال ثقافة مجتمعية من خلالها تدخل في تكوين وبناء شخصية الفرد ذلك أن الشخصية في أبسط مفهوم لها هي ذلك التنظيم الدينامي الذي يضم الجوانب الروحية والعقلية والاجتماعية والثقافية والذاتية والقيمية وغيرها. ولعل من أهم مايتحكم في نجاح عملية التنشئة الاجتماعية في الأسرة العلاقات والتفاعل بين الأفراد، خاصة الآباء بعضهم البعض من جهة والأبناء من جهة أخرى، حيث يذهب العديد من الباحثين إلى حصر التنشئة الاجتماعية في كونها تتضمن كل التفاعلات بين الآباء والأبناء. وعندما نتحدث عن أهمية العلاقات الاجتماعية المباشرة في التنشئة الاجتماعية، فإنه في السياق ذاته؛ لا يمكن اهمال العلاقات غير المباشرة في ذلك؛ ذلك أن الكثير من السلوكيات تنتقل من الآباء إلى الأبناء من خلال النموذج أو القدوة الماثلة أمام الأبناء والتي تتمثل أساسا في الأب والأم لاسيما في المراحل الأولى من حياة الطفل، لتتوسع في مراحل تالية الى الاصدقاء والمجتمع. ويحدث الانتقال من خلال عمليات اجتماعية عديدة أهمها التفاعل الاجتماعي، والتقليد، والتقمص، والتمثل، والايحاء، وتؤدي الملاحظة الدور الحاسم في ذلك.

لذلك فمن الجلي والواضح أن تحضى الأسرة بقدر كبير من اهتمام الباحثين والدارسين خاصة في المجال النفسي والاجتماعي لدورها الرئيسي في نقل المعارف إلى الطفل واهتمامها به حتى يبلغ سن الرشد، فهي أول مصدر يتلقى منه الهوية الايجابية وتقدير الذات والاحساس بالمسؤولية ولا يمكن أن يترسخ هذا الاّ من خلال ثقافة الحوار، حيث يعتبر الحوار من أهم أدوات التواصل الفكري والثقافي والاجتماعي والاقتصادي التي تتطلبها الحياة في المجتمع المعاصر لما له من أثر في تنمية قدرة الأفراد على التفكير المشترك والتحليل والاستدلال، كما أن الحوار من الأنشطة التي تحرر الإنسان من الانغلاق والانعزالية وتفتح له قنوات للتواصل يكتسب من خلالها المزيد من المعرفة والوعي، كما أنه طريقة للتفكير الجماعي والنقد الفكري الذي يؤدي إلى توليد الأفكار والبعد عن الجمود ويكتسب الحوار أهميته من كونه وسيلة للتآلف والتعاون وبديلاً عن سوء الفهم والتقوقع

والتعسف. كما أن لمستوى التعليم لدى الآباء دور فعال، حيث تؤثر ثقافة الوالدين تأثيراً هاماً على الأبناء تربوياً وتعليمياً، فالأبناء هم انعكاس لثقافة الوالدين، لذا يعتبر مستوى التحصيل العلمي للوالدين أمراً مؤثراً في هويتهم وتفاعلهم مع أفراد المجتمع، وكذا القدوة الوالدية التي تغرس في الأبناء مبادي وقيم ترسخ في تنشئتهم وتصبح حجر الزاوية في هويتهم الثقافية، إذن من هنا ومن خلال ماتقدم؛ فإن الآباء هم قادة مربون لأبنائهم، حيث يعلمونهم الخطوات الأولى للثقة بالنفس والتدرج نحو المسؤولية التي تعتبر واحدة من القيم الاجتماعية التي يجب أن يتمسك بها الفرد، حيث أن النجاح في تحملها يعني النجاح في العمل والنجاح في الحصول على ما نريد، كما أنها تتطلب منا أن نعرف ما لنا وما علينا من حقوق، حيث أنه يجب أن نعرف واجبنا تجاه الآخرين.

لقد تنوعت المسؤولية وتعددت ومنها المسؤولية الاجتماعية التي لم يكن مفهومها معروفا بشكل واضح في النصف الأول من القرن (20). حيث كانت ذات اتجاه اقتصادي مبنية على تحقيق الربح بكافة الوسائل، وبالرغم من صعوبة تحديد تعريف دقيق لمفهوم المسؤولية الاجتماعية؛ إلا أن هنالك عدة اجتهادات هادفة لتعريفها على أنها التزام المنشأة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه. وفي هذا الإطار فقد عرف (Drucker) المسؤولية الاجتماعية بأنها: "التزام المؤسسة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه"، وقد شكل هذا التعريف حجر الزاوية للدراسات اللاحقة وفتح الباب واسعا لدراسة هذا الموضوع باتجاهات مختلفة. كما تم تعريفها من قبل مكتب العمل الدولي بأنها: "طريقة تنظر فيها المنشآت في تأثير عملياتها في المجتمع وتؤكد مبادئها وقيمها في أساليبها وعملياتها الداخلية وفي تفاعلها مع قطاعات أخرى".

وعرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية بأنها: "الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل"[1].

ربما الملاحظة التي يمكن تسجيلها من خلال التعريفات السابقة هي ارتباط مفهوم المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة، رغم أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية كما سيتضح لاحقا

[1]– الموقع الالكتروني: http://www.hrdiscussion.com يوم: 2017/12/07 –على الساعة 20:15 .

ترتبط بالمؤسسات كما ترتبط بالافراد والجماعات. فالفرد مسؤول والأم مسؤولة والأب مسؤول والأسرة مسؤولة والمؤسسة مسؤولة، وعليه كما تقع المسؤولية بين الأفراد والمؤسسات تقع بين الفرد والفرد والفرد والاسرة والفرد والمجتمع، لنجد أن المفهوم يتسع من حيث المستويات وتبعا للمكانة التي يحتلها الفرد في المجتمع ولما يقوم به من أدوار.

وإذا كان مفهوم المسؤولية الاجتماعية يبدأ أولا في أولى الوحدات الاجتماعية إذ يتعلم الطفل مبادىء أولى في مفهوم الحق والواجب من خلال سلسة الأوامر والنواهي واشكال التفاعل الاجتماعي في الاسرة، إضافة إلى الأساليب المتبعة في التنشئة الاجتماعية، فإن جزء من مخرجات العملية تترجم عندما يدخل الفرد في مرحلة المجتمع، حيث تمثل سلوكياته المرتبطة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية ترجمة وانعكاس لتأثير ما اكتسبه سابقا.

تعتبر الجامعة كمؤسسة للتعليم والبحث العلمي نهاية الهرم التعليمي للطالب إن صح التعبير؛ ومثلما يقع على عاتقها مسؤولية تلزمها بالسهر على إعداد طالب يمثل فرد اجتماعي يعبر عن بيئته الجامعية من خلال عدة نشاطات تدعم وتقوي قيم تحمل المسؤولية لديهم، كما هو الحال في نشاطات النوادي العلمية التي تسهر على تفعيل تلك النشاطات باعتبارها نوعا من القيم الإيجابية المغروسة لديهم تجاه جامعتهم، وفي هذا السياق، لقد فتحت جامعة محمد بوضياف أبوابها للانخراط في هذه النوادي العلمية فكانت أياما تكوينية للطلبة، وحملات التبرع بالدم، ولمرضى السرطان كما وقد عملوا على إعداد زيارات للمشافي ومراكز ذوي الاحتياجات الخاصة باسم الجامعة عامة وكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بصفة خاصة؛ إلا أن مسؤوليتها شأنها شأن بقية مؤسسات المجتمع الأخرى تأتي في مرحلة تالية ومتأخرة، حيث يكون الطالب قد اكتسب جزءا كبيرا من المفاهيم والقناعات والمعاني والرمزيات عندما كان طفلا وفردا في أسرته، وما يدعم ذلك قول العلماء أهمية السنوات والخبرات التي مر بها الفرد خاصة خمس السنوات الأولى من عمره في تحديد ملامح شخصيته عند الكبر. من هذا المنظور يأتي تحليل مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتعزيزها وتنميتها كممارسة في ضوء بداية تشكلها وتكوينها في الأسرة أمرا ذا أهمية، إذ أن الاستثمار في عامل الزمن والجهد سيوفر الكثير أوجه الفهم للموضوع في مرحلة جد مبكرة. ويعد هذا مبررا علميا وموضوعيا للقيام بهذه الدراسة.

ولتسليط الضوء على موضوع الثقافة الأسرية والمسؤولية الاجتماعية جاءت هذه الدراسة لتبحث في الدور الذي تقوم به الأسرة من خلال الأساليب التي تتبعها في التنشئة

الاجتماعية والقدوة الوالدية في تنمية روح المسؤولية الاجتماعية لدى الأبناء الذين يزاولون دراستهم في الجامعة وقد تم التركيز على بعدين هامين في المسؤولية الاجتماعية وهما بناء واتخاذ القرارات لدى الطالب وتكوين قيم إيجابية تجاه الجامعة باعتبار أن القيم تؤدي دورا بالغ الأهمية في تنظيم السلوك الإنساني من خلال تحديد المرغوب فيه من المرغوب عنه، وعلى مستوى أبعاد الثقافة الأسرية، فقد تم التركيز أيضا على بعدين هامين كما تم ذكره سابقا، حيث نظر للثقافة الأسرية كأسلوب في الحياة يظهر من خلال الأساليب والقدوة الوالدية وهي أبعاد نراها جديرة بالبحث لاسيما بعد البحث والقراءة المعمقة للدراسات السابقة.

ولمحاولة الكشف عن هذا الدور فقد تم طرح التساؤل الرئيسي التالي:

- هل للثقافة الأسرية دور في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الطالب الجامعي؟

وقد نتجت عنه عدة أسئلة فرعية منها:

أ- ما هو مستوى المسؤولية الإجتماعية لدى الطالب الجامعي بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة؟

ب- هل لأساليب التنشئة الاجتماعية التي تتبعها الأسرة دور في بناء واتخاذ القرارات والسلوكات لدى الأبناء (الطالب الجامعي)؟

ج- هل للقدوة الوالدية دور في ترسيخ قيم إيجابية لدى الطالب الجامعي تجاه الجامعة؟

2-الفرضيات:

في ضوء التساؤلات المطروحة، فقد تم صياغة ثلاثة فرضيات فرعية.

أ-الفرضية الرئيسية:

- للثقافة الأسرية دور في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الطالب الجامعي.

ب-الفرضيات الفرعية:

- يتصف الطالب الجامعي بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة بروح ذات قيمة عالية في المسؤولية الاجتماعية.
- لأساليب التنشئة الاجتماعية التي تتبعها الأسرة دور في بناء واتخاذ القرارات لدى الأبناء.
- للقدوة الوالدية دور في ترسيخ قيم ايجابية لدى الطالب الجامعي تجاه الجامعة.

3-أهمية موضوع الدراسة:

تكمن أهمية موضوع الدراسة في كونه يتناول جانبا حساسا وهاما، يتعلق بإسهام الثقافة داخل الأسرة في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الأبناء الجامعيين، ومنه تحديد مدى مساهمة التنشئة الاجتماعية من خلال أبعادها أساليب التنشئة والقدوة الوالدية والمستوى التعليمي للوالدين في بناء القرارات والأفعال لديهم، كما تبرز أهميتها من خلال استنادها لجانبين أساسيين هما الجانب العلمي والجانب العملي، وهما مهمين في أي دراسة لترقى لمصاف العلوم التطبيقية بدل أن تبقى علوم نظرية جامدة.

أما الأهمية العلمية، فقد تمثلت في كون الدراسة تسعى إلى إظهار الدور الذي تؤديه الثقافة الأسرية في تنمية المسؤولية الاجتماعية، ومحاولة قياسها كميا وتفسيرها علميا، من خلال قياس العلاقات داخل الأسرة، القدوة الوالدية، التنشئة الاجتماعية، ثقافة الحوار والمستوى التعليمي للوالدين، هذه المتغيرات تعكس في الحقيقة خلفيتهم الاجتماعية والتربوية بالإضافة الى أهمية المرحلة العمرية المستهدفة وما تتميز به من خصائص، وكذلك فإنها تعكس مستوى العلاقات الأسرية داخل الأسرة، كما أن النتائج المتوصل اليها من خلال هاته الدراسة ستكون بمثابة اضافة علمية لسلسلة البحوث السوسيولوجية في المجال التربوي.

وأمّا الأهمية العملية والتي نجدها تنبع من خلال بيان الدور الذي تؤديه الثقافة الأسرية بعناصرها الفاعلة، والمسؤولية الاجتماعية، وذلك انطلاقا من الدراسة الميدانية التي تجرى على طلبة كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة، وكذا معرفة العلاقات الأسرية السائدة بين الآباء والأبناء داخل الأسرة، ومنه التفاعل الاجتماعي بصورة عامة، وفي ضوء كل ذلك؛ فإنّ هته الدراسة قد تقدم إضافة جديدة في حقل الدراسة الوصفية الميدانية عموما، والمؤسسة التربوية والتعليمية خصوصا ممثلة في الجامعة، وهذا ما نطمح إلى تحقيقه من خلال الأهداف المحددة.

4-أسباب اختيار الموضوع:

يعتبر موضوع الثقافة الأسرية والمسؤولية الاجتماعية من المواضيع ذات الأهمية القصوى والتي اتجه علم الاجتماع التربوي وكذا علم النفس الاجتماعي إلى دراستها، وما اختيارنا لهذا الموضوع إلاّ نتيجة للأسباب التالية:

أ-الأسباب الموضوعية: ويمكن ذكرها على النحو الآتي:

- الأهمية البالغة التي تكتسيها الثقافة الأسرية وأثرها على المسؤولية الاجتماعية من خلال الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة.

- النقص الملحوظ والملموس للدراسات الاجتماعية والتربوية في هذا المجال خاصة تلك التي تربط بين الأسرة، كونها الخلية الأساسية والقاعدية في بناء المجتمع والقمة الهرمية ممثلة في الجامعة.

- الإيمان العميق بالدور الذي يمكن أن تؤديه الأسرة في تنشئة أبناءها على روح المسؤولية الاجتماعية في الجامعة.

- التحسيس من خلال هاته الدراسة المتواضعة بأهمية الثقافة الأسرية وتأثيرها على المسؤولية الاجتماعية للأبناء الجامعيين.

ب-الأسباب الذاتية:

- الرغبة في أن يكون البحث مفيدا في ايجاد مناخ جامعي ملائم لدراسة الدور الذي تؤديه الأسرة في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الأبناء.

- الميل الشخصي للمواضيع المتعلقة بالوسط الأسري وكل مايخصه من علاقات اجتماعية داخله.

- جاء اختيار الموضوع في أحد جوانبه نتيجة لتبادل الآراء والأفكار والحوار والمناقشة مع الزملاء والأساتذة والخبراء في العمل والجامعة والأسرة حول الموضوع.

- الاطلاع المتكرر على البحوث والدراسات التي شملت مفاهيم ومتغيرات الدراسة والتي ولدت لدينا نوع من الميل والتصور لأهمية دراسة هذا الموضوع لاسيما في ضوء اتجاه المجتمعات والبلدان في الوقت الحالي نحو التركيز على أهمية الانسان بوصفه عنصرا فاعلا في تنمية المجتمع إذا ما أدرك مسؤوليته الاجتاعية اتجاه نفسه واسرته ومجتمعه بمؤسساته المختلفة.

5-أهداف الدراسة:

تهدف هاته الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن تؤديه الثقافة الأسرية في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الأبناء الجامعيين، وذلك من خلال بناء قرارات وأفعال

مستقلة مكتسبة نابعة من إحساسهم بالمسؤولية قصد اشعارهم بأهميتها التي لا غنى لهم عنها.

-وكما نعلم أنه لاتكاد تخلو دراسة أو بحث علمي من هدف أو أهداف يسعى الباحث الى تحقيقها من خلال اهتمامه بالظاهرة المدروسة، ويمكن تلخيص اهداف الدراسة في النقاط التالية:

أ-الكشف عن العلاقة الارتباطية بين الثقافة الأسرية والمسؤولية الاجتماعية.

ب-القاء الضوء حول مستويات العلاقات الأسرية داخل الأسرة والديناميات المختلفة التي تحدث بين مختلف الفاعلين الأساسيين فيها.

ج-التأكد من صحة الفروض والاجابة عن التساؤلات التي تطرحها الدراسة.

د-إثراء المكتبة الجامعية بدراسة وصفية ميدانية.

هـ-الكشف عن مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى الطالب الجامعي.

و-التعرف على الدور الذي تؤديه الأسرة من خلال الأساليب المتبعة في التنشئة الاجتماعية في بناء واتخاذ القرارات لدى أبنائها.

ز- التعرف عن الدور الذي تؤديه القدوة الوالداية في ترسيخ قيم إيجابية لدى الأبناء.

6- تحديد المفاهيم:

إن تحديد المفاهيم لأي دراسة علمية يكتسي أهمية بالغة في مسار البحث العلمي، فهي النبراس الذي يرسم المعالم الأساسية لمسار وأهداف الدراسة، فهي مطلب ضروري كما يعتبر تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية أمرا ضروريا في البحث الاجتماعي.[1]

إن البحث في علم الاجتماع يتطلب تحديد المفاهيم التي يعمل عليها الباحث باعتبار ذلك من الركائز الأساسية في البحث السوسيولوجي.[2] ومن المفاهيم الأساسية في البحث ما يلي:

أ-الثقافة:

أولا: لغة: ثقف، ثقفاً: صار حاذقاً فطناً، فهو ثقف، الشيء ظفر به، وفي التنزيل العزيز: ﴿**واقْتُلوهُمْ حَيْثُ ثقفتموهم**﴾.

---

[1]- عبد الباسط محمد الحسين: أصول البحث الاجتماعي، ط1، مكتبة وهبة، القاهرة، 1990، ص 175.

[2]- سعيد سبعون، حفصة جرادي: الدليل المنهجي في كتابة المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012، ص 125.

الثقافة: العلوم والمعارف والفنون التي يطلب الحذق فيها[1].

ثانيا: إصطلاحاً:

يعرف كلوكهون الثقافة بأنّها أساليب الحياة المختلفة التي توصل إليها الإنسان عبر التاريخ، والتي توجد في وقت معين، والتي تكون أساليب إرشاد وتوجيه لسلوك الأفراد في المجتمع.

ويعرف إدوارد تايلور الثقافة بقوله: "إن الثقافة أو الحضارة هي ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والعقائد والفن والأخلاق والقانون والعرف وكل العادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان من حيث هو عضو في المجتمع، وهي وسيلة لتنمية المهارات والمعرفة وفي البقاء، ويستجيب الفرد للثقافة باعتبارها جزء من التراث الاجتماعي بمعنى أنها تنتقل على الأجيال المتعاقبة.

ويرى علي عبد الرزاق أن الثقافة ذلك الجزء من البيئة الذي صنعه الإنسان وتمثل الثقافة جميع الصفات التي اكتسبها الإنسان البالغ من مجتمعه عن طريق التعليم المنظم وعن طريق المحاكاة والاستجابة الشرطية، وأن الثقافة تعيد صياغة عناصر العالم الطبيعي على نمو يساعد على تلبية حاجات الإنسان ومن هنا يمكن أن نقول أن الإبداع جزء من ثقافة المجتمع[2].

ثالثا: التعريف الإجرائي للثقافة:

الثقافة هي أسلوب حياة في الحياة، يتم اكتسابها في مراحل الأولى من الأسرة، وهي عبارة عن مركب من مجموعة من المعايير والقيّم والأفكار التي تظهر في أسلوب الحياة الاجتماعية.

[1] – إبراهيم مصطفى وآخرون: المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية، الجزء الأول والثاني، تركيا، بدون تاريخ، ص237.

[2] – حسين عبد الحميد أحمد رشوان: العلمانية والعولمة، مركز الإسكندرية للكتاب، بدون طبعة الأزارطة، القاهرة، 2005، ص 68–69.

ب- الأسرة:

أولا: تعريف الأسرة لغة:

جاء في لسان العرب عند أبي منظور الأسرة بأنها الدرع الحصينة، وبأنها عشيرة الرجل وأهل بيته، ووردت جملة "أسرة الرجل" بمعنى عشيرة ورهطه الأدنون لأنه يتقوى بهم[1].

وهناك من يرى كلمى **أسرة** بمعنى أسر بمعنى حبس، ويضيفون أن خاتم الزواج بمعنى "المحبس"[2].

ويرى البعض الآخر من ناحية أخرى، أن كلمة «أسرة» تشير إلى التآزر أو التناصر والتضامن، يقول "زهير حطب" أن كلمة أسرة قد تكون صيغة إحدى للفعل آزر بمعنى ناصر وقوى وشد السين بالزاي وهذا الأمر معروف وكثير الحدوث في اللغة العربية.

وردت في المعجم الوسيط الأسرة بمعنى الدرع الحصينة، وأهل الرجل وعشيرته والجماعة يربطها أمر مشترك والأسرة جمع أسر[3]. وفي القاموس المحيط الأَسْرُ: الشد، والعصب وشدة الخلق والخلق، والأسرة بالضم الدرع الحصينة، والرجل الرهط الأدنون[4].ومنه الأسرة في اللغة تعني الأهل والعشيرة.

ثانيا: اصطلاحا:

بالرغم من الاتفاق بين الدارسين عامة وفي الحقل السوسيولوجي على وجه التحديد، على أهمية دراسة الأسرة؛ إلا أن هناك تباينا في تعريفها، ولا يوجد تعريف واضح ومحدد لها، وتتعدد التعريفات بتعدد الباحثين واتجاهاتهم النظرية والفكرية، ولتحديد تعريف إجرائي للأسرة يمكن استعراض بعض التعريفات على النحو الآتي:

عرفها "أوجست كونت" بأنها: "الخلية الأولى في جسم المجتمع، والنقطة الأولى التي يبدأ منها التطو، والوسط الطبيعي والاجتماعي الذي يترعرع فيه الفرد"[5].

---

[1] – ابن منظور أبي الفضل جمال الدين بن مكرم: لسان العرب، تحقيق عبد الله على الكبير وآخرون، دار المعارف، مصر، باب الهميزة "أسر".

[2] – حليم بركات: المجتمع العربي المعاصر، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط6، سنة 1998، ص175.

[3]– المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الوطنية، ط4، جمهورية مصر العربية، 2004، ص17.

[4]– مجد الدين محمد يعقوب الفيروز آبادي: القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، ط8، بيروت، 2005، ص344.

[5]– حسين عبد الحميد رشوان: الأسرة والمجتمع دراسة في علم الاجتماع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص25.

أما "أجبرن ogburn" فعرف الأسرة بأنها :"رابطة اجتماعية من زوج وزوجة وأطفالهما أو بدون أطفال، أو من زوج بمفرده مع أطفاله، أو زوجة بمفردها مع أطفالها، ويضيف إلى ذلك أن الأسرة قد تكون أكبر فتشمل أفراد آخرين كالأجداد والأحفاد وبعض الأقارب، على أن يكونوا مشتركين في معيشة واحدة مع الزوج والزوجة والأطفال[1]. والمتمعن لهذا التعريف يجده قد حدد بأن الأسرة تقوم وفقا لرابط اجتماعي، وأنها قد تضم أطفالا أو لا تضم، كما أنها قد تقوم بوجود الأبوين –الزوجين– معا أو بغياب أحدهما، كما نجده أشار إلى أشكال الأسرة.

وحسب "برجس ولوك" فالأسرة هي: "مجموعة من الأشخاص يرتبطون بروابط الزواج، أو الدم، أو التبني، ويعيشون تحن سقف واحد، ويتفاعلون فيما بينهم وفقا لأدوار محددة، ويخلفون ويحافظون على نمط ثقافي عام"[2].

يرى الكثير من الباحثين أن تعريف الأسرة التي تنتج عن الزواج فمن الصعوبة بمكان أن نفق على تعريفا شاملا مانعا.

وذلك نظرا لتعدد أنماطها، فمعظم الزيجات التي نطلق عليها مصطلح الأسرة قد لا تنطبق عليها المعنى التقليدي الذي نطلقه على الأسرة، خاصة لما يوجد عليه في أمريكا اللاتينية من طرق الاقتران التي لا تجري فيها إلا جراءات الرسمية والقانونية والدينية التي تعارف عليها البشر منذ أن خلق الله الخليقة.

كذلك جاء اختلاف تعريف الأسرة على حسب البيئة والوسط والإيديولوجيا التي ينتمي إليها الأفراد، ومن هنا جاء تعريفها بالتعريف البيولوجي وأن الأسرة تشمل على شخصين بالغين هما الذكر والأنثى يعرفان بأنهما الأبوان البيولوجيان للأطفال، وهما يقومان في العادة بالالتزامات الاقتصادية تجاه الوحدة الأسرية[3].

وقد جاء تعريف سناء الغولي أن الأسرة هي مجموع من العلاقات الدائمة والمتشابكة بين أشخاص يشتغلون مكانة اجتماعية اكتسبوها من خلال الزواج والإنجاب[4].

---

[1]– معتز الصابوني: علم الاجتماع التربوي، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2006، ص 73–74.

[2]– صلاح الدين شروخ: علم الاجتماع التربوي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004، ص65.

[3] – حسين عبد الحميد أحمد رشوان: الأسرة والمجتمع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2012، ص22.

[4] – نخبة من المتخصصين: علم اجتماع الأسرى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة، مصر، 2009، ص20.

وقد جاء تعريفها بحسب النمط الثقافي على أنها هي المؤسسة الأولى في المجتمع التي تتولى رعاية الأبناء، وتزويدهم بثقافة المجتمع، وإذا ما تعاونت هذه المؤسسة مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى؛ فإنها تستعمل على تعزيز التراث الثقافي وسهولة نقله وتجديده وعزلته كما وتصلح المجتمع ومؤسساته من أجل حنصة الأفراد أولا ثم حنصة المجتمع ثانيا[1].

ويعتبر البعض أن الأسرة وحدة طبيعية اجتماعية ثقافية، فالأسرة في نظرهم جماعة مستقلة داخل المجتمع، ويرتبط منهم بالآخر برابط الدم فها هو **هربرت سبنسر** يعرف الأسرة بأنها الوحدة البيولوجية والاجتماعية[2].

وهناك من الباحثين الغربيين وعلى وجه الخصوص الأمريكان منهم يعرفون الأسرة على كل وحدة اجتماعية مكونة من شخص واحد أو مجموعة أشخاص تكفل لنفسها استقلالا منزليا سواء انطوت هذه المجموعة على وجود نساء أو أطفال أو اعتمدت على عنصر الرجال فقط، وسواء كانت تربطهم قرابة يقرها ويحددها المجتمع أو لم توجد بينهم هذه الرابطة[3].

وهناك من الباحثين الإسلاميين من ربط مفهوم الأسرة بالزواج الصحيح فالإسلام يعرف الأسرة بمفهوم الزواج قال تعالى ﴿**وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً**﴾ (الروم، الآية 21).

فقد جاء في التعريف الإسلامي فهو نوع من العبادة وجزءا لا يتجزأ من التعاليم الإلهية التي تهدف إلى قيام المجتمع الإنساني واستمرارية الذرية والمجتمعات الصالحة، ويتحقق هذا المفهوم حين يراعي الزوج والزوجة هذه المعاني الإلهية السامية بأن يكون زوجها عبادة وطاعة له سبحانه ومساهمة في بناء المجتمع الإنساني الذي فصله الله على العالمين[4].

---

[1] – حسن موسى عيسى: التربية الأسرية، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، ط1، 2015، ص29.

[2] – حسين عبد الحميد أحمد رسوان: المرجع السابق، ص23.

[3] – عبد الهادي الجوهري: اسس علم اجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2000، ص207.

[4] – صالح حسن الداهري: أساسيات الإرشاد الزواجي والأسري، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2008، ص25، 26.

وجاء في الفقه الإسلامي عقد يفيد حل استمتاع كل من الزوجين بالآخر على وجه المشروع، ويجعل لكل منهم حقوق وواجبات[1].

ثالثا: التعريف الإجرائي للأسرة:

الأسرة هي عبارة عن زوجين أنثى وذكر يربطهما رابط شرعي ومدني تكلل بإنجاب أطفال يعيشون تحت سقف واحد، حيث يكفل الأبوين لهم العيش الكريم ويربونهم تربية دينيه خلقية وفق معايير إسلامية، وهي خلية اجتماعية أساسية لبناء المجتمع، تتكون من أفراد تربط بينهم صلة القرابة والرحم والدم والروح والاجتماع والأخلاق، لها تقاليد وعادات ومعتقدات، وقيم تميزها عن غيرها، فهي أقدم مؤسسة اجتماعية، وأول مؤسسة اجتماعية للتنشئة الاجتماعية، لها عدة أنواع منها الأسرة الممتدة، الأسرة النووية.

ج-الثقافة الأسرية اصطلاحا:

تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الثقافة" من أكثر المفاهيم شساعة، حيث قدمت لتعريفها مفاهيم مختلفة من قبل الدارسين والمهتمين، كل منهم من منظور معين، ومن منطلق اختصاص ما، فالثقافة تعني أشياء مختلفة بالنسبة لأشخاص مختلفين.

وإذا أردنا تعريفها انطلاقا من معناها في اللغة العربية فنجده يقال : إنسان تقف، أي أنه ذو فطنة وذكاء، وجاء في الخطة الشاملة العربية أن الثقافة بالمعنى الأصيل: للكلمة تعني سرعة التعليم والحذق والفطنة، وثبات المعرفة بما يحتاج المرء إليه"[2].

ولفظ الثقافة لم يتخذ معنى محددا إلا على أيدي علماء الاجتماع المعروفين بالأنتروبولوجيين أو الثقافيين، وهي من وجهة نظرهم مجمل التراث الاجتماعي، وهي أسلوب حياة المجتمع، وعلى ذلك فلكل شعب في الأرض ثقافة، ويعد الأنثروبولوجي إدوارد تايلور أول من قدم تعريفا للثقافة سنة 1781 حين رأى أنها ذلك الكل المركب المعقد الذي يشمل المعارف والمعتقدات والفن والأخلاق، والقوانين والعادات، وكل التقاليد والإجراءات التي اكتسبها الإنسان كعضو ينتمي لمجتمع معين[3]. لنتوالى بعده الاهتمامات بهذا المجال، وتوالت تعريفات الثقافة التي تختلف من باحث لآخر، فالبعض يحصرها في التراث والعادات

[1] – تميم محمود فاخوري: الأسرة المسلمة ودورها التربوي في مواجهة الغزو الثقافي، دار النهوج، حلب، سوريا، ط1، 2009، ص14.

[2] – حسن عبد الله العايد، أثر العولمة في الثقافة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، 2004، ص20.

[3] – سامية حسن الساعاتي، الثقافة والشخصية، بحث في علم الاجتماع الثقافي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1993، ص47.

والتقاليد، والبعض. في المنتوج الفكري النخبوي، والآخر الفلكلور، والأخر في القيم والمعايير الأخلاقية، والبعض يركز على الثقافة المادية وغيرها.

والدكتورة سامية حسن الساعاتي رأت تصنيف الثقافة إلى سبعة أقسام أساسي[1]:

1/ تعريفات وصفية: تتميز بأنها تبرز محتوى الثقافة، وهي غالبا ما تكون تايلورية الصبغة (نسبة إلى تايلوز)، وتتسم هذه الترزيفات بالنظر إلى الثقافة باعتبارها وحدة شاملة مع تعداد المظاهر المختلفة لمحتوى الثقافة.

2/ تعريفات تاريخية: تفرد بأنها تجعل التراث الاجتماعي أو التقاليد في بؤرة اهتمامها فهي تنتقي أحد ملامح الثقافة أو أوجهها وهو التراث الاجتماعي، دون محاولة تعريف الثقافة بشكل موسع.

3/ تعريفات معيارية: تنقسم إلى فئتين، فئة تهتم بالثقافة كقاعدة وطريقة أو أسلوب وفئة تبرز أهمية المثل والقيم.

4/ تعريفات سلوكية: نجد أنها إما تضع في بؤرة اهتمامها الثقافة كعملية تكيف وتوافق، وإلى جانب كونها أداة لحل المشكلات، أو تبرز عنصر التعلم الإنساني فيها.

5/ تعريفات بنيوية: تنفرد بوضوح فكرة النموذج أو التنظيم فيها، وتتسم بسمتين: وجود تأكيد على العلاقات التنظيمية المتبادلة بين مظاهر الثقافة المختلفة، وإبراز الصفة التجريدية للثقافة، بمعنى الحديث عنها كتجريد.

6/ تعريفات تطورية: تفسر أصل الثقافة، أو تحاول الإجابة على سؤالين هامين: كيف نشأت الثقافة؟ وما هي العوامل التي أدت إلى نشأتها؟ وتنطوي تحت ثلاث اتجاهات: اتجاه بنظر للثقافة باعتبارها إنتاج، وآخر ينظر لها على كونها أفكار، وثالث بوصفها رموز.

7/ تعريفات شمولية: تتميز بأنها لا تركز على جانب وأحد فقط من جوانب الثقافة، بل أنها تحاول أن تفسير الثقافة من وجهات نظر مختلفة.

وفيما يلي بعض التعريقات للثقافة: جاء في الإعلان الختامي للمؤتمر العالمي للسياسات الثقافية برعاية اليونسكو المنعقد في 1982 تعريفا للثقافة بأنها جميع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعا بعينه، أو فئة اجتماعية بعينها، وتشمل الفنون والآداب وطرائف الحياة، كما تشمل الحقوق الإنسانية، وتظم القيم والتقاليد والاعتقادات، وتم التأكيد على هذا التعريف على هذا التعريف من قبل المؤتمر الدولي الحكومي للسياسات الثقافية من أجل التنمية في تقريره النهائي.

[1] – سامية حسن الساعاتي، مرجع سابق، ص 34.

ويحاول الدكتور نبيل علي تقديم تصنيف شامل للثقافة في تعريف لها من جوانب مختلفة[1]:

-الثقافة كنسق اجتماعي، قوامه القيم والمعتقدات والمعارف والفنون والعادات والممارسات الاجتماعية والأنماط المعيشية.

-الثقافة كإيديولوجيا: تعرف الثقافة في إطاره بصفتها المنظار الذي يرى الفرد من حلاله ذاته ومجتمعه، وبصفتها أيضا معيار الحكم على الأمور.

-الثقافة بوصفها انتماء: تعبر عن التراث والهوية والحمية القومية، وطابع الحياد اليومية للجماعة الثقافية.

-الثقافة بوصفها تواصلا: من خلال نقل أنماط العلاقات والمعاني والخبرات بين الأجيال.

-الثقافة بوصفها دافعا: على الابتكاز والإبداع والنضال ضد القهر والتصدي لصنوف الظلم.

-الثقافة بوصفها حصادا متجددا: يتم استهلاكه وإعادة إنتاجه والتفاعل معه، وإدماجه في مسار الحياد اليومية.

وفي كتابه المسألة الثقافية يعتبر الثقافة بأنها المعبر عن الخصوصية التاريخية لأمة من الأمم، وبالثقافة يدخل الفرد البشري حقا في البعد الإنساني للحياة، ويسمو عما فيه من مقومات بيولوجية.

والثقافة عند المفكر مالك بن نبي: مجموعة الصفات الخلقية والاجتماعية التي تؤثر في الفرد منذ ولادته، وتصبح لاشعوريا العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب الحياة في الوسط الذي ولد فيه، فهي المحيط الذي يشكل فيه الفرد طباعه وشخصيته، الثقافة سجل للقيم الأساسية التي تحكم الممارسة العملية والسياسية والإنتاجية، وتشكل لحمة الجماعة الأساسية، ومنها يضل المفكر والدارس على كل نواحي الحياة العملية والسياسية والاقتصادية والروحية[2].

وعموما يمكن القول أن الثقافة هي كل ما ينتجه الإنسان في نشاطه اليومي بعقله الواعي، وما تضيقه إليها الأجيال المتلاحقة من خبرات في شتى المجالات، عبر تطور المجتمعات وتغيرها الاجتماعي، أو ما تحذفه وتستبعده منها مما لا يتلاءم مع ظروف حياتيا الجديدة، بفعل تغيرها الاجتماعي، الذي تتفاوت فيه المجتمعات، وتتعدد أسبابه وسرعته ودرجته ومداه.

والثقافة قسمان: مادية، وروحية، مادية وتمثل كل ما ينتجه الإنسان لتلبية حاجاته البيولوجية والمادية من أشياء ملموسة باستخدام فنون التكنولوجيا: من هندسة وعمران وملبس، ومأكل... وهي تمثل المظهر الفيزيقي للتفاعل الإنساني، بينما تشمل الثقافة الروحية ما يصدر عن الإنسان من إنتاج روحي

[1] – نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات، رؤية مستقبلية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2001، ص147.

[2] – محمود محمد الناكوع: الثقافة: الانحطاط والنهوض (التأملات في الواقع العربي) الطبعة الأولى، لندن، 1996، ص47.

لتلبية حاجاته الروحية والعقلية من مثل، وقيم وسلوك وأفكار، وإبداع... وهي تمثل المظهر الفكري والإيديولوجي من التفاعل الإنساني.

فالثقافة مستويان: مستوى مادي، ومستوى غير مادي، كلاهما يشكلان الثقافة الكاملة، ويتكملان ولا ينفصلان، فكل منهما نتاج الآخر، وهما في تفاعل: دائم ومستمر.

و"يشير مصطلح الثقافة الاسرية الى جزئين أساسيين، الأسرة كجزء من النظام العام ينتقل من خلاله التراث الثقافي للطفل، والأسرة كنمط ثقافي هي طرق معيشة والتفكير التي تميزها بعلاقة الزوج والزوجة وعلاقة الاولياء بالأبناء والصغار بالأجداد".

كما تعرف أيضا بأنها: "التراث الاجتماعي المعقد الذي يولد فيه الطفل ويتربى، وهي بذلك أحد المحددات الأساسية لتكوين الشخصية الإنسانية، وإذا كانت الثقافة تقوم بتحديد الشخصية؛ فإنها تقوم بذلك نتيجة لطبيعة هذه الفترة من حياة الطفل الذي يتقبل هذه الثقافة ويتشربها دون تردد ودون تساؤل أو اعتراض".

وقد عرفها الباحثين "شتون مراد وبوعموشة هاجر" في بحث لهما حول تمظهرات الثقافة الأسرية في الصحافة الالكترونية دراسة تحليلية بالمجلة الجزائرية لبحوث الاعلام والرأي العام اجرائيا بأنها: "كل المعايير والاحكام والأعراف والتقاليد والقيم والأخلاق التي يكتسبها الفرد من محيطه الأسري الذي ينشأ ويعيش في كنفه والتي تحدد طبيعة علاقته به، وتضبط وتوجه سلوكياته ومواقفه نحو مختلف المواقف والموضوعات التي تعترضه ضمن حياته الاجتماعية العادية..."[1].

-**التعريف الإجرائي للثقافة الأسرية:** هي تنشئة وبناء الطفل وتحديدِ شخصيته، وتنمية قُدُراته وفق أساليب التنشئة الاجتماعية وكذا تنشئته تنشئة تربوية صحيحة، اقتداءا بالوالدين أو أحدهما في ذلك، إذ إنَّ الثقافة الأسرية ما هي إلا عملية منهجية فكرية تحتاج إلى معرفة واكتساب مهارات وصبر على المتابعة والتعامل مع الأبناء منذ الصغر، تتأثر بعوامل داخلية وخارجية مثل: عدد أفراد الأسرة، الترتيب بينهم، المستوى المعيشي وكذلك مكان الإقامة.

خصائص الثقافة:

تتسم الثقافات على: اختلاف أنواعها بجملة من الصفات الأساسية الهامة ونوضح أبرزها:

[1] – شتون مراد، بوعموشة هاجر: "تمظهرات الثقافة الأسرية في الصحة الالكترونية: دراسة تحليلية"، المجلة الجزائرية لبحوث الإعلام والرأي العام، المجلد 4، العدد2، ديسمبر 2021، ص ص 181-194.

1/ الثقافة نتاج اجتماعي إنساني: فلا وجود للثقافة دون مجتمع إنساني، ولا وجود للمجتمع الإنساني دون ثقافة ما، فهما ظاهرتان متماسكان أشد التماسك، ويشبههما كريبر Kroeber بأنها كسطحي الورقة في تلاصقهما، فإذ محونا من أي مجتمع إنساني ثقافته، فإننا بذلك نكون قد سلخنا عنه بشريته.

2/ الثقافة مكتسبة: يكتسبها كل فرد خلال خبرة حياته، ويتعلمها من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، وعن طريقها يكتسب عموميات السلوك، ومن خلال علاقات الأفراد بالآخرين وصلاتهم يكتسبون الثقافة، ويمكن النظر إلى عملية اكتساب الثقافة من أبعاد وزوايا عديدة، ويعبر عنها بمصطلحات متنوعة كالوراثة، والتمثيل، والانتشار...

3/ الثقافة انتقالية وتراكمية: تنتقل الثقافة من جيل إلى جيل، على شكل عادات وتقاليد ونظم وأفكار ومعارف يتوارثها الخلف عن السلف، عن طريق المخلفات المادية والرموز اللغوية كما أنها تنتقل من وسط اجتماعي إلى وسط اجتماعي آخر، وبهذا المعنى فهي تراكمية Cumulative فالإنسان يبني على أساس منجزات الجيل أو الأجيال السابقة، وهو ليس بحاجة إلى أن يبدأ من جديد في كل جيل.

4/ الثقافة إشباعية: تشبع الثقافة دائما وبالضرورة حاجات الأفراد البيولوجية والمادية، بالإضافة إلى حاجاتهم الاجتماعية والروحية التي تنشأ من خلال التفاعل الجمعي.

5/الثقافة مثالية: ينظر إلى العادات الاجتماعية التي تكون الثقافة على أنها تمثل نماذج مثالية، ينبغي على أعضاء المجتمع الامتثال لها والتكيف معها، وقد يكون هناك تفاوت ملحوظ بين النموذج والواقع، ولكن أهمية وجود النموذج أو المثال تبقى موجودة ومعروفة.

6/ الثقافة تكيفية: تتميز عملية التغير الثقافي بأنها عملية تكيفية، تتكيف الثقافة فيها مع البيئة الجغرافية وضروراتها، وتتكيف الثقافات أيضا عن طريق الاستعارة والتنظيم، وذلك بالنسبة للبيئة الاجتماعية للشعوب المجاورة، وتتكيف الثقافات لنفسها كذلك بمعنى أن تتكيف للتغيرات المختلفة التي تطرأ على مظاهرها بسرعات مختلفة، وتتكيف للمتطلبات البيولوجية والسيكولوجية للكائن الإنساني بتغير ظروف الحياة ومتطلباتها، فالإنسان يعيش في الثقافة ومن خلالها له القدرة على التكيف.

7/ الثقافة تكاملية: المكونات الثقافية للثقافة ما تلتحم وتتحدد لتكون كلا متكاملا. منسجما هو أحد نتائج عملية التكيف، ويظهر التكامل الثقافي بصورة جلية في المجتمعات البسيطة والمنعزلة، حيث يندرج وجود عناصر خارجية في ثقافات تلك المجتمعات كما أن العناصر الأصلية لا تتغير بسرعة، أما في ثقافات المجتمعات المركبة غير المتجانسة، فالتكامل لا يظهر بشكل واضح حيث نجد أن عناصرها الأصلية تتغير باستمرار وإذا لم يكن هناك حد أدنى من التكامل الثقافي.

8/الثقافة انتقائية: يتم توارث الثقافة من جيل إلى جيل، وانتقال الثقافة يتم غالبا عن وعي وإدراك، ولا يمكن في أغلب الأحوال تحديد طريقة الانتقال هذه بدقة كاملة، لأن شروط وعوامل لا حصر لها تتخل في هذا الانتقال، فانتقال عناصر الثقافة هو انتقائي من جيل إلى جيل، إذ ينتقي منها البعض ويستبعد البعض الآخر ولا نعني هنا الاختيار التام لعناصر الثقافة أو رفضها، بل القبول الواعي لعناصر الثقافة، والقدرة على تكييفها تبعا لظروفها، والوقوف منها موقف الانتماء لا موقف التلقي السلبي.

9/ الثقافة متغيرة: الثقافة خاضعة لقانون التغير مثل جميع مظاهر الكون، والتغير الثقافي هو كل تغير يبحث في العناصر المادية وغير المادية للثقافة، وتتغير الثقافة بما تضيفه إليها الأجيال من خبرات وأدوات وقيم وأنماط سلوك، أو بما تستبعده وتحذفه من أساليب وأفكار وأدوات لم تعد تتفق من ظروف حياتها الجديدة، ويبدأ التغير أولا في العناصر المادية، بعكس العناصر المعنوية فإنها تتبع في تغيرها العناصر المادية، وبذا يتم التغير فيها ببطء شديد، ولا توجد ثقافة من الثقافات غير خاضعة لظاهرة التغير[1].

د- التنشئة الاجتماعية الأسرية:

هي كل تصرّف يصدر عن سلوك الوالدين، ويؤثر في شخصية الطفل سواء قصد من وراء ذلك التصرّف التوجيه والتربية أم لاً، وتتضمن التنشئة الأسرية العمليات التالية:

- التأثير الذي يحدث في سلوك الأبناء من خلال استجابة الوالدين لسلوكهم.
- التأثير الذي يحدث في سلوك الأبناء من خلال أساليب العقاب المستخدمة من طرف الوالدين في عمليتي التدريب والتعليم.
- التأثير الذي يحدث في سلوك الأبناء من خلال اشتراكهم في المواقف الاجتماعية التي يتيحها الوالدين لهم؛ بهدف تعليمهم الأساليب السوية في السلوك.
- التأثير الذي يحدث في سلوك الأبناء من جرّاء التعارض في أساليب التنشئة المستخدمة من طرف الوالدين.
- التأثير الذي يحدث في سلوك الأبناء من خلال التوجيهات المباشرة والتعليمات اللفظية الصادرة عن الوالدين، ويقصد بالتنشئة الأسرية من حيث بعدها الدينامي، التفاعل الاجتماعي الذي يحدث بين الوالدين والأبناء وفي الأسرة بمجملها، يستهدف إكساب الأبناء أساليب سلوكية مرغوبة اجتماعياً، والتنشئة الاجتماعية عملية مستمرة قوامها التفاعل الاجتماعي

[1] - محمود محمد الناكوع: مرجع سابق، ص47.

الذي يتم أثناء المواقف الاجتماعية المختلفة .كما تشير التنشئة الاجتماعية الأسرية إلى أساليب التربية والتوجيه التي تستخدمها الأسرة في تنشئة الأبناء، مستهدفة من وراء ذلك تلقينهم وتعليمهم كيفية التعامل مع الحياة، وتحديد أدوارهم الاجتماعية وأنماط سلوكهم وبناء شخصياتهم بالصورة التي يقرّها المجتمع[1].

هـ-التطبيع الاجتماعي (التنشئة الاجتماعية):

التطبيع الاجتماعي أو التنشئة الاجتماعية، يقصد بها العملية التي يكتسب بموجبها الطفل الحساسية للمثيرات الاجتماعية من حياة الجماعة والتزاماتها، وتعلم الطفل كيفية التعامل والتفاهم مع الاخرين وأن يسلك مثلهم في العملية التي يصبح بموجبها الطفل كائنا اجتماعيا، وتتضمن هته العملية تعليم العادات الاجتماعية والاستجابة للمثيرات الرمزية، كما تعرف انها العملية التي تساعد الفرد على التكيف والتلاؤم مع بيئته الاجتماعية ويتم اعتراف الجماعة به ويصبح متعاونا معها وعضوا كفؤا فيها[2].

-**التعريف الإجرائي لأساليب التنشئة الأسرية:** يقصد بها مجموعة الأساليب والطرق التي تتبعها الأسرة في تنشئة أبناءها من أجل إكسابهم أدوارا يكونون قادرين من خلالها على تحمل المسؤولية في حياتهم وتبدوا هذه الأساليب في عمليات اجتماعية وهي التشجيع والحث والنصح والشرح والتوضيح للسلوكيات الواجب اتباعها والتي تضمن تحقيق توقعات الوالدين دون إلزامهم بها بأساليب أخرى.

و-مفهوم القدوة:

أولا: التعريف الاصطلاحي للقدوة: هي تمثل الآباء للبناء في الالتزام بالأنظمة والآداب الحسنة في علاقاتهم مع الآخرين وذلك عن طريق تعليمهم كيفية التفاعل الاجتماعي وتكوين علاقات اجتماعية ومراعاة الأنظمة الاجتماعية وعدم مخالفتها[3].

ثانيا: التعريف الإجرائي للقدوة الوالدية: يقصد بها النموذج الماثل أمام الأبناء – أسوة بأحد الوالدين أو كلاهما- والذي يظهر في شتى جوانب الحياة الأسرية والاجتماعية.

---

[1] – عزوز عبد الناصر، مرجع سابق، ص 26.

[2] – عبد الرحمن العيسوي: سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 1985، ص 183.

[3] – عهود بنت ناصر بن عبيد: دور الأسرة في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى أبناءها، دراسة مطبقة على عينة من طلاب وطالبات جامعة الملك سعود، دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير الخدمة الاجتماعية، جامعة الملك سعود، كلية الآداب، قسم الدراست الاجتماعية، 2015، ص 71.

ي-تعريف المسؤولية الاجتماعية:

تعد المسؤولية الاجتماعية من المفاهيم الحيوية، وذلك لارتباطها بتنظيم افعال الانسان وما يترتب على تلك الافعال من نتائج إيجابية أو سلبية داخل الكيان الاجتماعي، ولا شك ان الشعور بالمسؤولية وتحمل نتائجها يحقق للإنسان التكيف النفسي والاجتماعي وتخطي الصعاب، يرتبط بعدة مفاهيم منها المواطنة والاخلاق والقيم، والضمير الفردي والاجتماعي.

أولا: المسؤولية في اللغة العربية: المسؤولية بوجه عام حال أو صفة من يسأل عن أمر تقع عليه بتبعته، يقال أنا بريء من مسؤولية هذا العمل، وتطلق أخلاقيا على التزام الشخص بما يصدر عنه قولا أو عملا، وتطلق قانونا على الالتزام الخطأ الواقع على غير طبق للقانون[1].

ثانيا: التعريف الاصطلاحي للمسؤولية الاجتماعية:

يعرفها معجم العلوم الاجتماعية: هي الارتباط بين الحقوق والواجبات فإشباع الاحتياجات محل المشكلات يرتبط بمدى مساهمة أفراد المجتمع واشتراكهم في إشباع احتياجاتهم وحل مشكلاتهم[2].

وجاء من تعريف معجم العلوم الاجتماعية على أنه: تبعه أمر ولها شروط وواجبات ويتضمن مفهوم المسؤولية الاجتماعية الحقوق والوجبات. بتصرف

ويرى حامد زهران أن مصطلح المسؤولية الاجتماعية هي أكثر المصطلحات السابقة شيوعا واستعمالا وأكثرها ارتباطا لأفكار وثقافة المجتمع الذي تدور حوله فكرة المفهوم.

ويرى آخرون أن المسؤولية الاجتماعية مفهوم مرتبط بفلسفة المجتمع فالمسؤولية الاجتماعية في المجتمع الأمريكي مثلا ترتبط بفلسفة ذلك المجتمع والإيديولوجية الصناعية القائمة على الفردية والمصالح الخاصة البرغماتية والمنافسة الحرة، ومن هنا نجد أن هذا المفهوم الغربي بشكل عام يركز على جانب مادي على حساب الجوانب النفسية والقيم الإنسانية[3].

[1] – مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، ط1، مجمع اللغة العربية، القاهرة، مصر، 1989.

[2] – أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1982.

[3] – محمد السيد فهمي: المسؤولية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 16.

وقد عرفها حسن أيوب على أنها: استعداد فطري للقدرة على أن يلزم المرء نفسه وأن يبفي بالتزاماته من جهده وقدراته[1].

هي مسؤولية الفرد ذاتيا عن الوسط المحيط والتي تتضمن مظاهرها في الاهتمام والفهم والمشاركة في حل قضايا ومشكلات الوسط[2].

ثالثا: المسؤولية الاجتماعية من وجهة التشريع الإسلامي: لقد وردت في التشريع الإسلامي أي في الكتاب والسنة تحت مسميات مختلفة، فبعضها من قبيل التكافل الاجتماعي وأخرى من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وغيرها من باب رفع الضرر والالتزام بالممارسات الأخلاقية التي وردت في نص قرآني وسنة نبوية شريفة[3].

رابعا: المسؤولية الاجتماعية في القرآن الكريم: لا يمكننا حصر جميع النصوص التي وردت في القرآن لكن نركز على بعض الجوانب الخاصة بالتعاون والبر والرعاية والتكافل الاجتماعية.

قال تعالى: ﴿**الصَّلاَةَ وَآتُواْ الزَّكَاةَ وَمَا تُقَدِّمُواْ لأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللّهِ إِنَّ اللّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ**﴾ سورة البقرة: الآية 110.

قال الله في محكم التنزيل: ﴿**لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَـكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلآئِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّآئِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُواْ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاء والضَّرَّاء وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَـئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَـئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ**﴾ سورة البقرة: الآية 177.

قال الله تعالى: ﴿**لَن تَنَالُواْ الْبِرَّ حَتَّى تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيْءٍ فَإِنَّ اللّهَ بِهِ عَلِيمٌ**﴾ سورة البقرة: الآية 92.

قال تعالى: ﴿**وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ**﴾ سورة الصافات: الآية 24.

---

[1] – حسين أيوب: السلوك الاجتماعية في الإسلام، دار البحوث العربية، الكويت، 1985، ص 20.

[2] – سيد أحمد عثمان: المسؤولية الاجتماعية، دراسة نفسية اجتماعية، مكتبة الأنجلو المصلية، القاهرة، مصر، 1973، ص311.

[3] – محمد فلاق: المسؤولية الاجتماعية لمنظمات العمال، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص23.

قال سبحانه في محكم التنزيل: ﴿**وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ**﴾ سورة المعارج: الآية24.

قال تعالى: ﴿**قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّى**﴾ سورة الأعلى: الآية 14.

قال تعالى: ﴿**فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ**﴾ سورة الزلزلة: الآية 7-8.

خامسا: المسؤولية الاجتماعية في السنة النبوية: مثلما نص القرآن الكريم على المسؤولية الاجتماعية، أكدت السنة النبوية بنصوص كثيرة نذكر البعض من باب الاستشهاد بنصوص السنة الشريفة[1].

قال النبي صلوات ربي وسلم عليه: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، والأمير راع على أهله والمرأة راعية على بيت زوجها وولدها، فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته» رواه البخاري 893.

قال النبي صلى الله عليه وسلم: «خير الناس أنفعهم للناس» رواه الطبراني 426.

قال النبي صلوات ربي وسلم عليه: «المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته، ومن فرج على مسلم كربة، فرج الله عنه بها كربة من كرب يوم القيامة، ومن ستر مسلما ستره الله يوم القيامة» رواه البخاري، 2442.

قال النبي صلى الله عليه وسلم: «الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله أو القائم الليل الصائم النهار» رواه البخاري 5038.

قال النبي صلى الله عليه وسلم: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى» رواه مسلم 2586.

قال النبي صلوات ربي وسلم عليه: «دينار أنفقته في سبيل الله، ودينار أنفقته في رقبة ودينار تصدقت به على مسكين ودينار أنفقته على أهلك، أعظمها أجر الذي أنفقته على أهلك» رواه مسلم 995.

توضح الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة أن الإسلام قد أولى للعمل الخيري والمسؤولية الاجتماعية عناية بالغة، كما يروي الشيخ القرضاوي في إغاثة الملهوف ومساعدة

[1] – محمد فلاق: المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، مرجع سابق، ص 25-26.

المحتاج تكون دون مقابل مادي يحصل عليه المتطوع في الحياة من بركة وسكينة وسعادة روية لا تقدر بثمن عند أهلها كما أن عمل الخير وإشاعته بين الناس من مقاصد الشريعة أو الضروريات الأصلية التي هي حفظ الدين وحفظ النفس وحفظ النسل وحفظ العقل وحفظ المال.[1]

سادسا: التعريف الإجرائي للمسؤولية الاجتماعية: هي القدرة على اتخاذ القرارات واكتساب قيم إيجابية من خلال الثقافة الأسرية التي يكتسبها الأبناء، وتنعكس في التزامات وواجبات ذاتية وأخرى أسرية واجتماعية وأخرى تتعلق بالوطن.

و-تعريف الطالب الجامعي:

يمكن تعريف الطالب الجامعي على أنه فرد أهلته إمكانياته وقدراته العقلية والذهنية على اجتياز شهادة البكالوريا ليتم قبوله في إحدى التخصصات الجامعية تكفل له الانتماء لهذا الوسط الاجتماعي تتوج بشهادة اكاديمية تؤهله لشغل منصب عمل يكفل له العيش وفق معايير مجتمعية مناسبة.

7-الدراسات السابقة:

تعد الدراسات السابقة خطوة ضرورية لإنجاز أي دراسة وخاصة أنّ من أهم صفات العلم التّراكمية المعرفية، فهي جزء لا يتجزأ من البحث الكامل، إذ لا يكفي أن نبدأ من لا شيء وهناك دراسات أنجزت من قبل إذن فإنّه بالإمكان أن تكون دراسة جديدة امتدادا لما سبقها من الدراسات الأخرى.

ونظرا لدور الدّراسات السابقة في تزويد الباحث بالخلفية النظرية للدراسات كما تساعده على انتقاء منهجية مناسبة لحثه، بالإضافة إلى ذلك؛ فإنّها تمكنه من وضع سياق لنتائج بحثه، لذا استوجب على الباحث أن ينطلق من حيث انتهى الآخرون، ولأنّ أغلب الدراسات الّتي تناولت موضوع الدّراسة الحالي اقتصرت دراستها على جوانب دون أخرى، أوجب علينا التطرق إلى الدراسات السابقة للموضوع والتي كانت لها مساهمة في بناء إشكالية الدراسة وفروضها إضافة إلى دورها في بناء الاطار النظري للدراسة، وأدوات جمع البيانات، كما كان لنتائج الدراسات والأدبيات السابقة مساهمة في تأسيس صلات وعلاقات وارتباطات تشكل جوانب جديدة في دراسة الموضوع.

[1] – محمد فلاق: المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، مرجع سابق، ص 26.

وفي ضوء ماتم تناوله وفي حدود الإمكانيات المتاحة، تم الاعتماد على مجموعة من الدراسات السابقة والتي تتقاطع في جزئيات معينة مع موضوع الدّراسة الحالي، أو تتشابه معه في جانب معين، وتختلف عنه في جوانب أخرى، وهي:

أ-الدراسة الأولى: ثقافة المبادرة والابتكار بين الأسرة والمدرسة، دراسة ميدانية مقارنة بين خريجي التعليم العالي المستفيدين من (ANSEJ) والمستفيدين من (CPE) بولاية الجلفة، رسالة ماجيستير، إعداد الطالبة إبراهيمي أم السعود تحت إشراف: أ.د أنيسة براهيم الرحماني جامعة الجزائر 2 بوزريعة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم علم الاجتماع للسنة الجامعية 2014/2013.

وقد تم اختيار مجتمع البحث إلى فئتين متمايزتين حيث الفئة الأولى (ANSEJ) هم شباب متخرجين من التعليم العالي بغض النظر بين تخصصاتهم وينتمون إلى الجلفة، والفئة الثانية هم شباب متخرجين من التعلمي العالي مستفيدون من عقود ما قبل التشغيل وهم شباب متخرجون من الجلفة، وقد كان حجم العينة للفئة الأولى 100 مقاول وللفئة الثانية 100 مفردة باختيار عشوائي.

وقد تم تصميم الاستبيان وفقا لفرضيات الدراسة.

* البيانات الشخصية والوضع الاجتماعية.
* شكل البنية الاجتماعية للسرة.
* النموذج التربوي.
* مؤشرات تنمية أو قمع روح المبادرة والابتكار داخل الأسرة.
* مكانة روح المبادرة والابتكار داخل الأسرة.

وكذلك دليل المقابلة: حيث شمل نفس أسئلة الاستبانة شملت أسئلة مفتوحة نفس المجال للمبحوثين للإدلاء برأيهم.

وقد توصل الباحث إلى وجود علاقة سببية بين مميزات الوسط الأسري الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التربوية من جهة وطبيعة المسار المهني (ANSEJ) و(CPE) وذلك من خلال الدراسة بالمنهج الكمي وقد ظهرت هاته الحقائق في ثدق الفرضيات وتحققها امبريقيا.

ب-الدراسة الثانية: قيم المواطنة وعلاقتها بتعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى الطالب الطالب الجامعي دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة محمد خيضر بسكرة، إعداد الطالب

أبو الفتوح بوهريرة، رسالة ماجيستير، تحت إشراف فريجة أحمد جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية 2015/2014.

وقد تم اختيار عينة البحث المقدرة بـ 470 فردة انقسم إلى قسمين العلوم الإنسانية 289 والحقوق والعلوم السياسية 181، وقم تم الاعتماد على أداة الملاحظة وأداة الاستبيان صممت الأداة وفقت سلم ليكرت الخماسي وقم تم تمصميمه وفقا لفرضيات الدراسة:

-البيانات الشخصية التي تتعلق بالطالب الجامعي.

-بيانات تتعلق بعلاقة قيمة الانتماء بتعزيز وتنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الطالب الجامعي.

-بيانات تتعلق بعلاقة قيمة الواجب بتعزيز وتنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الطالب الجامعي.

-بيانات تتعلق بعلاقة قيمة الحق بتعزيز وتنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الطالب الجامعي.

-بيانات تتعلق بعلاقة قيمة المشاركة الاجتماعية بتعزيز وتنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الطالب الجامعي.

وقد توصل الباحث إلى وجود علاقة سببية بين قيم المواطنة والمسؤولية الاجتماعية وذلك بتحقق كل الفروض امبريقيا مستعينا في ذلك على المنهج الكمي الأنسب لهكذا دراسات.

ج-الدراسة الثالثة: دور الأسرة في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى أبنائها دراسة مطبقة على عينة من طلاب وطالبات جامعة الملك سعود، دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الخدمة الاجتماعية، إعداد الطالبة: عهود بنت ناصر بن عبيد، إشراف هدى محمود حجازي، كلية الآداب، قسم الدراسات الاجتماعية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية 2015.

وقد تم اختيار مجتمع البحث والذي يتمثل في الطلاب والطالبات في مرحلة الباكالوريوس كلية الآداب جامعة الملك سعود وعددهم 2088 طالب و3237 طالبة تم استخدام العينة العشوائية الطبقية التناسبية وقم تم استخدام أداة الاستبيان وكذلك بناء المقياس على نمط على مقياس ليكرت مقسم إلى:

- الجزء الأول: البيانات الأولية للعينة.

– الجزء الثاني: الأساليب المتبعة في تنشئة الأبناء.

– الجزء الثالث: المعوقات التي تواجه الأسرة في تنمية المسؤولية الاجتماعية.

– الجزء الرابع: واقع المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب وطالبات الجامعة.

وقد توصلت الباحثة إلى أن الأسرة غالبا تستخدم مع أبناءها أساليب تنشئة اجتماعية من أجل تنمية المسؤولية الاجتماعية لديهم وهي كالتالي:

– أساليب التنشئة السوية: التشجيع، القدوة.

– كما توصلت إلى أن كثرة النزاعات والخلافات الأسرية تحد من الحوار في الأحداث التي تحصل على –مستوى المجتمع.

– الأسرة تمارس غالبا دورها في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الأبناء بما تقوم به من أدوار فالفرد يتعلم مبادئ المسؤولية من أسرته ليطبقها خارجها.

– تتمتع أفراد العينة بدرجة عالية من المسؤولية تجاه نفسهم، وطنهم، ومجتمعهم.

د–الدراسة الرابعة: دور الوالدين في تكوين الشخصية الاجتماعية عند الأبناء "دراسة ميدانية في مدينة دمشق" لباسمة حلاوة، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد الثالث والرابع، 2011.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن الدور التربوي للوالدين، في تحقيق النمو الاجتماعي للأبناء. وكذا التعرف على أفضل أساليب المعاملة الوالدية في التربية الاجتماعية للأبناء، والتعرف على العوامل التي تؤثر في تربية الوالدين الاجتماعية للأبناء، بالإضافة إلى تقديم المقترحات الإرشادية المناسبة، لتفعيل دور الوالدين في التربية الاجتماعية.

مشكلة البحث تمحورت حول التساؤل التالي: ما دور االوالدين في تكوين الشخصية الاجتماعية عند الأبناء؟ وما أفضل الأساليب التربوية التي يستخدمها الوالدان لتحقيق هذا التكوين؟

سعى البحث للتحقّق من الفرضية الرئيسة التالية: "توجد فروق بين الدور التربوي للوالدين وتكوين شخصية الأبناء الاجتماعية".

وتفرع عنها الفرضيات الثلاث الآتية:

1– توجد فروق دالة إحصائياً بين جنس الوالدين وتكوين الشخصية الاجتماعية للأبناء.

2– توجد فروق دالة إحصائياً بين المستوى التعليمي للوالدين وتكوين الشخصية الاجتماعية للأبناء.

3- توجد فروق دالّة إحصائياً بين المستوى الاقتصادي للوالدين وتكوين الشخصية الاجتماعية للأبناء.

قامت الباحثة باختيار مدرسة من كلّ منطقة بشكل عشوائي، ليتم توزيع الاستبانات أيضاً بشكل عشوائي على الأسر المشمولة في العينة، عن طريق عشرة تلاميذ من الصف السادس في كلّ مدرسة.

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، لأنّه يتيح للباحث وصف الظاهرة المدروسة.

خلصت الدراسة إلى جملة النتائج التالية:

- بحسب جنس الوالدين (الآباء والأمهات): لم يظهر فرق ذو دلالة إحصائية بين الآباء والأمهات إلا في محور (التقيد بالنظام الأسري).

- بحسب المستوى التعليمي للوالدين: أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذي دلالة بين أفراد العينة، بحسب مستوياتهم التعليمية.

- بحسب المستوى الاقتصادي للوالدين: أظهرت النتائج أن الفروق ضئيلة جداً بين أفراد العينة، بحسب مستوياتهم الاقتصادية، حول المحاور السّتة في الاستبانة، حيث كانت نسب متوسطات الإجابات متقاربة جداً بين المستويات الاقتصادية الثلاثة.

وتشير هذه الاستنتاجات، إلى أن الوالدين (أفراد العينة) متفقون على الدور التربوي للوالدين في تكوين الأبناء تكويناً اجتماعياً، ولم تظهر فروقات كبيرة في آرائهم حول هذا الدور، سواء أكانوا آباء أم أمهات، وسواء أكانوا من مستويات تعليمية أم اقتصادية مختلفة. مع التركيز على النظام الأسري، والعدالة الوالدية بين الأبناء، والعلاقات الاجتماعية مع الآخرين.

وفيما يلي عرضا لنتائج بعض الدراسات السابقة العربية والأجنبية:

لقد توصلت دراسة عبد الله (1997) بعنوان أثر الرعاية الأبوية للطفل في تكوين شخصيته بالقاهرة عن وجود علاقة ارتباطية بين الرعاية الوالدية التي تتسم بالدفء والعاطفة وكفاءة الأطفال الاجتماعية، وكذلك وجود علاقة موجبة بين المستوى التعليمي للوالدين وقدرة الطفل على التفاعل الإيجابي. وفي دراسة لـ نعيمة (2002) حول التنشئة الاجتماعية وسمات الشخصية. كانت تهدف الى الكشف عن أثر العلاقة بين أساليب التنشئة الاجتماعية في الأسرة، وبعض السمات الشخصية للأبناء كالمشاركة الاجتماعية والمثابرة، إضافة الى

متغيرات أخرى. أجريت الدراسة بالإسكندرية. توصلت الدراسة في نتائجها إلى وجود ارتباط سلبي بين أساليب التنشئة الوالدية وسمتي المشاركة الاجتماعية والمثابرة. وفي دراسة لـ حسن (2006) بسوريا بعنوان: دور التربية الأسرية في بناء منظومة القيم الاجتماعية. كانت تهدف إلى رصد واقع التربية الاجتماعية ومضمونها القيمي وأساليب التعامل الاجتماعي في الأسرة لبناء منظومة هذه القيم، انتهت إلى عدم وجود فروق بين أفراد العينة (الأسر) بحسب الجنس أو المستوى التعليمي أو المستوى الاقتصادي للأسرة. باستثناء ظهور فروق بين الآباء والأمهات حول بنود: صداقات الأبناء، والنظام الأسري، وتأمين متطلبات الأبناء، وقطع الوعود لهم. في مقابل الاتفاق على الأسلوب الديموقراطي والعدالة بين الأبناء، والتعاون الأسري، وترك حرية الاختيار للأبناء، والاعتماد على الذات.

وفي دراسة أجنبية أجراها "شن" بتتايوان (1997) بعنوان: الأهداف الوالدية والتأهيل الوالدي والسلوك الاجتماعي لأطفال ما قبل المدرسة. أجريت على عينة من الآباء والأمهات أظهرت نتائجها أن الإدارة الوالدية الجيدة التي تتسم بالدفء والضبط لها تأثير إيجابي في كفاءة الأطفال الاجتماعية، وأن هناك علاقة بين الأسلوب السلطوي والسلوك الاجتماعي الإيجابي عند الأطفال. حيث يوجد اعتقاد لدى المجتمع التايواني بأن الأسلوب ينمي لدى الأبناء الاستقلالية ويحسن مستوى الإنجاز لديهم. وفي دراسة أخرى لدافيد (2003) بعنوان: تآلف رغبات الأطفال في عمر ثلاث سنوات من خلال تأثير علاقة الأم بالطفل. بينت نتائجها أن السلوك التشاركي بين الأم والطفل في مناسبات معينة لا يعد مؤشرا على تآلف رغباته، فلا بد أن يرتبط ذلك بالاخلاق الاجتماعية السائدة. كما كشفت هذه الدراسة أن ثقافة المجتمع تعتبر من العوامل الأساسية في تحديد طبيعة ضبط الوالدين لسلوك الأطفال[1].

-التعقيب على الدراسات السابقة:

سنحاول في هذه النقطة التعقيب على الدراسات السابقة من خلال تبيان أوجه الشبه والاختلاف في جوانب الدراسة؛ إضافة إلى توضيح نواحي الاستفادة منها.

بالنسبة للدراسة الأولى والموسومة بثقافة المبادرة والابتكار بين الأسرة والمدرسة، فإنها نشترك مع الدراسة الحالية في متغير الأسرة، حيث تطرق الباحث إلى ثقافة المبادرة في

[1] –د. باسمة حلاوة: "دور الوالدين في تكوين الشخصية الاجتماعية عند الأبناء، دراسة ميدانية في مدينة دمشق"، في: مجلة جامعة دمشق، المجلد27، العد3 و4، 2011، ص 76–81

الوسط الأسري وهي تعتبر بمثابة الدعم والتشجيع للأبناء وهي جزء من التنشئة الاجتماعية التي بدورها تعمل على تشجيع ودعم الأبناء في اختياراتهم الحياتية والمصيرية، وقد تم توظيف هذه الأبعاد إضافة إلى بعد القدوة الوالدية ودراستها مع ربطها بالمسؤولية الاجتماعية لدى الأبناء، وقد تم أخذ الطالب الجامعي في مرحلة الجامعة لحقلا للدراسة الميدانية.

أما الدراسة الثانية وبالمعنونة بـ: قيم المواطنة وعلاقتها بتعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى الطالب الطالب الجامعي دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة محمد خيضر بسكرة. فإنّ الدراسة الحالية تتشابه معها في المتغير التابع وهو المسؤولية الاجتماعية، وتختلف معها في المتغير المستقل قيم المواطنة، حيث أن قيم المواطنة قد نظر إليها في الدراسة الحالية كبعد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية. وقد تم الاستفادة من هذه الدراسة في بناء الإشكالية وبناء فصول الأطروحة.

وفيما يتعلق بالدراسة الثالثة والمعنونة بـ: "دور الأسرة في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى أبنائها" فإنها تتشارك مع دراستنا الحالية في بعدي أساليب التنشئة الاجتماعية واتخاذ القرارات الإيجابية. وفي متغيرات الدراسة أيضا. وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة في تركيزها على الثقافة الأسرية كأسلوب في الحياة، إضافة إلى اختلاف مكان الدراسة وزمنها.

أما الدراسة الرابعة والموسومة بـ دور الوالدين في تكوين الشخصية الاجتماعية عند الأبناء، وهي دراسة أجريت بمدينة دمشق سوريا. فإنها تركز على دور الوالدين بالتحديد رغم أن الوالدين هما المسؤولان عن عملية التنشئة الاجتماعية، أما الدراسة الحالية فتدرس الثقافة الأسرية وهو بعد أعم من دور الوالدين. كما يبدو الاختلاف بين الدراستين في كون الدراسة السابقة تركز على الشخصية الاجتماعية ومفهوم النمو الاجتماعي، في حين تركز الدراسة الحالية على المسؤولية الاجتماعية بأبعادها: المسؤولية الفرد اتجاه نفسه واسرته ومجتمعه ووطنه. وهذا يختلف عن مفهوم الشخصية الاجتماعية والنمو الاجتماعي.

وتسلط مجموعة الدراسات العربية والأجنبية المذكورة على ارتباطات عدة تدور حول علاقة الأسرة من أساليب التنشئة والرعاية الاجتماعية بالسلوك الاجتماعي للأبناء وبشخصيتهم وكفاءتهم الاجتماعية كالمشاركة والايجابية والانجاز والمبادرة. وهي تتعلق بطريقة غير مباشرة بدور الأسرة في تنمية المسؤولية الاجتماعية، وسيتم الاستفادة من

نتائجها من خلال مقارنتها بنتائج الدراسة الحالية سعيا لاكتشاف دلالات سوسيولوجية قد تسلط مزيدا من التوضيح والتفسير للموضوع.

8-التوجه النظري:

-نظرية الدور الاجتماعي:

تستند هذه النظرية إلى مفهومي المكانة الاجتماعية (Social Status) والدور الاجتماعي (Social Role) في تفسيرها للتنشئة الاجتماعية، فالفرد الذي يقوم بفعل معين يكون على معرفة مسبقة بالأدوار الاجتماعية التي يحتلها الآخرون، وبالدور الذي يحتله هو حتى يتسنى له رصد توقعات وردود أفعال الآخرين[1]. وقد ميّز "رالف لنتون" بين الدور والمكانة، فالمكانة تشير إلى مجموعة الحقوق والواجبات، بينما يمثل الدور الوجه الدينامي للمكانة.

ويكتسب الطفل دوره الاجتماعي من خلال التفاعل الاجتماعي مع الوالدين والآخرين الذين يحتلون مكانة في نفسه، ويتطلب هذا التفاعل توافر قدر من الارتباط العاطفي (Attachment)، ولكي ينجح الفرد في التفاعل مع الآخرين لا بد له من معرفة توقعات الآخرين تجاهه، وبناء على توقعات الآخرين؛ يصبح بإمكانه القيام بالسلوك الذي يتطابق مع تلك التوقعات. وهنا يدخل مفهوم الذات بوصفه مفهوما ثالثا تعتمد عليه نظرية الدور بعد مفهومي الدور والمكانة، ويتم اكتساب الدور إمّا عن طريق التعلم المباشر أو القصدي أو عن طريق النماذج.

وتنظر نظرية الدور إلى السلوك الاجتماعي بالصورة التي يبدو فيها معقداً، بحيث يتكون من مجموعة من العناصر الشخصية، والاجتماعية، والحضارية. وتتمثل العناصر الأساسية الإدراكية في: الدور، ويمثل وحدة الثقافة؛ الذات، وتمثل وحدة الشخصية؛ وأخيراً الوضع ويمثل وحدة علم الاجتماع. وترى أنّ الأنماط السلوكية المرافقة للمراكز الاجتماعية تتخذ شكل أدوار؛ حتى يتسنى للفرد تعلمها من خلال التنشئة الاجتماعية سواء بشكل قصدي أو عرضي، فالسلوكيات التي يسلكها الأفراد ما هي، في أغلب الأحيان، إلاّ مزيج من التوقعات المكتسبة من التعليم القصدي والعرضي[2].

---

[1] – عزوز عبد الناصر، التنشئة الاجتماعية الأسرية والادمان على المخدرات، دراسة ميدانية على عينة من المدمنين الخاضعين للعلاج بمركز فرانز فانون البليدة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، 2005، ص 61-62.

[2] – المرجع نفسه، ص 62.

-نظرية التبادل الاجتماعي (The Social Change Theory):

يعد التبادل الاجتماعي حسب هذه النظرية عملية أساسية في الحياة الاجتماعية، وعلى الرغم من أن هناك الكثير من علماء الاجتماع والأنثربولوجيا الذين طرحوا فكرة التبادل الاجتماعي وناقشوها؛ إلا أن هذه النظرية تطورت بشكل منظم وجاد بفضل المدخل النظري الذي تبناها "بيتربلاو Peterblau" عند تحليله للتنظيم الاجتماعي. فالتبادل الاجتماعي حسب "بلاو" يتكون من مجموعة ض الأفعال الطوعية التي تقوم بها مجموعة من الأفراد ويحركها العائد الذي يمكن الحصول عليه والتوقع من الآخرين. ويستبعد "بلاو" كل الأفعال القائمة على القهر وعلى المعايير التي تتخذ صبغة داخلية ولا يتوقع الفرد من ورائها أي نوع من أنواع العائد. وتؤمن هذه النظرية بمقولة أن "القوة ترتبط الوارد"، فيشير "ستيفن ريتشارد" أن الوالدين يمتلكان القدرة والقوة مقارنة مع الأبناء، وبخاصة في سنوات حياتهم الأولى، فالأبناء في مراحل عمرهم المبكرة يكونون بحاجة ماسة إلى آبائهم. وتوصف هذه الرحلة بمرحلة الاعتماد التام، وبمرور الوقت ومع كبر الأبناء؛ ينمو لديهم الشعور بأنهم يمتلكون بعض الإمكانيات لتتطور العلاقة بينهم وبين آبائهم فيما بعد إلى علاقة مسام ويطلق على هذه الرحلة بالرحلة التبادلية؛ أي في مقابل طاعة الوالدين يحصل الأبناء على الأشياء التي يرغبونها. وتستند نظرية التبادل على مجموعة ض المفاهيم، فقد ربط "بلاو" بين التبادل الاجتماعي وبين بعض التصورات السوسيولوجية الأخرى مثل: التوقعات؛ والمعايير الاجتماعية؛ والقيم؛ والسلطة. وناء على مفاهيم التوقعات والمكافأة والجراء استطاع "هومانز Homans" تفسير الكثير من عمليات التفاعل والتبادل الاجتماعي التي تتم داخل الجماعات الصغيرة، وذلك بالاعتماد إلى مجموعة من المقدمات هي:

- أن السلوك الذي تمت مكافئته في الماضي غالبا ما تكرر[1].

-إن السلوك الذي كوفئ خلال فترة ما من الزمن سوف يتم تقليده من طرف الآخرين.

-كلما ازدادت قيمة النشاط الصادر من شخص ما، ازدادت احتمالات تقليد ذلك السلوك من طرف الآخرين طمعاً في الحصول على الثواب.

- تقل قيمة الجائزة التي منحت كمكافأة على سلوك سلكه شخص ما في الماضي القريب في المستقبل عند الشخص ذاته.

-كلما كان توزيع العدالة في غير صالح الأفراد، كانت ردود افعالهم العاطفية غاضبة.

[1] - عزوز عبد الناصر: مرجع سابق، ص 63.

ويرى كل من "ثابت وكيلي Thabit and Kelly" أن الثواب والعقاب يعتمدان بشكل كلي على الموقف وليس على الفرد الموجود في ذلك الموقف، ولقد أضاف هذان الباحثان نقطة أخرى لا تقل أهمية عن النقطة السابقة؛ وهي مستوى المقارنة (comparison)، ويقصد بها مستوى أو معيار الإشباع (The Standard For Satisfaction)، أو مستوى المقارنة للبدائل أو الحد الأدنى للناتج الربح عند هومانز). فإذا كان الحد الأدنى للربح أعلى من مستوى النتائج بالنسبة للعلاقات القائمة؛ فعندئذ يصبح الفرد أمام خيارين: إما أن يترك العلاقة ويهجرها سعياً منه للبحث عن بديل آخر، أو يقوم بمضاعفة نتائج العلاقات القائمة[1].

-نظرية التفاعلية الرمزية:

قدمت نظرية التفاعلية الرمزية والإثنوميتيودولوجية أدوات فكرية تمحورت حول أهمية بناء المعنى والوضعيات من قبل الفاعلين واعتمدت في تحقيقها ذلك على الطرق الإثنوغرافية والملاحظة التجريبية الميدانية، مما سمح بتحليل أكثر واقعية للأسرة[2]، من حيث ماهيتها وطبيعتها وأهدافها.

ولأن نظرية التفاعل الرمزي ترتبط بموقف معين من مواقف الحياة الاجتماعية ولا تسعى إلى فهم المجتمع ككل، ارتأينا ان نفسر بها دور الثقافة الاسرية في تنمية المسؤولية الاجتماعية، وتقوم هته النظرية على عدة مفاهيم أساسية وهي الرموز والمعاني والتوقعات والسلوك والأدوار والتفاعل، فعند التطرق للثقافة الاسرية على أنها عملية تفاعل بين فردين او اكثر يلتقيان حول موضوع أو مشكلة معينة ويتم نقل الافكار والمعلومات بينهما من خلال رموز معينة بهدف الوصول إلى اتفاق أو تقارب وجهات النظر، ننطلق من فكرة هربرت ميد الذي أوضح أن "الأنا" لا يتواجد إلا في التفاعلات الاجتماعية وعن طريقها، وأن عملية التفكير في حد ذاتها ذات طبيعة تفاعلية لأن مصدرها هو التبني التدريجي للاتجاه "وجهة نظر الآخر نحونا" فهناك فعل اجتماعي فقط يستدعي مشاركة أو أكثر لحدوث عملية التفاعل، فالفعل الاجتماعي ينجز من قبل فاعل اجتماعي انطلاقا من الموقف الذي تحدث فيه ردود الافعال المستقبلية من تصرفات الآخرين، وما يتوقع اثارته في فهم الآخرين، فالإشارة المرسلة من قبل المرسل تفهم من اشارة المستقبل (رجع الصدى) كدليل على المعنى القائم من هته العملية الاتصالية، ففي تحليلات ميد لا تحضر مفاهيم التفاعل فحسب وإنما البناء المشترك للمعنى ومفاهيم النسق وخاصة التغذية الرجعية المتوقعة، فكان هنالك ضرورة لربط السلوك الكامن بأشكال السلوك الظاهرة[3] وتؤدي

[1] – عزوز عبد الناصر: مرجع سابق، ص 64.

[2] – عبد الكريم غريب: سوسيولوجيا التربية، منشورات عالم التربية، الدار البيضاء، المغرب، 2009، ص 72.

[3] – محمود عودة: أسس علم الاجتماع، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص 92.

الاسرة مهامها وتستمر في البقاء بسبب قدرة الفاعلين على استخدام السلوك الرمزي، اذن فالأسرة في ضوء نظرية التفاعلية الرمزية هي شبكة من الافعال الفردية والتفاعلات بين الافراد وبالتالي يتطلع كل فرد الى إنجاز الدور المتوقع منه.

الفصل الثاني

الثقافة الأسرية

تمهيد:

1- خصائص الأسرة

2-الفرق بين الزواج والأسرة

3- مراحل تطور وظائف الأسرة عبر التاريخ

4- وظائف الأسرة

5- أنواع الأسر

6- أساليب الاختيار للزواج

7- المقاربات النظرية للأسرة

8- الأسرة والقيم الإيجابية

9- الأسرة الجزائرية

10- الأسرة الجزائرية وجدلية القيم

11- الأسرة والتغير الاجتماعي والتحديث

12- الوسائل التربوية المستعملة في الأسرة الجزائرية

13- الواقع الثقافي للمجتمع الجزائري

خلاصة

تمهيد:

الأسرة هي إحدى مقومات الوجود الاجتماعي في المجتمعات الإنسانية منذ غابر الأزمان ومنذ أن أوجد الله آدم وحواء فوق هذه البسيطة ولذى فالأسرة والزواج هو نظام عالمي فقد أوجده الله سبحانه وتعالى استمرارية الحياة والمحافظة السلالة البشرية بصفة فطرية ويتحقق كل هذا في مؤسسة الأسرة كنسق من الأنساق الاجتماعية من خلال الزواج والاقتران لكلا الجنسين وهما الرجل والمرأة. وقد تناولنا في هذا الفصل ما يلي: خصائص الأسرة والفرق بين الزواج والأسرة، بالإضافة إلى مراحل تطور وظائف الأسرة عبر التاريخ ثم وظائف الأسرة، كما تطرقنا إلى أنواع الأسر وكذا أساليب الاختيار للزواج، ثم التنشئة الاجتماعية للأسرة والمقاربات النظرية للأسرة، ثم الأسرة والقيم الإيجالية وفي الأخير الأسرة الجزائرية تاريخها إبان الاستعمار والأسرة الجزائرية وجدلية القيم وهو البعد الرئيسي في الأطروحة.

1-خصائص الأسرة:

يحددها الأنتربولوجي الفرنسي كلود ليفي ستراوس أن خصائص الأسرة على أنها جماعة اجتماعية لها ثلاث خصائص[1].

1- أنها تتكون أساسا عن طريق الزواج.

2- أنها تتكون من زوج وزوجة وأبناء، كما تحمل وجود أقارب آخرين.

3- أن هؤلاء الأعضاء يرتبطون معا بعدة روابط قانونية وشرعية وجميعها حقوق والتزامات دينية واقتصادية.

ويرى عبد الحميد رشوان أن للأسرة خصائص من أهمها:

1- الأسرة أول خلية في المجتمع ومن مجموع الأسر يتكون المجتمع ومن خلالها يتم توفير الرعاية والغذاء.

2- العمومية: الأسرة أكثر الظواهر الاجتماعية عمومية وانتشارا في المجتمع الإنساني ولا يخلوا منها أي مجتمع، وهي موجودة في كل المراحل التي مرت بها المجتمعات الإنسانية ويكاد يكون كل إنسان بالفعل عضوا في أسرة ما.

3- الزواج ارتباط جنسي رسمي دائما لعدد من الرجال وعدد من النساء.

4- الحجم المحدد: لا تنمو الأسرة إلى ما لا نهاية فهي بالضرورة محدودة الحجم، إذ تتوقف عن النمو عند حد معين، وهي أصغر الكل إذا قيست بالنظم الأخرى[2].

-خصائص الأسرة الحديثة:

وتتميز الأسرة الحديثة بخصائص أهمها:[3]

1- تمتع أفراد الأسرة بالحرية الفردية العامة فلكل فرد كيانه الذاتي وشخصيته القانونية لاسيما إذا بلغ السن الذي يضفي عليه هذه الأهلية، لأن الأسرة الإنسانية في تطورها لم تعد تأخذ شكلها التقليدي في الملكية الجماعية بل أصبح كل فرد له حق التملك والتصرف بحرية وهو المسئول الأول عن تصرفاته.

---

[1] - محمد أحمد غنيم: دراسة في أنتربولوجيا الحضرية، الإسكندرية، مصر، دار المعرفة الجامعية، 1987، ص347-348.

[2] - حسين عبد الحميد أحمد رشوان: الأسرة والمجتمع، مرجع سابق، ص27.

[3] - المرجع نفسه، ص 32.

2- تغير المركز الاجتماعي لعناصر الأسرة فقد نزلت المرأة إلى ميدان العمل وذاقت حلاوة الكسب وشعرت بقيمتها الاقتصادية التي صنعت منها خلال عصور الظلام في أوروبا.
فقد أصبحت المرأة تضاهي الرجل في الحقوق الاجتماعية لها حق اختيار الشريك لا تمثل إلى أي قيود التي كان يعرضها عليها الرجل، وترسم لنفسها الحياة المقدسة في انتقاء الزوج.
3- سيادة الاتجاهات الديمقراطية، فكان من نتيجة انتشار التوجه الديمقراطي تحقيق قدر من المساواة وتكافؤ الفرص، وانتشار التعليم وخاصة التعليم الإلزامي، فقد أخذت البنت حضها الوافر من التعليم والحقوق والثقافة وشعرت بحريتها وقد انعكست كل هذه الأضواء في حياة الأسرة الحديثة وأصبحت النزعة الديمقراطية مسيطرة على مناقشات الأسرة وأصبحت الصراحة والتفاهم الواضح هما العاملان المسيطران على مختلف الاتجاهات في محيطها[1].

غير أن اختلاف الأجيال الثقافية في نطاق الأسرة يقلل من شأن الحرية الفكرية وبوهن ويضعف من قيمتها، فقد يكون الأب من جيل ثقافي والأم من جيل ثقافي آخر والبنت أو الولد من جيل ثقافي معاصر، وقد يكون الأب ريفيا والأم حضرية أو العكس والأبناء ذو تعليم جامعي فيستحيل جمع هذه الأجيال الثقافية في نظرة واحدة صعب المنال ويستحيل وقوعه في الحقيقة.

4- العناية بمظاهر الحضارة والكماليات وإغفال مسائل ضرورية:

لقد أصبحت الأسر المعاصرة تعتني ببهرجة الحياة من متاع وزينة وانتقاء المركب والملبس لكن في جوهر الحياة الأسرية وما يشذوا من أواصل روابطهم في غنى عنه لأنه أصبح صعب المنال أو عدم القدرة على تحقيقه خاصة عندما أشرنا في اختلاف الأجيال يشرح العلاقة الأسرة وربما في إلى صراع الأجيال الثقافية لأنهم ليسو على وتيرة واحدة من التفكير "بتصرف".

5- العناية بتنظيم الناحية الروحية والمعنوية في محيط الأسرة، مثل تنظيم أوقات الفراغ واستغلال الأفراد فيما يعود على الأسرة والمجتمع بالفائدة والعناية بالفنون وتهذيب الأذواق.

[1] - حسين عبد الحميد أحمد رشوان: الأسرة والمجتمع، مرجع سابق، ص33.

-خصائص الأسرة المسلمة:

1- رضا الوالدين: اكتساب رضا الوالدين أو غضهما سلطة معنوية ترسخت بمرور الزمن مع ترسخ المفاهيم الدينية ذاتها، لأن رضا الوالدين أو إغضابهما يقضي إلى رضا الله أو سخطه.

2- الطاعة وهو عنوان كبير للأسرة في ظل الإسلام، فهي واجب الزوجة نحو زوجها وواجب الأبناء تجاه والديهم[1].

3- نقاوة النظرة للحنين: إذ أن الرجال قوامون على النساء، ولهم عليهن درجة وتجسد ذلك التفاوت في منح الذكر مثل حظ الاثنين من حصص الميراث، لأن عليه مسؤولية الإنفاق.

4- السماح بالطلاق: أباح الإسلام الطلاق في وقت تشد فيه الخلافات والصراعات دخل الأسرة، وبعد نفاذ جميع سبل التوفيق بين الزوجين، لأن الطلاق في الشريعة الإسلامية وفي المجتمع المسلم تأخذ بعد الحل الناجح، وليس كما صار إليه اليوم الناس على أن الطلاق بأخذ صورة الوصم الاجتماعي[*].

5- عد جميع العلاقات المتبادلة في إطار الأسرة علاقات مؤسسية مفروض باسم الدين: وبالتالي يمكن أن شكوى شرعية ينظر القاضي فيها، وتقام إذا تجاوز أحد أفراد الأسرة حدوده المرسومة.

2-الفرق بين الزواج والأسرة:

من مجمل ما قد مر بنا من تعريفات مختلفة حو الأسرة كان من الضروري الإجابة على السؤال الذي تبادر إلى أذهاننا في هذا الطرح وهل المصطلحين المختلفين لأسرة والزواج يعبران عن شيء واحد أو هناك اختلاف.

كانت الإجابة من الباحثة في البيولوجيا الأسرية سناء الخولي على هذا النحو:

حتى ولو كان المجتمع يبيح وجود علاقات نطاق الزواج وليس الزواج والأسرة شيء واحد رغم أن هناك ميلا إلى استخدام المصطلحين.

الزواج والأسرة نفسه لدى العديد من الدارسين.

فالزواج عبارة عن تزواج منظم بين الرجال والنساء في حين يجمع معنى الأسرة بين الزواج والإنجاب.

---

[1] - نخبة من المتخصصين: علم اجتماع الأسري، مرجع سابق، ص404.

[*] نخبة من المتخصصين: علم الاجتماعي الأسري، مرجع سابق، ص404، بتصرف.

وتشير الأسرة كذلك إلى مجموعة من المكنات والأدوار المكتسبة عن طريق الزواج والإنجاب وهكذا نجد من المألوف اعتبار الزواج شرطا أوليا لقيام الأسرة[1].

3-مراحل تطور وظائف الأسرة عبر التاريخ:

كانت الأسرة في المجتمعات الإنسانية الأولى لا تتعدى وظائفها إلا في جمع الأقوات الضرورية، والقيام بمستلزمات الحياة وصنع الأدوات البدائية التي يعتمدون عليها في الصيد وجمع الثمار[2].

أما في المجتمعات الطواطمية فكانت وظائف الأسرة واسعة فالأسرة كانت وحدة اقتصادية تقوم بإنتاج ما تحتاج إليه، وتشرف على شؤون التوزيع والاستهلاك والاستبدال الداخلي، بمعنى أنها تمثل جميع الهيئات الاقتصادية التي تتمثل في العصر الحاضر في المصارف والمصانع والشركات وما إلى ذلك وتشرف على جميع شؤونها المادية.

وكانت الأسرة كذلك هيئة سياسية تنفيذية تشرف على شؤون سياستها العامة، كما كانت هيئة تشريعية تضع وتسن الشرائع وترسم الحدود وتمنح الحقوق وتفرض الواجبات كما أنها تعتبر هئية قضائية يقوم بالفصل وفض الخصوصيات التي تنشأ بين الأفراد وتعمل على رد الحقوق إلى أهلها أو مستحقيها.

كما كانت الأسرة هيئة دفاعية ترسم خطط الدفاع وتحافظ على الحدود وتتكلم باسم الأفراد في المنازعات الخارجية كما هو موجود في عصرنا هذا والمعرف باسم الدبلوماسيين والقنصليين.

وكانت الأسرة كذلك هيئة دينية، فهي التي تشرف على الطقوس الدينية اللاهونية.

وقد تطورت وظائف الأسرة إلى أوسع الحدود، ثم تقلصت خاصة بعد الثورة الصناعية، فوظائف الأسرة في أقدم عهودها كانت واسعة كل السعة لتشمل كل جوانب الحياة الاجتماعية، ولكن المجتمع أخذ بنقص تلك الوظائف شيئا فشيئا، وانتقلت هذه الوظائف التقليدية التي تقوم بها الأسرة التقليدية إلى هيئات أخرى متخصصة.

فمع تقدم أجهزة تنظيم النسل والإجهاض القانون، فقدت وظيفة النشاط الجنسي بعض نفوذها، وتغيرت كذلك وظيفة التنشئة تغيرا كبيرا، ففي المجتمعات التقليدية، كان أفراد الأسرة يعلمون الصغار مطالب الحياة والأدوار التي تشبه حياة ودور الأب.

---

[1] – نخبة من المتخصصين: علم الاجتماع الأسري، مرجع سابق، ص11.

[2] – حسين عبد الهادي أحمد رشوان: الأسرة والمجتمع، دراسة في علم اجتماع الأسرة، مرجع سابق، ص57– 58.

ويكون التركيز على المهارات والأدوار الاجتماعية المحدودة، في حين يصبح مستقبل الطفل غير آمن في المجتمعات الحديثة، فالطفل لا يتولى وظيفة الأب أو مهنته عادة بالإضافة فقد أصبحت المهارات أكثر تعقيدا.

وعادة ما تصبح قديمة الطراز بعد فترة وجيزة، وانتقل التدريس في جميع مجالاته ومواده من الرياضيات إلى الجنس إلى قيادة السيارة إلى المؤسسات الأخرى، وخاصة المدارس ووسائل الإعلام كما تقوم مراكز العناية اليومية للأطفال بعملية التنشئة المهنية في سن مبكرة عن ذي قبل[1].

– لقد انتزعت الدولة السلطة السياسية، وأنشأت الهيئات الحكومية والمجالس النيابية، وانتزعت منها الوظيفة الاقتصادية، وأصبحت من اختصاص العمال والصناع والتجار وأرباب الصناعات والشركات واختفى الإنتاج لغاية الاستهلاك وأصبح الإنتاج لغاية الاستبدال هي سمة الاقتصاد المعاصر.

– وتولت الحكومة بعض الوظائف الاقتصادية مثل العناية والدعم المالي وانتزعت كذلك من الأسرة الوظيفة الدينية فأصبحت من اختصاص رجال الدين والشريعة والفقه.

– وانتزعت كذلك أعظم وظيفة للأسرة وهي التربية والتعليم فقد كان الأطفال في المجتمع التقليدي يتلقون التعليم والتربية من المؤسسة الاجتماعية الأولى اللغة وبتعليم في التربية الهوية الدينية والهوية الوطنية فلا يتصعدون من قبل الشبهات التي يحملها الغرب إلى المجتمع العربي المسلم خاصة نحن في الجزائر كنا ومازلنا نعاني من الفرنكفونين الذين يسعون مسخا في عضويتنا حتى جهل لبناءنا صاحبة رسول الله وأصبح الحديث عن غزواته ضرب من الخيال ودعوة إلى التطرف[2].

4–وظائف الأسرة:

من أكثر الوظائف وضوحا الإنجاب فالأطفال في كل المجتمعات ينشئون في أسر ويتلقون تربيتهم بواسطتها وهناك وظيفة أخرى مرتبطة بالوظيفة السابقة وهي تنظيم النشاط الجنسي، القائم على الشرعية ويهاجم الإنتاج الغير شرعي، وعموما فإن الأطفال ينشئون داخل أسر حتى ولو كانوا غير شرعيين.

[1] – حسين عبد الحميد أحمد رشوان: الأسرة والمجتمع، مرجع سابق، ص58– 59.

[2] – المرجع نفسه، ص59.

ومن أهم الوظائف الأسرية التنشئة الاجتماعية الطفل الذي يربى داخل الأسرة تصنع قواعد الحياة مثل التدريب على قول الصدق وتهيئته حسب قدراته لحسن التعامل والاحترام، احترام الأهل والأقارب وإرضاء قواعد الدين واحترام القانون والتعامل رغبة وليس رهبة، ولذلك فإن كل المنظورات الإنسانية والقيم والمعايير تندمج في هذا المناخ الودي الحميم وتتمثل الآثار القومية لعملية التنشئة الاجماعية المبكرة في هذا المناخ الأسري[1].

-**العلاقات الأسرية وتجمعها في شكل أنساق داخلية:** تتجمع العلاقات[2] التي تقوم بين المكانات الموجودة دخل نسق الأسرة وتعطينا مجموعة العناصر المترتبطة التي تشكل كلا مواحد ولكل مكانة من هذه الأنساق وظيفة.

1- النسق الزوجي: يتكون هذا النسق من مكانة الزوج والزوجة، وما تتضمنه كل مكانة من معايير المكانتين ومالئيها، أما وظائف هذا النسق فتشمل مسؤوليات كل من الزوجين اتجاه بعضهما، وما يسفر عن ذلك من محافظة على العلاقة الزوجية واستمراريتها.

ومن الوظائف الموكلة بهذا النسق هو الإشباع العاطفي، الاتفاق على مصاريف الأسرة، القيام بالأعمال المنزلية، أعمال الصيانة، تحضير الوجبات الغذائية وهذه الأعمال ليست حكر على الزوجة كما كان يراها المجتمع التقليدي، بل أصبح رجل يقوم بترتيب البيت والتنظيف والصيانة وتحضير الطعام له ولأفراد أسرته في بعض الأحيان.

2- النسق الأبوي: يتكون هذا النسق من مكانة الأب ومكانة الأم ومن مكانة الأبناء وما تتضمنه من حقوق وواجبات التي تجمع بين الأبناء وأبويهما داخل ولهذا النسق وظائف موكلة له من بينها الرعاية والحماية من تأمين الغذاء والكساء والمسكن وأنواع الإشباع العاطفي للأبناء من أجل النمو وكذلك وظيفة التربية والتوجيه وهي تختلف عن التنشئة لأنها أكثر تحديدا، فهي تشير إلى عمليات محددة تهدف إلى إعداد الطفل للحياة في بيئة أو مجتمع معين.

3- النسق الأخوي: ولهذا النسق مكانة وعلاقة بين الإخوة بين الأخ الكبير اتجاه الأخ الأصغر وكذلك بين الأخ وأخته وبين الأخوات الصغار مع أخيهم الأكبر وأختهم الكبرى ولهذا النسق وظائف لا تخلوا عن سابقيها والمتمثلة في المشاركة والتنافس والتآزر والتكافل.

---

[1] – سعيد محمد عثمان: الاستقرار الأسري وأثره على الفرد والمجتمع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص130.

[2] – نخبة من المتخصصين: علم اجتماع الأسري، مرجع سابق، ص من 21- 28، بتصرف.

4- النسق القرابي: ويتكون هذا النسق من مكانات الأقارب ومن أهم وأجل هذه المكانات مكانة العم والعمة والخال والخالة كما يتكون هذا النسق من العلاقات المتبادلة وكذلك التفاعلات بين أعضاء الأسرة وبين هؤلاء الأقارب برابطة الدم التي تجمعهم ولها وظائف ومسؤوليات وواجبات اتجاه الأقارب، الدعم المتبادل والمحافظة على الهوية.

-أسس اختيار الزواجي لإنشاء أسرة: من بين التغيرات التي تقدم فهما لاختيار الزواجي المتبعة حاليا في المجتمعات المختلفة جاءت هذه النظريات لتفسر لنا معايير الانتقاء لإنشاء أسرة والتأثيرات المختلفة التي تواجه المرء في اختياره لزوجته[1].

1- نظرية التماثل: وفي مجمل هذه النظرية، أي أن الشبيه يتزوج شبيهته، ويرتكز اختيار الزواج في هذه النظرية على أساس التشابه والتجانس في الدين والعادات والتقاليد والمستوى والوضع الاجتماعي والاقتصادي والدراسي حتى أنها جعلت لجانب الفيزيولوجي التشابه فيه.

2- نظرية التجاور المكاني: يرى أصحاب هذه النظرية أن المرء يختار زوجته من الأسر الذين يعيشون في مكان جغرافي متقارب وغالبا ما تكون هذه الأسر قاطنة في منطقة سكن فيها أسرته.

وترتكز هذه النظرية على أهمية التجاور المكاني في توفير الفرص للتعارف وتطوير العلاقات متنوعة بين أعضاء الجيرة تودي في بعض الأحيان إلى الزواج.

والتجاور المكاني بحد ذاته عاملا مهما في وجود تشابه وتجانس في مختلف الظروف الاجتماعية والنفسية.

3- نظرية التجاذب التكميلي: وهي نظرية نفسية في جوهرها قدمها العالم روبرت وينش أكد على أن الناس ينجذبون نحو من يشعرون أنهم يكملون فيهم نقصا ما، ويجعلهم أكثر تكاملا من ذي قبل.

4- نظرية التحليل النفسي للاختيار الزواج: يرى فرويد أن الفرد عند الاختيار للزواج يبحث عن شخص يشبهه أو عن شخص يحميه، وتتم هذه العملية بشكل لا شعوري.

5-أنواع الأسر:

تتخذ الأسر أشكالا عديدة في المجتمعات الإنسانية، إذ تتباين في تكوينها وفي أصلها، وفي مكان الإقامة ونورد هنا بعضا من هذه الأنواع.

[1] - نخبة من المتخصصين: علم اجتماع الأسري، مرجع سابق، ص17، 18.

-**الأسرة النووية:** تعتبر الأسرة النووية الشكل الأساسي والمنتشر في معظم المجتمعات وهي الأسرة الزواجية التي تتكون من زوج وزوجة واحدة أو طفل واحد على الأقل إلا أن ذلك لا يعني ضرورة حدوث الزواج مرة واحدة طوال حياة الإنسان فقط بل إنه يمكن السماح بالزواج مرة أخرى في حال وفاة الزوجة أو الطلاق أو التعدد وينتمي الفرد عادة في ظل هذا النظام إلى أسرتين نوويتين، الأسرة النووية التي تربي فيها، وتعرف باسم الأسرة التوجيه.

والثانية التي يقوم فيها بدور الأب والزوج وهي أسرة التكاثر.

وتتغير الأسرة النواة عندما يكبر الأشخاص ويبدأ الأبناء في ملأ أوضاع الأب والأم في أسرة جديدة يكونونها بأنفسهم، وبالتالي يكون هناك دورات حياة للأسرة.

-**الأسرة الممتدة:**

فهي الأسرة التي يرتبط فيها الأفراد بعضهم ببعض من خلال أصل القرابى واحد وتحتوي على نماذج من الأسرة النواة، وقد عرفها روسو Rossou وهاريس Harris بأنها علاقة معينة بين مجموعة من الأفراد تربطهم المودة والتراحم من خلال الزواج والإنجاب، وهي أوسع من الأسرة النواة بحيث تمتد لثلاثة أجيال بدءا من الأجداد إلى غاية الأحفاد.

وتأخذ الأسرة الممتدة اسم العائلة.

وتتكون من أسرتين، أو أكثر تفرعتا عن العلاقة أباء أبناء، أو هما امتداد لهذه العلاقة أكثر من تفرعها عن العلاقة الزوجية، أو هي اجتماع أسرة شخصية (رجل وامرأة) مع أسرة أهلهم (أب الزوج وأمه، وأب الزوج للمرأة وأمها)[1].

- وهناك أنواع أخرى لشكل الأسر مثل المركبة الزوج مع زوجتين أو أكثر وأبناء وكذلك انتشر في الغرب بالأسرة بدون زواج يفتقد إلى العقد المقدس الشرعي بتصرف، وهناك شكل يفقد المعايير القيمية تعتمد على من يوفر لها قوتها بلا زواج.

6-أساليب الاختيار للزواج:

من أهم الاختيارات التي يجد الإنسان المعاصر أن عليه القيام بها اختياره لشريك حياته، إذ أن المجتمع يعطي الفرد الحق في اختيار أشياء كثيرة تتعلق بحياته مثل نوع التعليم والتخصص الوظيفة السكن إلى غير ذلك كما له الحق في الانتقاء الصحيح لقربين بهدف الزواج وتكوين أسرة[2].

[1] - نخبة من المتخصصين: علم اجتماع الأسري، مرجع سابق، ص53.

[2] - المرجع نفسه، ص13، 14.

1- حسب اختيار الشريك:

أ- الاختيار العائلي: المرتب مكن قبل الأهل وينتشر هذا الأسلوب من أساليب الاختيار للزواج في بعض المجتمعات وفي الدول السامية وخاصة في مناطق الريف من المجتمع العربي.

وفي هذا الأسلوب يكون للأهل خاصة الوالدين حق الانتقاء للزواج سواء بالنسبة للشاب أو بالنسبة للبنات فيقوم الأب عادة بتمثيل أبنه أو بنته، كما يقوم بتنفيذ ترتيبات الزواج وفي هذا كله أن مثل هذا الزواج هو ارتباط بين أسرتين قبل أن يكون ارتباطا بين شخصين، يرتبط الاختيار العائلي بشرط **الفصل بين الجنسين**[1].

ب- الاختيار العاطفي الحر: وهو الزواج الذي يكون للزوجين معرفة مسبقة ببعضهما ويتقلص الدور للأهل في مثل هذا النوع من الزواج وهو ينتشر في المناطق الحضارية إذ أن له بعض الاعتبارات من بينها السماح للمرأة بالدراسة والخروج إلى العمل حتى هذا النوع من الاختيار يتيح للمرأة بالمشاركة في السلطة بين الزوجين كما يتيح فسح المجال للاختلاط بين الجنسين وشيوعه وإنهاء عهد الفصل بين الجنسين كما هو معروف لدى اختيار العائلي أو في المجتمع الجزائري التقليدي وفي هذا النوع من الاختيار العاطفي الحر يكون الارتباط مسبق قبل الخطبة والزواج فهو يسمح بالتعارف في أماكن الدراسة، والعمل، مما يمكن الشباب من الجنسين من الالتقاء والتعارف ولقد اعتنى الإسلام بهذا الباب وجعل فترة الخطبة والخطبة من مقدمات الزواج، وقد شرعها الله قبل الارتباط بعقد الزوجية، ليتعرف كل من الزوجين صاحبه، ويكون الأقدام على هدى وبصيرة[2].

2- أسلوب اختيار الزواج من حيث العدد:

أما هذا النوع من أساليب اختيار الزواج فهو يختلف من مجتمع لآخر فنجد أن المجتمعات تختلف في ذلك بحسب عاداتها وتقاليدها وشرائعها التي تحتكم إليها.

فبعض المجتمعات تضع قيودا صارمة على الاقتران بأكثر من زوجة واحدة خاصة في المجتمعات الصناعية الغربية، بينما بعض المجتمعات الأخرى تسمح بالزواج أكثر من زوجة واحدة كما هو حاصل في المجتمع العربي الإسلامي[3].

---

[1] – نخبة من المتخصصين: علم اجتماع الأسري، مرجع سابق، ص13، 14.

[2] – السيد سابق: فقه السنة، دار الفتح للإعلام العربي، مصر، طبعة مصححة ومنقحة، المجلد الثاني، 1999، ص311.

[3] – نخبة من المتخصصين: علم اجتماع الأسري، مرجع سابق، ص16.

أ- **الزواج الأحادي:** في هذا الشكل من الزواج لا يسمح لأحد الزوجين بأكثر من زوج واحد في آن واحد، ويسود هذا الشكل من الزواج في الغالبية العظمى من مجتمعات العالم، وبخاصة المجتمعات الصناعية الغربية، وقد أصبح منتشر في المجتمع العربي خاصة في المدن ويمكن القول أن هذا النمط من الزواج هو من يدعم الاختيار العاطفي الحر في انتقاء الزواج وهو يدعم انتشار التعليم بين الرجال والنساء، وعمل المرأة، وانتشار الحريات الفردية.

ب- **تعدد الزوجات:** في هذا الشكل من الزواج يسمح بالجمع بأكثر من زوجة في الوقت ذاته والمجتمعات التي تسمح بهذا الشكل من الزواج تميل إلى تقييد عدد الزوجات المسموح بهن، ولكن هناك مجتمعات أخرى لا تقوم بتقييد هذا العدد مثل بعض القبائل الإفريقية، وبعض المجتمعات تقيد العدد بشرط العدل بين الزوجات كما هو حاصل في المجتمع الإسلامي.

-**وجوب العدل بين الزوجات:** أباح الله تعدد الزوجات، وقصره على أربع، وواجب العدل بينهن في الطعام، والسكن، والكسوة، والمبيت، وسائر ما هو مادي، من غير تفرقة بين غنية وفقيرة، وعظيمة وحقيرة فإن خاف الرجل الجور، وعدم الوفاء، بحقهن جميعا، حرم عليه الجمع بينهن، لقوله تعالى: ﴿**فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع، فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى ألا تعولوا**﴾ [النساء: 3][1].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من كانت له امرأتان، فمال إلى إحداهما جاء يوم القيامة وشقه مائل ... رواه أبو داود – كتاب النكاح برقم 2133.

7-المقاربات النظرية للأسرة:

لقد كانت التغييرات الأولى للمقاربة النظرية للأسرة منذ بداية القرن التاسع عشر فكانت البدايات الأولى على يد عالم الاجتماع أوغست كونت عالم الاجتماع الفرنسي[2].

-النظرية الوضعية:

لقد جعل أوغست كونت من الأسرة على أنها هي الخلية الأولى في جسم المجتمع، وهي نقطة البداية في التطور، ويمكن مقارنتها في طبيعتها وجوهرها بالخلية الحية في التركيب البيولوجي للكائن الحي.

[1] – السيد سابق: فقه السنة، مرجع سابق، ص386.

[2] – حسين عبد الحميد أحمد رشوان: الأسرة والمجتمع، مرجع سابق، ص129-131.

وقد تكلم أصحاب الاتجاه الوضعي خاصة كونت على المكونات الأولى للثقافة واللغة والتراث الاجتماعي ولم يبحث منشأ الأسرة ولم يتعمق في تحليلها ودراسة مراحل تطورها واكتفى بأن قرر أن الحياة الأسرية نظام موجود بالفطرة وهي الحالة الطبيعية للإنسان.

وقد اعتبر كونت الزواج استعدادا طبيعيا عاما وهو الاتجاه التلقائي بين الجنسين نتيجة لتفاعل الغريزة من الميل الطبيعي المزود به الكائن الاجتماعي ويجب أن يكون بشكله الطبيعي تنائيا قائما على وحدانية الزوج والزوجة لأن هذا الشكل يتفق مع الدوافع المزودة بها الطبيعة البشرية والزواج أو يقلل من شأنه أن يضعف الزواج أو يقلل من شأنه يعتبر عامل هدم النظام الاجتماعي بالإجمال، ولذلك فهو لا يقبل ظاهرة الطلاق أو الزواج من جديد ويشجع على حب الذات دخل الأسرة فيجب ألا يباحا.

ويجب أن يخضع الزواج في أشكاله وبنيانه للتغيرات الاجتماعية ويوائم نفسه مع مظاهر التقدم التي تحظوها المجتمعات ويجب على المجتمع أن يصون الأسرة، وحدد كونت أن العلاقة بين الزوجين أنها تقوم على أسس بيولوجية سيكولوجية وانتهى في دراسته على تقرير الخضوع الطبيعي للمرأة يبد أن الخضوع لا يشمل النواحي الأخلاقية العاطفية لأنه يرى أن النساء أرقى من الرجال في العواطف والمشاركات الوجدانية.

وتناول كونت وأصحاب هذا التوجه لوظائف الأسرة تقوم على وجه الخصوص على الأخلاقية ثم تناول الوظيفة التربوية لأولاد والنزعة الدينية التي يغرسها الأبوان في أبنائهم، كل هذه الأمور ترجع في طبيعته إلى وظيفة الأسرة الأخلاقية.

-النظرية البنائية الوظيفية:

يرى الوظيفيون أن الأسرة باعتبارها جزء من كيان المجتمع، وهي نسق مكون من أجزاء يرتبط بعضها ببعض، مما ينجم عنه التفاعل والعلاقات المتبادلة ويؤدي كل جزء وظيفته في النسق الأسري، ويركز هذا الاتجاه علا العلاقة بين الأسرة والأنساق الاجتماعية الأخرى ويرى "جورج ميردوك" أن الأسرة تقوم بأربع وظائف أساسية وهي[1]:

1- الإشباع الجنسي.

2- الإنجاب.

3- التنشئة الاجتماعية.

[1] – حين الحميد أحمد شوان: الأسرة والمجتمع، مرجع سابق، ص140.

4- الوظيفة الاقتصادية.

ويرى كل من بارسونز إن وظائف الأسرة التقليدية تقلصت إلى اثنين:

1- التنشئة الاجتماعية في المجتمع الذي ولدوا فيه.

2- الاستقرار الأشخاص البالغين.

ومثال ذلك أن الأسرة في المجتمعات الصناعية المتقدمة لم تعد وحدة اقتصادية منتجة بالدرجة التي كانت عليها الأسرة الريفية في الماضي وفي المجتمع التقليدي ولكنها أصبحت وحدة اقتصادية مستهلكة، ووظيفة الاستهلاك لا تقل بأية صورة عن وظيفة الإنتاج، من حيث حاجة المجتمع الملحة إلى من يستهلك البضائع التي ينتجها[1].

المتطلبات الوظيفية ونسق الأسرة، تشكل المتطلبات الوظيفية والاحتياجات مشاكل[2] محددة يتعين على الأنساق الاجتماعية بما فيها الأسرة حلها أو أداء أنشطة معينة من أجل المحافظة على بقاء مجتمع، ويمكن وضع قائمة بالأنشطة الأساسية التي يجب أن تؤدي من أجل الحفاظ على بقاء المجتمع وقد حددها بارسونز في أربع متطلبات وهي:

1- التكيف: على الأسرة التكيف والتلاءم مع البيئة الاجتماعية من أجل اكتفاء احتياجاتها.

2- تحقيق الهدف: الفهم الأساسي والموافقة العامة على أهداف الأسرة لمثل ويرى كل من Bell ونوجل أن تحقيق الهدف هو مسؤولية الحكومة والدولة ويعتبر التبادل الأسرة والحكومة أمرا أساسي بالنسبة لوجود كليهما.

فإن الأسرة تضع في مقدمة وظائفها أو متطلباتها مهمة تحقيق هدفها وهذا هو الذي يجعلها تدين بالولاء لقيادتها وتمتثل لما تتخذه من قرارات[3].

3- التكامل بصفة مبدئية إلى العلاقة بين الوحدات أو الأجزاء داخل النسق وينظر إلى المجتمع المحلي باعتباره فرعا من المجتمع الكبير ويمد الأسرة يد المساعدة وخاصة في أوقات الأزمات وفي ظل الظروف العادية يقوي المجتمع المحلي روابط التماسك داخل أسرة النواة.

4- المحافظة على بقاء النمط: ويرتكز اهتمام هذا الأخير على المحافظة والإبقاء على النمط على الموقف الداخلي في النسق الاجتماعي (الأسرة) فهو يهتم بالأفراد الفاعلين

[1] – نشوان، مرجع سابق، ص140.

[2] – بهاء الدين خليل تركية: علم اجتماع العائلي، دار المسيرة، ط1، عمان، الأردن، 2015، ص153.

[3] – المرجع نفسه، ص153.

وتوقعاتهم واديولوجياتهم وقيمهم، وتمتص التوتر وتعطي الوقت وتمنح الاهتمام داخل التنشئة الاجتماعية لاعتنائها ببحث تطلعاتها وتوقعاتهم تبعا للإيديولوجيات والقيم الخاصة بالنسق.

ولعل أهم إسهامات النظرية البنائية الوظيفية هو تأكيدها على فهم السلوك الإنساني لا بد أن يكون من خلال تحليلنا لدور، والمعايير والقيم والأفعال[1].

-النظرية التطورية:

نظر هربرت سبنسر إلى التطور الاجتماعي باعتباره تغيرا كيفيا واعتبر الأسرة وحدة بيولوجية تسيطر عليها العزيزة الواعية، وهي بهذا الاعتبار امتداد للمجتمعات البيولوجية التي تسيطر عليها الغرائز الدنيا[2].

وقد خضعت هذه الوحدة للمبدأ العام الذي ينادي به وهو الانتقال من المتجانس إلى اللا متجانس ولاسيما في وظائفها، فبعد أن كان رب الأسرة هو حاكمها وقاضيها ومديرها وهو الذي يدير اقتصادها، انتقلت هذه الوظائف إلى هيئات اجتماعية متعددة وأصبح لكل عضو في الأسرة وظيفة ومركز اجتماعي يشغله كما قد تغيرت وظائف الأسرة في المجتمع الصناعي وأصبحت تحتل الأسرة مركزا معادلا لمركز الرجل ويتمتع أفراد الأسرة بحرية الرأي والمشاركة في مطالب الحياة.

وتمتاز الأسرة في المجتمعات الصناعية بروح التعاون والتضامن وتتمتع بقسط كبير من التكافل الاجتماعي ومن رعاية الدولة، ويخضع نظام الأسرة للروح الديمقراطية وتتعدد فيه الاتجاهات التربوية والتعليمية، وكذلك أصبحت المرأة تقوم بدور خطير بصدد التربية بمختلف مفاهيمها وبدنية وعلمية ودينية وأخلاقية واجتماعية وتعليمية عكس ما كانت عليه في المجتمعات الحربية[3].

-النظرية التفاعلية الرمزية:

يعتبر جورج هوبرت ميه من أشهر العلماء الذين نظروا إلى هذا المدخل ويركز أصحاب هذا الاتجاه على دراسة عمليات التنشئة الاجتماعية التي يكتسبها الفرد من خلال المعاني المشتركة في الأسرة، وفي المجتمع بحيث يطور شخصية اجتماعية تجعله قادرا على القيام بأدوارها الاجتماعية كدور الزوجة والأم وربة البيت، أو المرأة العاملة ويتعلم الذكر

[1] – بهاء الدين خليل تركية: مرجع سابق، ص154.

[2] – حسين عبد الحميد أحمد رشوان: الأسرة والمجتمع، مرجع سابق، ص 134.

[3] – المرجع نفسه، ص135.

من خلال هذه العملية القيام بأدواره كدور الزوج والأب وصاحب المهنة كما يهتم أصحاب هذا التنظير بدراسة هذه العمليات التي تحمل الكائن الإنساني من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي بحيث يستطيع شار في تراث مجتمعه، ويهتمون كذلك بالتفاعلات الداخلية للأسرة مثل العلاقة بين الزوجين والأطفال والمعاني والرموز التي يحملها كل منهم لهذه العلاقة[1].

-النظرية الماركسية:

يعتبر كارل ماركس هو المؤسس للاتجاه الرد بكالي الذي يعبر عليه بمنظور الصراع بين الملكية الخاصة والملكية العامة.

ويشير ماركس علة أن تغيير النظام الاجتماعي من الرأسمالية إلى الاشتراكية يترتب عليه إلغاء الماكية الفردية وتصبح تنشئة الأطفال من الموضوعات التي يرسم المجتمع ملامحها ويرسى دعائمها[2].

ويشير ماركس على أن الزواج هو شكل من أشكال الملكية الخاصة الحصرية، حيث يستحوذ الرجل على المرأة بنزعها من مجتمع النساء وتصير ملك يمينه دون غيره من الرجال والمرأة في هذه الحالة شانها شأن الثروة فيملكها ملكية خاصة يحرم منها المجتمع ويرى الكثير من أصحاب على الاتجاه بصحة هذه القضية التي أثارها ماركس ويذهبون إلى أن الزواج ما هو إلا علاقة استغلال المالك لما يملكه فالأنثى تمنح الرجل المتعة الجنسية مقابل الأمن الاقتصادي الذي يضمنه لها، والأنثى بذلك الوضع تكون الجانب الضعيف في هذه العلاقة لأنها الأكثر اعتمادا على الرجل.

ويرى كل من ماركس وامجلز على أن الأسرة باعتبارها مجتمع طبقي مصغر فيه تقوم طبقة (الرجال) بقمع واستغلال طبقة (النساء).

وكان يوافق على أن الزواج كان أول أشكال الصدام الطبقي، فيه يؤسس سعادة أحد الجماعات على بؤس وقمع الجماعة الأخرى، وأن الدافعية لسيطرة الجنسية كانت بمثابة استغلال اقتصادي لعمل المرأة[3].

---

[1] – نخبة من المتخصصين: علم اجتماع الأسري، مرجع سابق، ص31.

[2] – حسين عبد الحميد أحمد رشوان: الأسرة والمجتمع، مرجع سابق، ص133.

[3] – المرجع نفسه، ص133.

وحاول كل من مروجان وانجلز أن يدلال على وجود أمثلة من الزواج المختلط والشيوعية الجنسية، والزواج الجماعي في المجتمعات البدائية[1].

معا هنا كله لقد فسرت النظرية الرد يكالية الاضطهاد الأسري على أنه اضطهاد اجتماعي هو عرض لمشكلة الاجتماعية دون أن تعطي دون تقدم حل بديل للاضطهاد المزعوم وبالجملة فإن رأي نظرية الصراع المتعلقة بالفكرة القائلة بأن الزواج يمثل نموذجا للعداوات التي ظهرت في التاريخ فهذا لا يعكس الواقع الحقيقي للنظام الأسري الإنساني بل هو واقع النظام الأسري الأوروبي[2].

-نظرية دورة الحياة:

يركز هذا الاتجاه الذي يسمى أحيانا باسم اتجاه نمو الأسرة وتطورها على التغيير الذي يحدث عبر الزمن في نسق الأسرة، وكذلك التغيير في أنماط التفاعل بين الأنساق داخل الأسرة[3].

استخدمت دورة حياة الأسرة كأداة وضعية لمقارنة بناءات ووظائف التفاعل الزوجية[4] في مراحل مختلفة من النمو وقد قام راونتري Rawntree بدراسة دورة حياة الأسرة الفقيرة فتبين أن الأسرة تمر بفترة من الفقر الشديد عندما تنجب أطفالا صغارا ثم تليها فترة رضاء النبي عندما يكبر الأبناء يصبحون قادرين على الكسب.

وفي عام 1930 ناقش سوركين وآخرون أربع مراحل لدورة حياة الإنسان وهي:

1- مرحلة زوجين ينشئان وجودا اقتصاديا مستقلا.

2- مرحلة زوجين مع طفل أو أكثر.

3- مرحلة زوجين مع طفل أو أكثر يعولون أنفسهم.

4- مرحلة زوجين تقدمت بهم السن.

ويحدد كيرك باتريك مراحل دورة حياة الأسرة تبعا لمتانة الأطفال في النسق التعليمي أربع مراحل:

1- أسرة ما قبل المدرسة.

---

[1] – حسين عبد الحميد أحمد رشوان: الأسرة والمجتمع، مرجع سابق، ص136.

[2] – بهاء الدين خليل تركية: علم الاجتماع العائلي، دار الميسرة، ط1، عمان، الأردن، سنة 2015، ص157.

[3] – نخبة من المتخصصين: علم اجتماع الأسري، مرجع سابق، ص31.

[4] – بهاء الدين خليل تركية: مرجع سابق، ص 162.

2- أسرة المدرسة الابتدائية.

3- أسرة المدرسة الثانوية.

4- أسرة البالغين.

8-الأسرة والقيم الإيجالية:

لايختلف اثنان في أن الأسرة هي الوحدة الأساسية المسؤولة عن نقل القيم غرسها لدى الأبناء، وغرس القيم يرتبط بالدرجة الأولى بوظائف الأسرة "إن العلاقة بين النسق العام للقيم والأسرة من الأهمية بمكان في تحديد مجال النمط البنائي للأسرة في حالتي الثبات والتغير"[1]، والقيم الإيجابية في العادة يتم توارثها من الآباء إلى الأبناء حيث يكون الأب قدوة فيها لأنه يرى فيه مثله الأعلى كمصاحبته إلى المسجد صبيحة العيد، أو إلى صلاة الجمعة، أو إلى التراويح في شهر رمضان، هذه العادات تترسخ وتنمو لديهم بصورة قيم إيجابية يجدر بهم المحافظة عليها وكما هو الحال فإن الأسرة العربية عامة، والجزائرية خاصة تسعى إلى المحافظة على الروابط الأسرية وتعزيزها مما أكسبها آليات للتكيف مع المتغير الذي طرأ عليها خاصة بعد انتشار ظاهرة الهجرة.

إن السلوك الناتج عن إتباع قيمة إيجابية معينة يدفع بالأسرة إلى تقبله وغرسها في الأبناء لتورثه لهم بصورة دائمة وجعله متقبلا وواجبا وبالتالي يتحول من سلوك إلى قيمة إيجابية دائمة مترسخة جيلا بعد جيل، إلا أن هذا لا يعني أن الأسرة لا تقع في أزمة القيم، كما تطرق إليها بهتون نصر الدين بالتحليل والمناقشة إلا أن هذا لا ينفي فكرة تقويمها وبما أن موضوع القيم الأسرية قد نال حظه من الدراسة في العلوم الإنسانية فالأكيد من خلال تلك الدراسات والأبحاث أن "الحديث عن أزمة القيم في هذا الوقت يقودنا حتما إلى ما حدث وما يحدث اليوم على مستوى المجتمع الكبير لأن القيم ما هي إلا نتاج لأوضاع المجتمعات الإنسانية، هي تلك الأطر المعيارية التي يتفق عليها الأفراد أو غالبيتهم وفق ما يسودهم من نموذج اجتماعي وثقافي بصفة عامة"[2].

---

[1] – بهتون نصر الدين: منظومة القيم في المجتمع وأثرها على الأسرة الجزائرية وظيفيا، دراسة تحليلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص: علم الاجتماع العائلي، إشراف مصطفى حوفي، جامعة باتنة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، 2017/2016، ص 264.

[2] – المرجع نفسه، ص 292.

9-الأسرة الجزائرية:

إن المجتمع الجزائري لا يختلف عن غيره من المجتمعات في صفة الإنسانية وقد مرت الأسرة الجزائرية بثلاثة مراحل تبعا لوضع البلد السياسي وأصبحت تختلف كليا عما كانت عليه قبل، ففي سنة 1962 كان النمط السائد هو العائلات الكبيرة التي تضم من جيل إلى ثلاثة أجيال وتبعا لحدود إمكانية المسكن أما في سنة 1977 فإن نمط العائلات قد تغير إلى النطاق المحدود وقد كان للتصنيع السريع وحركة العمران وترشيد أجهزة النتاج وتطوير الإنسان الجزائري أساس التحولات التي لحقت بالمجتمع والأسرة".

وهناك دراسة بيار بورديو التي تؤكد فيها حين تحدث عن البناء الداخلي للأسرة على السلطات الواسعة التي يتمتع بها رب الأسرة في تسيير شؤونها والتي تستمد شرعيتها من منع الرث واللعنة الربانية للعاق والتي تعتبر سلحا قويا في يد الأسرة يحدد بموجبه مركز ودور كل فرد من أفراد الأسرة نتيجة سلطته المطلقة التي تنقل إلى ابنه الأكبر بعد وفاته ليراعي مصالح إخوته ويتابع تربيتهم، أما مركز الأم فيبقى من ناحية السلطة ثانويا وعليه الطاعة والاحترام رغم ما يشكله دورها الأساسي في تربية الأطفال وسلطتها في إدارة شؤون البيت[1].

كما ارتبط ظهور الأسرة النواة في الآونة الأخيرة بظاهرة التغير الاجتماعي الذي حدث والمستجدات التي طرأت، وهاته الأخيرة فقد أثرت في بنية المجتمع الجزائري على غرار المجتمعات الأخرى وقد اوردت نادية لعبيدي مراحل تطور الأسرة الجزائرية كما يلي[2]:

1-مرحلة العائلة التقليدية: حيث اعتبرت أن العائلة الجزائرية والتقليدية عائلة موسعة تشمل عدة أسر زواجية يأويها سف واحد تتكون من الأب والأم أو الزوجات، الأولاد والبنات غير المتزوجون والأبناء المتزوجون وزوجاتهم وأولادهم، كلهم يسكنون منزلا واحدا أو في بيوت تابعة للمنزل الكبير بين العائلة، ولها عدة خصائص أهمها:

-أنها عائلة موسعة.

-السلطة تكون للأب.

[1] – جليط ماجدة: دراسة سوسيولوجية حول الأسرة وعلاقتها بالعنف المدرسي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الثقافي، قسم علم الاجتماع الثقافي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 65.

[2] – نادية لعبيدي: المكانة الاجتماعية للمسن في الأسرة الجزائرية، دراسة ميدانية لعينة من مسني بلدية عين توتة، مذكرة مكملة لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع تخصص عائلي، إشراف حروش رابح، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية، قسم علم الاجتماع والدموغرافيا، 2008-2009، ص 78-86.

-اقتصاد العائلة الذي كان زراعيا بالدرجة الأولى.

-الوظيفة: تعدد الوظائف في مثل هذا النوع من العائلات بين التربية والإنتاجية والدينية والخلقية والثقافية وحتى التعليمية.

-العلاقات الاجتماعية يغلب عليها التوسع وهي صفة متأصلة بها يسودها التعاون والتكافل والتضحيات والأنفة والولاء والالتزام بكلمة الكبير في العائلة والموت في سبيلها.

-خصائص الأسرة الجزائرية التقليدية:

كانت الأسر ولا تزال محل اهتمام الكثير من المختصين في مختلف التخصصات، خاصة العلوم الاجتماعية والإنسانية نظرا لأهميتها، واعتبارها الخلية الأولى والرئيسية التي يتكون منها المجتمع، وتشترك الأسرة مع بقية الأسر في الوطن العربي بمميزات وخصائص، كما تتميز عنها بسمات خاصة أخرى تنفرد بها، كانت وليدة طبيعتها وظروفها التاريخية والثقافية والاجتماعية.

وسنحاول الوقوف على بعض الخصائص السوسيولوجية للأسر التقليدية والحديثة:

كشفت الدراسات المهتمة بالعائلة الجزائرية الخصائص التالية:

- العائلة الجزائرية هي عائلة موسعة (الأسرة) حيث تعيش في أحضانها عدة عائلات زواجية وتحت سقف واحد "الدار الكبرى" عند الحضر و"الخيمة الكبرى" عند البدو إذ نجد 20 إلى 30 شخص وأكثر يعيشون جماعيا.

- العائلة الجزائرية هي عائلة بطريقية، الأب فيها والجد هو القائد الروحي للجماعة العائلية وينظم فيها أمور تسير التراث الجماعي وله مرتبة خاصة تسمح له بالحفاظ عليها، وغالبا بواسطة نظام، محكم على تماسك الجماعة المنزلية.

-العائلة الجزائرية هي عائلة أكناتية. النسب فيها ذكوري والانتماء أبوي وانتماء المرأة (أو الأم) يبقى انتمائها لأبيها.

والميراث ينتقل في الخط الأبوي، من الابن الأكبر عادة حتى يحافظ على صفة اللانقسام للتراث.

- العائلة الجزائرية هي عائلة لا منقسمة أي أن الأب له "مهمة" ومسؤولية على الأشياء (البنات يتركن المنزل العائلي عند الزواج) والأبناء المنحدرين من أبنائه والأبناء المنحدرين من أبناء أبنائه، فالخلف الذكور يترك الدار الكبيرة ويكون عددا من الخلايا مقابلا لعدد الأزواج.

2-مرحلة انقسام العائلة: هذه المرحلة نستطيع أن نعزيها إلى حقبة الاستعمار التي كانت مطلبه ومبتغاه الأول حيث عمل جاهدا على تخريب هاته الوحدة الاجتماعية (العائلة) وذلك باستعمال عدة مخططات تضرب الجانب الاقتصادي الذي يعيل أفراد هاته الأسر ألا وهي الزراعة حيث عمل على مصادرة الأراضي الزراعية ووهبها للمعمر مما أدى إلى تردي الأوضاع المعيشية والتي بدورها دفعت بالأبناء للهجرة وبالتالي الانقسام إلى أسر صغيرة.

وهناك تصنيف آخر حسب الفترة الزمنية:

أ- الأسرة الجزائرية قبل الاستعمار:

كانت الأسرة الجزائرية عائلة متوسعة تعرف نمط الأسر الممتدة التقليدية، أين تعيش العديد من العائلات الزواجية، أين يمكننا إيجاد من 20 إلى 60 شخص وأكثر يعيشون جماعيا تحت سقف واحد، أي 3 إلى 4 إلى 5 أزواج أو حتى أكثر من ذلك ولكل منها 8 إلى 10 أبناء بمعنى "الدار الكبيرة "عند الحضر "الخيمة الكبيرة" عند البدو وهي عائلة بطريقية الأب فيها هو الزعيم والجد هو القائد الروحي للجماعة العائلية ينظم فيها أمور تسيير التراث الجماعي، كما أن النسب فيها ذكوريا والانتماء أبوي والميراث ينتقل في خط أبوي من الأب إلى الابن الأكبر عادة حتى يحافظ على الطبيعة اللاإنقسامية للتراث"[1].

وتعتبر القيم الروحية والخلقية محل اهتمام الأسرة الجزائرية التي تتميز بإدارة نزيهة لشؤونها الاجتماعية والممارسة في العمل الزراعي على أسس تعاونية جماعية دون أن يكون هناك تحديد لحقوق الفراد في ملكيتها كما أن لكل فرد في هذه الأسرة وظيفة إجتماعية معينة ودور منوط بها.

أما بالنسبة للمرأة فكان لها دورا فعال خاصة من ناحية إنجاب الذكور الذي يثبت وجودها ويعلي شأنها ومكانتها داخل الأسرة لأن والدة الذكور يحيا بمزيد من البهجة والاستبشار مقارنة مع إزدياد البنت فالأب يرى المولود الذكر رفيقا وخليفة على الأرض العائلة وكفيل الأم والأخوات بعد موته.

ب- الأسرة الجزائرية أثناء الاستعمار:

كانت الأسرة الجزائرية قبل ثورة التحرير عائلة ممتدة تعيش فيها العديد من الأزواج وأبنائهم وهي أساس الحياة للمجتمع ولم تغير ثورة التحرير في هذا الأصل كثيرا، حيث بقي

[1] - بوتفتوشت، مصطفى، العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة، ط 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 38.

حجم هذه الأسر كما هو تقريبا فالسكن هو المنزل الكبير الذي يلبي الاحتياجات كما يسمح بتجميع وعيش معظم هذه الوحدة العائلية.

أما العمل فكان الزوج والزوجة يشتركان في وحدة اجتماعية جماعية في أرض واحدة كما شاركت المرأة في ثورة التحرير التي عرفتها الأسرة الجزائرية أثناء الاحتلال فقد وقفت مع أخيها الرجل في حمل السلح وهناك تعددت أدوارها داخل البيت وخارجه، كما أن الرجل قد اكتسب أدوارا إضافية غير أدواره الرئيسية التي كان يقوم بها، إذا فالثورة الجزائرية تعتبر عامل أساسي في التغير الحاصل خاصة فيما يتعلق بالسلطة والأدوار داخل البيت، لذا كانت أول مؤسسة إتجهت إليها الإدارة الاستعمارية رغبة في القضاء على الثورة هي الأسرة باعتبارها شاملة للتنظيم الاجتماعي للجزائر.

ج- الأسرة الجزائرية بعد الاستقلال:

بعد الثورة التحريرية شهد المجتمع الجزائري عدة تغيرات منها الانفجار السكاني، الوضعية الاجتماعية، نوعية السكن، الهيكل الأسري وتحرير المرأة ونتيجة لهذه التغيرات ظهرت الأسرة الحديثة أو الزواجية التي تتكون من الزوج والزوجة والأبناء والتي تكون مستقلة إقتصاديا عن الأسرة الأم وهذا ما إنعكس على تغير مكانة ودور المرأة في الأسرة وكذلك الأمر بالنسبة لدور الرجل ودور الأبناء حيث أصبحت المرأة تشارك في السلطة كذا في ميزانية الأسرة ولم تعد تلك المرأة التي هي البنت أو الزوجة المنعزلة والمتحفظة أمام الرجل.

ولم تعد تحت سلطة الأب، الأخأ، الزوج والحماة مع محافظتها على الاحترام بكل سعته وحتى الطاعة لأبويها إلا أن وظيفتها الجديدة تسمح لها بأخد الكلمة وإتخاذ القرار والمبادرة، أما الرجل فقد أصبحت لديه أدوار إضافية داخل الأسرة كقيامه ببعض الشؤون المنزلية والأبناء بمجرد بلوغهم سن الرشد يتحصلون على قيمة مالية تمكنهم من الاستقلال عن البيت الأسري إضافة إلى التخلي عن التركة الزراعية اللاإنقسامية التي كانت في الأبنية العائلية القديمة من نصيب الابن الأكبر[1]، هذا ما أدى إلى تحول الأسرة شكل من النمط الممتد إلى النمط النووي، كما أن لظاهرة النزوح الريفي أو ما يسمى إصطلاحا بالهجرة الداخلية، "من الريف إلى المدينة"، دخل في تغير شكل الأسرة حيث أن مسؤول العائلة وزوجته يعتمدان على المدخول الشهري، الشيء الذي جعلهم يتحفظون عن الانجاب

[1] – بوتفنوشت، مصطفى، نفس مرجع، ص 38.

بالمقارنة مع ما كانت عليه الأسر حيث أصبح عدد الأبناء في الأسرة الواحدة يتراوح بين 5 و7 أشخاص عكس ما كانت عليه في السابق أين كان عدد الأفراد يصل إلى 40 شخصا.

-خصائص الأسرة الجزائرية الحديثة:

– أنها أسرة متغيرة تتصف بقلة أفرادها بمعنى تقلص حجمها حيث كانت أسرة ممتدة وأصبحت أسرة نووية، هذه الأخيرة التي تستقر عموما في الوسط الحضري، إضافة إلى ضعف السلطة الأبوية.

– تتسم بتنوع نشاطاتها، فكل فرد فيها له نشاطاته وأعماله التي يميل إليها ويرغب في انجازها (تقسيم العمل).

– ضعف الروابط الاجتماعية بين أفراد الأسرة الواحدة حيث أنه لا يوجد مجال للتعاون أو التساند التلقائي، فكل تعاون بين الأفراد مبني على أساس المصلحة الفردية التي تطغى بشكل واسع في هذا النوع من الأسر، كما أن العلاقات بين الآباء والأبناء أيضا تتسم بالمرونة وحرية التعبير[1].

– أما من الجانب الاقتصادي فقد تطور النظام الاقتصادي للأسرة الجزائرية من اقتصاد كان يعتمد على الاكتفاء الذاتي، لأن الأسرة كانت تعتمد على نفسها من حيث الإنتاج والاستهلاك البسيط الذي يقوم على الضروريات إلى اقتصاد يقوم على الاستهلاك الجماعي[2].

– أما فيما يخص عادات الزواج فلم يتغير جذريا عما كان عليه في الأسرة التقليدية، لكنه لم يعد مجرد اتفاق بين أسرتين، إنما أصبح يقوم على التوافق وحرية اختيار الشريك الذي يحتم على الزوجين مسؤوليات هذا الاختيار، وبالتالي فالمقبلون على الزواج في المجتمع الجزائري لهم حرية القبول والرفض لهذا الارتباط.

– وعلى الرغم من أن الأسرة الجزائرية أخذت الطابع النووي من حجمها واستقلالها الاقتصادي إلى أنها مازالت متصلة بالأسرة الممتدة من حيث العلاقات القرابية التي تربطها من حيث تماسكها بقيمها وعاداتها.

---

[1] – عائشة بن قطيب: التحضر والتغير بناء الأسرة الجزائرية، تحليل سوسيولوجي رسالة ماجيستير تخصص علم الاجتماع الحضري، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1993، ص 83.

[2] – محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص 99.

-الخصائص الاجتماعية للأسرة الجزائرية:

خضعت الأسرة الجزائرية إلى عدة دراسات حاولت إلقاء الضوء على بعض من خصائص بنيتها فهي تبقى غير كافية مقارنة مع أهمية الأسرة الجزائرية والمكانة القيادية التي تحتلها قديما وحديثا.

ولقد أظهرت الدراسات التحولات العميقة التي مستها قبل وأثناء وبعد الثورة التحريرية وفي السنوات الأولى من الاستقلال وخاصة في السنوات الأخيرة التي تعرضت إليها هذه الأسرة للإبادة الإيديولوجية الثقافية والبنيوية على يد ما يسمى الإرهاب.

إن خصائص الأسرة المعاصرة لا يختلف بشكل كبير عن الأسرة التقليدية بل هذه الخصائص الاجتماعية التي نجدها متقاربة فيما بين هذين الشكلين للأسرة الجزائرية المعاصرة أو الزواجية الحالية هي نتيجة تغيرات الاجتماعية التي عرفتها الأسرة الجزائرية التقليدية منذ فترات طويلة.

ولكن تبقى الأسرة التقليدية متواجدة بصفة دائمة في المجتمع الجزائري لما لها من تأثير كبير على الأسرة الزواجية التي مهما حاولت الانعزال عن الأسرة الجزائرية التقليدية إلا أنها ترجع إليها دائما في الأمور الهامة كالزواج مثل.

أ- الخصائص الاجتماعية للأسرة الجزائرية التقليدية:

تتميز الأسرة الجزائرية التقليدية بخصائص إجتماعية متنوعة يمكن إبرازها أو إبراز أهمها:

-الأسرة الجزائرية التقليدية تعرف بأنها "أسرة كبيرة أو ممتدة، أين يعيش فيها عدد كبير من الأسر الزواجية تحت سقف واحد تسمى "الدار الكبيرة"، أين نعد من 20 إلى 60 شخصا فأكثر والأسرة الجزائرية هي أسرة ذات نمط أبوي أين يكون الأب أو الجد فيها هو القائد الروحي للجماعة، إذ ينظم ويسير فيها الأملاك الجماعية للأسرة" وتعرف الأسرة الجزائرية التقليدية، بأنها تشير إلى مجموعة من الأشخاص التي تعيش في كنف واحد وهناك شكلين من العائلة يمكن تحديدها هنا: عائلة مركبة من بيت الأب ومن أبنائه المتزوجين وعلى عائلة مركبة من مجموعة من البيوت مجموعة من الإخوة وبالطبع مع أبنائهم المتزوجين

وعلى العموم فإنه من 20 إلى 30 من الأقرباء يعيشون جماعيا وفي بعض الحالات يصل عدد أفراد العائلة أو يفوق الخمسين فردا"[1].

ومن بين خصائص الأسرة الممتدة نجد ميزة التضامن والتلاحم، حيث تلعب "الدار الكبيرة" التي تجمع أعضاء الأسرة دورا هاما في تحقيق هذا التضامن بحيث نجد "الأباء يمنحون الأمن والحماية في وضع من التعاون الدائم وكل أسرة زواجية وكل مجموعة جنس أو سن فيها تجد داخل هذه الدار مكانة خاصة بها حسب ما تقتضيه القواعد والرموز التي تتفاعل من خلال الجماعة المنزلية"[2]، هذه الخاصية للحياة الاجماعية داخل الأسرة التقليدية هي بالدرجة الأولى ميزة البناء الاجتماعي الريفي، إذ تجمع هؤلاء الأفراد جميعا قرابة الدم والانحدار من نسب واحد هناك أيضا خصائص لنوع نسق القيم التي ترتكز عليها هذه الأسرة فنجدها تركز خاصة على القيم الخلقية وكذا الروحية.

فنجد أن هذه القيم الروحية والأخلاقية مفضلة على القيم المادية وتبدو محل رضى وقبول لأنها نابعة من السلوك الديني فالأسرة الجزائرية التقليدية تنمي روح الضمير الأخلاقي في أفرادها وتزكي سلوكاتهم بما يقتضيه الدين.

إلى جانب هذه الخصائص الاجتماعية للأسرة الجزائرية التقليدية نجد خاصية أخرى لا تظهر ربما بشكل مباشر كخاصية مميزة داخل هذه الأسرة إلا أنه عند معالجتها تصبح واضحة وبارزة هذه الخاصية هي وضع المرأة داخل هذه الأسرة التقليدية إذ تختلف أوجه المكانة والوضع الذي تحتله هذه المرأة من مرحلة لأخرى فهي كفتاة لا تحتل أية مكانة ولا أي وضع خاص بها فهي مهمشة كأنثى و"مرفوضة" وغير مرغوب فيها.

ولكنها كامرأة داخل الأسرة التقليدية فهي تحتل مكانة ومركزا ضعيفين أمام مكانة الرجل ومركزه لأن هناك عوامل تتحكم في هذا الفرق الموجود بينهما.

فالمكان الطبيعي للمرأة هو البيت وهذا الشرط نجده متوفرا داخل الأسرة الجزائرية التقليدية إذ نجد للمرأة مكانها في التدبير المنزلي وكذا في علاقتها مع أعضاء الأسرة الآخرين وخاصة علاقتها مع الرجل بحيث يريد التقليد أن تكون هذه العلاقة ضيقة تقف عند الضرورة فقط فالرجل لا يجتمع إلى النساء ولا يتحدث إليهن والتنظيم المنزلي كله يقع على عاتق النساء في تحضير الكل، غسل الملابس، رعي الغنم، النسيج والزوجة لا تنادي زوجها

[1] – جليط ماجدة: مرجع سابق، ص 70.

[2] – المرجع نفسه، ص 70.

إلا بـ "هو" والزوج يقول لها "هي" أو "يامرا" أو "يا بنت فلان على اسم والدها أو درجته في المجتمع"، للمرأة الجزائرية التقليدية أيضا دورا في الاقتصاد المنزلي فهي وإن لم تشارك في العمل خارج البيت كرجل إلا أنها ملازمة بتسيير المدخرات الغذائية وحفظها لأطول مدة ممكنة.

ب- الخصائص الاجتماعية للأسرة الجزائرية الزواجية المستحدثة:

تتميز الأسرة الجزائرية المستحدثة بعدة خصائص إجتماعية حيث تتمركز معظم الأسر الجزائرية المستحدثة في المناطق الحضرية من المدن الكبرى للوطن ويرجع ذلك إلى موجة الهجرة الداخلية التي حصلت من الريف إلى المدينة سعيا وراء كسب القوت في أول الأمر ثم سرعان ما إنسجمت هذه الأسر النازحة بأشكال متفاوتة بحسب الظروف الاجتماعية التي غيرت من بعض أو من أغلب خصائصها التقليدية.

وأولى هذه التغيرات تقلص حجمها من النظام الأسري الممتد إلى النظام الأسري النووي وهذا يتعلق بالنشاط الاقتصادي القائم على الزراعة في الريف والذي يساعد على البقاء وإستمرار نظام الأسرة الممتدة وذلك من خلال تأمين معاشها بالتعاون والتضامن فإن الصورة تنقلب في الوسط الحضري ذلك أن كل أسرة زواجية مستقلة إقتصاديا عن بقية أفراد القرابة ومن ثم معاشها إعتمادا على دخلها الشهري المتمثل في مرتب رب الأسرة العامل"[1].

لكن رغم هذه التغيرات بقيت الأسرة الجزائرية المستحدثة إلى حد بعيد متمسكة بقيمها وببعض وظائفها التقليدية بحيث نلحظ بأن هذا الشكل الجديد الذي بدأت تتسم به المراكز الحضرية، يتميز بكثرة الإنجاب إذ يتراوح معدل أفراد الأسرة الزواجية بين 5 و7 أفراد وبقائها محتفظة في كثير من الأحيان بوظائف الأسرة الممتدة ومن ثم يمكن القول أنه بعد الاستقلال بدأت تتشكل بوضوح أسرة جزائرية تجمع بين خصائص الأسرة الحضرية ووظائف الأسرة الريفية.

وهذا على مستوى الجيل الأول والثاني من النازحين، أما الجيل الثالث ففي الغالب يتجه نحو الأسرة الحديثة الزواجية"[2] وعلى صلة بالأجيال الثلاثة المذكورة أعلاه قدمت لنا الباحثة سعاد خوجة هذه الأجيال على شكل ثلاثة نماذج:

[1] – السويدي محمد: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ط 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون السنة، ص 88-89.

[2] – السويدي محمد: مرجع سابق، ص 89.

– النموذج الأول يعبر عن الجيل الأول والذي يمثل في الأسرة الأبوية الحديثة والممتدة والتي إنتقلت حديثا إلى المدينة حيث إنتقل الباء مع أبنائهم وزوجاتهم من أجل العمل والعيش وهكذا نكون في البداية أمام أسرة زواجية وليس إلا بالتدريج وبعد زواج أبنائهم أين تبنى الأسرة الممتدة من جديد، بحيث نجد الأم هي التي تختار زوجة الابن حسب التقليد.

ونستطيع القول بأن الأسرة الأبوية الحديثة أخذت على –أنقاض– الأسرة الممتدة التقليدية[1].

–أما النموذج الثاني والذي يعبر عن الجيل الثاني فيتمثل في الأسرة الزواجية التي هي نتيجة لانفجار الأسرة الأبوية أمام التمدن والتمدرس فهذه الأسرة بالطبع تكون بعيدة عند الأسرة التقليدية الأم بحيث إختار الزوجان نمط حياة مختلف عن النمط التقليدي بحيث أن ضيق السكن قد قلص من حجم الأسرة وهي تعتمد على أجر منتظم كذا وجود المستوى التعليمي للزوجين ففي أغلب الأحيان نجد الزوجة في هذه الأسر قد حصلت على مستوى تعليمي – مهما كان منخفضا– يسمح لها بإعادة النظر في دورها التقليدي.

وأن تختار النموذج الحديث للحياة، فنجد المرأة تعمل أو عملت أو تأمل العمل وفي هذه الأسر نجد أن مجموع القرارات تأخذ جماعيا.[2]

–أما النموذج الثالث فإنه يمثل الجيل الثالث، حيث يعبر هذا النموذج عن الأسرة الجزائرية المعاصرة أين "يكون الشريكان قد تعرفا على بعضهما وإختار كل واحد منهما الآخر وقررا بكل حرية الزواج وفي تنظيم مراسيم العرس ودور الحماة هنا ضيق فلم يكن لها دور في اختيار الكنة وسلطتها أصبحت ضيقة"[3].

لقد ترتب عن هذه التغيرات في نمط الأسرة الجزائرية وفي نظامها الاقتصادي والاجتماعي أنماطا وسلوكات فردية مختلفة فنجد الأب العامل في المصنع أو في الشركة قد إكتسب أنماطا وسلوكات فردية مختلفة عن خبراته في الزراعة وكذلك فإنه يكون قد كون علاقات إجتماعية مع فئات إجتماعية ومهنية مختلفة، غيرت من ذهنياته ورؤيته التي كانت منحصرة في حياته التقليدية المسيطرة ويصبح هذا التغير شامل كل أعضاء الأسرة الآخرين فنجد مع ديمقراطية التعليم أن البناء قد تحصلوا على مقاعد الدراسة وذلك لكل الجنسين وهذا

[1] – جليط ماجدة: مرجع سابق، ص 73.

[2] – جليط ماجدة: مرجع سابق، ص 74.

[3] – المرجع نفسه، ص 74.

ما فتح المجال واسعا لفرص متساوية خاصة بالنسبة للفتاة الجزائرية بالدرجة الأولى فنجدها في الوسط الحضري تحظى ببعض المكانة داخل الأسرة لكون شكل الأسرة المعاصرة قد أصبح مختلفا عن الشكل التقليدي فلم تعد تخضع لسيطرة الحماة أو السيطرة الأعضاء الآخرين كالجد الأقارب.

وكذلك فإن متطلبات العصر المختلفة تحتم على المرأة الجزائرية أن تشارك خارج البيت فنجدها عاملة، إما تعمل على الرفع من المستوى المعيشي والاجتماعي لأسرتها وخاصة إذا كانت أما وربة بيت متعلمة فإنها تكون واعية أكثر بمسؤوليتها داخل الأسرة حيث أصبحت أغلب الأمهات المتعلمات ترفض كل خضوع وسيطرة من الوسط التقليدي ومن الحماة خاصة لم تعد تستطيع العيش معها تحت سقف واحد ولا حتى أن تتدخل هذه الحماة في تربية أبناءها لاختلاف طرق التربية بين الجيلين.

وتبقى هذه الخصائص للأسرة الجزائرية الزواجية المعاصرة، محدودة إذ ما تزال هناك نماذج تقليدية في كل مناطق الوطن وحتى في الوسط الحضري ونجد أن التغير قد مس الريف أيضا، لأن الوسط الجغرافي والاجتماعي قد يحددان نمط وخاصية الأسرة، فإننا نجد أيضا أن عامل التعليم كان له الأثر الواضح في التغير والتحديث وعليه فإن ما يميز الأسرة الجزائرية التقليدية عن الأسرة الجزائرية الزواجية هو نوع القيم التي يقدمها كل من النمطين الأسريين لأفرادهما.

10-الأسرة الجزائرية وجدلية القيم:

ترى لعمور وردة أن الأسرة الجزائرية لها جملة من الخصائص أهمها[1]:

-انها أسرة ممتدة من الناحية التركيبية.

-وحدة اجتماعية إنتاجية غير منقسمة.

-وحدة أبوية.

-أسرة هرمية تبنى على أساس السن والجنس تتركز في أيدي الذكور ترتب عنها شكل هرمي سلمي لتوزيع السلطة.

[1] - وردة لعمور: الأسرة الجزائرية وجدلية القيم الاجتماعية، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، ع 2015/10، ص 35.

11-الأسرة والتغير الاجتماعي والتحديث:

تتأثر الأسرة بإعتبارها نسقا فرعيا من المجتمع كنسق كلي بالتغيرات الاجتماعية التي تحدث بالمجتمع والتحديث وخاصة في هذا العصر الذي يتميز بالثورة المعرفية، التكنولوجية والمعلوماتية للانفتاح على العالم وقد شمل هذا التغير بناء الأسرة ووظائفها وفلسفتها الاجتماعية ونظرتها للحياة تطلعاتها وأساليبها في إتخاذ القرارات الأسرية ومواجهة تحديات العصر وإنعكس ذلك على دورها التربوي.

وقد أدت التغيرات الاجتماعية والتحديث إلى ظهور مؤسسات جديدة تساند الأسرة كي تتفرغ للقيام بمسؤولياتها الهامة للتنشئة الاجتماعية الصحيحة للبناء وتحسين وضعها الاجتماعي، التخطيط لمستقبل البناء ومساعدتهم على تحقيق النمو الشامل المتكامل في حدود قدراتهم وبالتالي تحدد الأسرة من خلال عملية الإعداد الاجتماعي[1].

إن التغيرات الاجتماعية والتحديث وما صاحبها من ثورة معرفية وتكنولوجية إلى تغير جذري في دور الأسرة التربوي فالتغيرات التي حدثت في نظم التعليم ونوعيته وأساليبه والتقدم المعرفي التكنولوجي الهائل الذي يشهده هذا العصر تطلبت دورا تربويا من الأسرة مكمل ومساندا لدور المدرسة لتحقيق الأهداف المشتركة في أداء التلميذ المدرسي لإعداده للحياة الاجتماعية ليمارس أدواره في ضوء متطلبات مجتمعه وطبيعة العصر والانفتاح على العالم الخارجي.

يتطلب دور الأسرة التربوي الجديد توفير البيئة الاجتماعية النفسية للمراهقين التي تساعد على التحصيل وتوجيههم ومساعدتهم على النجاح في الحياة ويحدد نجاح الأسرة في قيامها بالتنشئة الاجتماعية لأن التعاون بين أفراد الأسرة وتفهم الدور التربوي للمدرسة يساهم في مشاركتهم في إتخاذ القرارات الأسرية التي لديها إرتباط مباشر بأدوارهم الاجتماعية والمستقبلية كما يجب على الأسرة أن تراعي تطلعات المراهقين وتعمل على تشجيع التعلم الذاتي والاستقلالية والاعتماد على النفس كأساس للتحصيل والإجادة في الأداء.

بالرغم من وجود مؤسسات متخصصة في المجتمع تؤدي وظائف أساسية مساندة لوظائف الأسرة متكاملة معها مثل المرافق الرياضية، المؤسسات الترويحية والأندية والمكتبات وغيرها من مؤسسات الخدمات كما يتوجب على الأبوين إعطاء فرصا أكبر

[1] – سميرة أحمد السيد، الأسس الاجتماعية للتربية، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004، ص 79.

للمراهقين لاكتشاف قدراتهم ومتابعة أدائهم المدرسي ومعرفة أنشطتهم الثقافية والاجتماعية ورعاية إهتماماتهم ومواهبهم للعمل على صقلها لذلك يتطلب ذلك إعادة بناء نسقها القيمي وتبنى المعايير المرتبطة بمطالب العصر.

يعتبر نجاح الأسرة في أدائها لأهم وظائفها وإعداد المراهقين للقيام بأدوارهم الاجتماعية مستقبلا ونجاحهم في الحياة، يتطلب منها تفهم حاجاتهم في ضوء متطلبات العصر وتوفير الجو النفسي الذي يساعد على إثبات الذات والتأكيد على القيم المتنوعة والتعلم الذاتي وإستخدام التكنولوجيا الحديثة فالتعليم في هذا العصر يقوم على أساس التعلم الذاتي وإستخدام المعرفة المتنوعة وتطبيقها والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، إذ لم يعد يعتمد على تذكر المعرفة وإسترجاعها.

12-الوسائل التربوية المستعملة في الأسرة الجزائرية:

تهدف التنشئة الجتماعية في الأسرة الجزائرية إلى طبع سلوكات أفرادها بما يتطابق مع أهدافها التنشئوية في نفسية المراهق، حيث تقدم له أهم المبادئ التربوية المراد تحقيقها وتثبيتها في ذهنه وللوصول إلى هذا المبتغى تستعمل الأسرة الجزائرية مجموعة من الوسائل التي تساعدها على تسهيل هذه المهمة وهي كثيرة ومتنوعة، يمكن إدراجها فيما يلي:

أ)-الغيرة:

وهي ظاهرة نفسية ملاحظة بصفة قوية عند المراهقين، حيث أنه يكره أن يجد مراهق آخر يتميز عليه في أي شيء كان، لهذا فقد نجد الأمهات تلجأن إلى هذه الوسيلة من أجل تحريض أبناءها على التسابق للقيام بالأفعال الخيرة والمحبذة.

ب) - السخرية والاستهزاء:

تعد نفسية المراهق حساسة جدا وخاصة عندما يكون في هذه المرحلة فالأباء وهم أدرى بنفسية إبنهما يلجئان لاستعمال هذه الوسيلة لتحفيزه على تصحيح نفسه بنفسه، لكن عيب هذه الوسيلة يكمن في النتائج العكسية التي قد تنجر عن سوء تعامل المراهق معها فعوضا أن يقوم بأعمال صحيحة وسليمة وتتلاءم مع القيم والمعايير التي تعرضها الأسرة عليهم ليسهل تعايشهم في المجتمع، يقومون بتصرفات غير لائقة قد تتعارض مع تلك القيم والذي يؤدي دائما إلى الانحراف.

ج)- التهديد:

إن التهديد هو من وسائل العائلات الجزائرية التربوية وهو وسيلة ترهيبية كثيرا ما تستعمل في أوساطنا العائلية إلا أنه في الكثير من الأحيان فإن الإفراط فيها يؤدي إلى نتائج وخيمة ويكون مفعولها سلبيا خاصة بالنسبة للمراهقين ذوي المزاج الصعب"[1].

د)- التخويف:

تستعمل الأسرة الجزائرية عادة هذه الوسيلة ليستجيب المراهقين لنداءات الأولياء والأباء وتحذيراتهم، ليكفوا عن القيام بالأعمال غير اللائقة وغير الإيجابية.

وهذا ما يرسخ في ذهن المراهقين المشاغبين ذوي السيرة السيئة، الشيء الذي يجعله في أغلب الأحيان ما يعدل سلوكه.

هـ)- العقاب:

عندما يكون المراهق مدللا أكثر من اللزم ولا يريد أن يستقيم، يقوم الأولياء بتغيير تعاملهم معه، حيث يعتمدون أسلوب العقاب في ذلك، فيحرمونه من الطعام أو من بعضه كالفاكهة مثل أو الحلوى ويحدون من حريته التي كان يتمتع بها وفي بعض الأحيان يقفلون عليه أبواب حجرته أو إحدى حجر البيت وهذا لتحسيسه بخطورة ما وقع فيه، أو للشعور بمسؤولية القرار غير الصائب الذي إتخذه وقد يكون العقاب كذلك الطرد من المنزل أو حرمانه المفرط من الأشياء التي يحبها إلى درجة إتخاذه سلوكات عنيفة تؤدي به إلى الانحراف.

و)- المكافأة:

وهي وسيلة تربوية ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمراهقين نظرا لما لهم من آثار إيجابية على استجابتهم وهي تعد بالتالي وسيلة فعالة لتحفيز المراهقين وتشجيعهم على القيام بالأعمال المستحبة.

ك)- المراقبة الاجتماعية:

تعتبر المراقبة الاجتماعية إحدى أهم الوسائل التربوية نظرا لفعاليتها الكبيرة، حيث أنها تعمل على إخضاع أفراد المجتمع صغارا أم كبارا على تبني مبادئ وقيم الأسرة والمجتمع فهدف المراقبة الاجتماعية إذا مراقبة إمتثالية لذلك تختلف التفاعلات الاجتماعية

[1] - جليط ماجدة: مرجع سابق، ص 77.

لقانون السلوك الذي تتبناه الأسرة في إطار مجتمع متكامل من جهة ومن جهة أخرى منع كل التجاوزات.

ونتيجة لذلك فإن كل فرد يصبح مراقبا ومراقبا في نفس الوقت إلا أن المراقبة الاجتماعية يمكن أن تتحول إلى نظام حقيقي للتدخل غير الشرعي، ينشطه ويخضع له كل فرد.

13-الواقع الثقافي للمجتمع الجزائري:

أثناء الفترة الاستعمارية الفرنسية للجزائر، انتهجت فرنسا سياسة استعمارية كان هدفها هو تجهيل الجزائريين لطمس معالم الشخصية والثقافة الجزائرية، وإحكام سيطرتها على مستعمرتها، فكانت الجزائر لحظة استقلالها تعاني من نقص كبير في الوسائل المادية والبشرية في نفس الوقت ومن بين أهم ما ميز الجانب الثقافي والتعليمي آنذاك هو ارتفاع نسبة الأمية بين الجزائريين، ففي سنة 1961 كانت نسبة الشباب الفرنسيين المقبولين في المدارس 100% وأقل من 15% من أطفال الجزائريين، حيث كانت الحصيلة الثقافية عن الحقبة الاستمارة أكثر من 90% من الأميين أغلبهم من النساء إضافة إلى انتشار البدع والخرافات التي عمل المستعمر على نشرها في المجتمع الجزائري، ليتسنى له البقاء في الجزائر واستنزاف ثرواتها واستبعاد أبنائها عن المناصب الحساسة وتهميشهم...". فقد ورثت الجزائر عن الفترة الاستعمارية التي دامت 132 سنة، نتيجة سياسة التجهيل التي مورست على الشعب الجزائري، حصيلة سلبية، بلغت نسبة الأمية سنة 1962 حوالي 98%". وفي شهر يوليو 1962 كان عدد المتعلمين الجزائريين 1700 فقط في التعليم الابتدائي ومنذ الاستقلال دعي 1000 منهم لشغل الإدارات الجديدة وجند عدة آلاف من المرشدين الأجانب لمساعدتهم في أداء مهامهم في المجال التربوي والثقافي. وللقضاء على هذا المشكل اتخذت الدولة الجزائرية تدابير وإجراءات رصدت من خلالها ميزانيات كبيرة حوالي 4/1 من ميزانية الدولة لنشر الثقافة وتعميم التعليم المجاني، فارتفع عدد التلاميذ في التعليم الابتدائي إلى مليون ونصف مليون سنة 1966 وزاد عدد التلاميذ في المرحلة الثانوية وطلبة التعليم العالي، وواصلت الجزائر سياستها التعليمية بتقريب المدرسة من المواطن وتوفير مقعد بيداغوجي لكل طفل بلغ سن ستة سنوات، وفرضت على الجميع تدريس أبنائهم وبناتهم ومعاقبة كل من يخالف هذا المسعى للقضاء على الجهل والتخلف الفكري والثقافي، والنهوض بالمجتمع الجزائري بإعداد أفراد صالحين وتهيئتهم لقيادة وتسيير البلاد، والوصول

بهم إلى أعلى الدرجات العلمية، وتشجيع البحث العلمي والاختراعات، لتصل الجزائر إلى مراتب الدول المتقدمة اقتصاداً واجتماعياً وثقافياً، وبرغم الجهود العظيمة المبذولة على هذا المستوى فإن الجهاز التعليمي الجزائري اصطدم بمشكلتين حالتا دون تحقيق أهداف الحكومة لرفع المستوى الثقافي والتعليمي للجزائريين آنذاك وتمثل هاذين المشكلتين في:

- مشكلة النمو السكاني.
- قضايا تعريف الهوية من أجل جزأرة تدريجية للمدرسة[1].

[1] – عبد السلام سليمة: التحضر الصناعي بالوسط الريفي ومشكلاته الاجتماعية –مصنع الإسمنت بحمام الضلعة نموذجا–، أطروحة مقدمة بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص: ديموغرافيا حضرية، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين –سطيف 2، 2018/2017، ص 176.

خلاصة:

لقد حاولنا في هذا الفصل التطرق إلى الثقافة الأسرية من خلال عدة عناصر بداية من تعريف الأسرة باعتبارها الحاوي للتنشئة الاجتماعية والأسرية وكذلك أنواع الأسرة ووظائفها التي تلخص لنا الأدوار المنوطة بالأسرة خاصة الأسرة الجزائرية هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد حاولنا قدر المستطاع التطرق إلى كافة المداخل النظرية التي درست الأسرة بكافة فاعليها.

الفصل الثالث

المسؤولية الاجتماعية

تمهيد

1- خصائص المسؤولية الاجتماعية

2- أهمية المسؤولية الاجتماعية

3- أنواع المسؤولية الاجتماعية

4- أركان المسؤولية الاجتماعية

5- مستويات المسؤولية الاجتماعية

6- صفات الشخص المسؤول اجتماعياً

7- دور الأسرة في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الأبناء

8- تفعيل القيم الإيجابية لدى الأفراد المؤدية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية

خلاصة

تمهيد:

في خضم العولمة التي نعيشها في العالم الذي جعل من العالم قرية صغيرة جعل الأحداث تتداخل وتتبادل، وزاد الوعي الإنساني بقضايا المجتمع الداخلية والخارجية، بل أصبحت ثورة المعلومات والفضائيات تنقل الأحداث لحظة بلحظة فيما جعل وعي المواطنين بالمسؤولية الاجتماعي يزداد لأنه ركن أسي وهام في الحياة والمجتمعات سواء فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية أو فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للدولة في الأنساق الاجتماعية وفي النسق الأكبر للمجتمع وبدون المسؤولية الاجتماعية تصبح الحياة فوضى وتشيع شريعة الغاب ويغيب العقد الاجتماعي بين السلطة والمواطن حيث يأكل القوي الضعيف وينعدم التعاون وتغلب الأنانية والفردانية.

ومن هنا سنبين ما معنى المسؤولية الاجتماعية التي يجب أن يتحلى بها كل فرد المجتمع من أجل النهوض والرقي فعلينا بذل الجهد في التعاون والتآزر.

1-خصائص المسؤولية الاجتماعية:

تتميز الخصائص الاجتماعية ببعض الخصائص من بينها[1]:

-**تحمل المسؤولية:** أول الخصائص للمسؤولية الاجتماعية للفرد تعكس توازنا بين التكوين البيولوجي للإنسان والتكوين الاجتماعي وهو ما يعني أن الإنسان بحكم تكوينه الخلقي مؤهل لتحمل المسؤولية الاجتماعية يؤكد ذلك أن الإنسان يمتلك العقل المدرك والقادر على إدراك المسؤولية قال تعالى: ﴿**إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا**﴾ سورة الأحزاب، الآية 72. وهو ما يعني أن الإنسان كائن مخلوق ومؤهل للقيام بأدوار اجتماعية.

وقد سماها عالم الاجتماع الأمريكي **تالكوت بارسونز** هذه الحالة بالاستعداد Need Disposition أي أن الإنسان كائن مخلوق لكي يقوم بأدوار ويتحمل مسؤوليات اجتماعية واستنادا إلى هذا البعد الفطري أو الخلقي في الإنسان، فإنه يكتسب مسؤولياته الاجتماعية الواحدة تلو الأخرى من خلال التنشئة الاجتماعية بجوانبها المتعلقة بالواجبات أو الحقوق.

-**الخاصة الثانية:** في تباين المسؤولية الاجتماعية وفقا لمجموعة من المتغيرات الاجتماعية مثل النوع والسن والقدرة والمكانة الاقتصادية وكذلك الدينية والتعليمية وبذلك تتباين المسؤولية الاجتماعية التي تقوم بها الإناث عن الذكور حيث يلعب هذا المتغير دورا محوريا في تحديد قدرة المسؤولية الاجتماعية للشخص بالإضافة إلى ذلك نجد أن لمتغير المستوى الاجتماعي الاقتصادي فاعلية في هذا الصدد، حيث نجد أن مساحة المسؤولية الاجتماعية تتسع عند الأغنياء مقارنة بالفقراء التي لا تتعدى بعض الأمور المحدودة، لذلك نجد المرجعيات الدينية تتحدث عادة على مسؤوليات الأغنياء تجاه الفقراء مثل الزكاة، كما تتباين المسؤولية الاجتماعية حسب متغير التعليم فملكية البعض لرأس المال التعليمي أو الثقافي أو الاجتماعي أو منها جميعا يجعل من هذه الفئة نخبة تكون مسؤوليتها الاجتماعية أكثر اتساعا مقارنة للجماهير وفي هذا الإطار نستطيع التأكيد أنه كلما كان الإنسان أكثر انتماء للمجال العام وأكثر ارتباطا به، كلما اتسعت مساحة المسؤولية الاجتماعية بصورة واضحة[2].

-**الخاصية الثالثة:** تشير الخاصية الثالثة على أنها لا تختلف بين المجتمعات فجميع البشر لديهم مسؤوليات اجتماعية تجاه مجتمعاتهم، وفي هذا الإطار من الضروري أن نميز في

[1] – محمد السيد فهمي: المسؤولية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 18، 19.

[2] – المرجع نفسه، ص 19.

المسؤولية الاجتماعية للفرد عدة أبعاد أساسية أول هذه الأبعاد يتمثل في طبيعة مسؤوليات الفرد اتجاه التكوينات الاجتماعية داخل المجتمع، فكلما كانت التكوينات الاجتماعية ذات طبيعة إثنية، كلما كان ثقل الواجبات بالنظر إلى الحقوق في بنية المسؤولية أعلى، غير أننا إذا انتقلنا من نطاق التكوينات الاجتماعية الإثنية ذات الطبيعة التقليدية إلى المجتمع، فإننا سوف نلاحظ توازنا في بنية المسؤولية بين الحقوق والواجبات وارتباطا بذلك، وكلما قطع المجتمع شوطا على طريق التقدم، وكلما تضخم مكون الحقوق مقارنة بمكون الواجبات، بحيث تصبح حقوق المواطن على الدولة واضحة ومعترف بها مقارنة بالدولة المتخلفة التي لا تعترف بأن للمواطن حقوق إلا على الصفحات الورقية للدستور، من الأبعاد الأساسية للمسؤولية الاجتماعية للفرد أنها تتشكل في اتجاهان فهناك مسؤولية الفرد تجاه الآخر داخل المجتمع فعلى الفرد العديد من الواجبات تجاه الآخرين، كما أن له حقوقا عليهم. وهو ما يمكن أن نسميه بالمسؤولية في بعدها الأفقي وبالإضافة إلى ذلك يوجد البعد الرأسي للمسؤولية الاجتماعية هي مسؤولية الفرد اتجاه المجتمع فعليه استنادا غلى مرجعية المواطنة حزمة من الواجبات في مقابل أن له حزمة من الحقوق[1].

-**الخاصية الرابعة:** الاتساع وهو ما يعني أن هذه الخاصية تعني انه هناك دوائر متتابعة للمسؤولية ابتداء من مسؤولية الفرد في نطاق الأسرة وحتى مسؤوليته كفرد في هذا العالم، وفي هذا الإطار فإننا نلاحظ أن عبور الفرد إلى دوائر أوسع من المسؤولية، يستند إلى بعدين أساسيين، الأول النمو والتطور العمري، إذا نجد أن الإنسان كلما كبر اضطلع بمسؤوليات أوسع، كالانتقال من حدود المسؤولية الأسرية إلى نطاق مسؤولية الفرد في العمل على سبيل المثال لا الحصر. أما البعد الثاني فيتصل بتحرك الفرد من مجال أسرته حيث ينتقل من المجال الخاص إلى المجال العام ومن المجال العام إلى مركز المجال العام.

وفي هذه الحالة، فإننا نجد أن هناك بعض الأفراد الذين تتوقف مسؤولياتهم عند حدود الأسرة أو العمل، غير أن هناك بعض الأفراد الآخرين الذين تتسع مسؤولياتهم الاجتماعية، حينما ينضمون إلى النخبة الاجتماعية والثقافية، بحيث يضفون إلى مسؤولية العمل مسؤوليات عامة بحكم كونهم نخبة، وفي هذه الحالة تتسع مسؤولياتهم لتصبح مسؤوليات عن المجتمع ككل، ونحن إذا تأملنا هذه القضية فسوف نجد أن اتساع المسؤولية الاجتماعية

[1] – محمد السيد فهمي: المسؤولية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 19، 20.

للفرد يتضافر مع اتساع مساحة التفاعل الاجتماعي، كلما اتسعت مساحة مسؤولياته الاجتماعية، وعلى ذلك نجد أن مساحة المسؤولية الاجتماعية للكبار مقارنة بالصغار وللرجال مقارنة بالنساء وللعاقل مقارنة بمن هو فاقد لأهليته بسبب جنونه، ولمن هم في أعلى السلم الاجتماعي لمن هم في درجاته الأدنى[1].

-**الخاصية الخامسة:** التوازن بين الحقوق والواجبات فإذا كانت الواجبات هي التي كانت في البداية هي المفروضة على الفرد استنادا إلى الوازع الأخلاقي بداخله أو أوامر دينية تفرض عليه ذلك، أو أن هذه الواجبات هي عبارة عن لزوميات متوقعة من الآخر الذي يتدرج حتى الآخر العام وفي مقابل ذلك، فإننا نجد من حق الفرد على المجتمع أن يحصل على الفرص التي تتيح له إشباع حاجاته الأساسية، وهي التي يعبر عنها عادة بصيغ حقوق الإنسان، وفي هذا الإطار فإننا نجد أنه كلما تحقق التوازن بين الواجبات والحقوق كلما تقوى ارتباط الفرد بمجتمعه وتأكيد انتمائه له وكلما انعكس ذلك على دعم المواطنة، أما إذا اهتز التوازن بين الواجبات والحقوق كأن يفرض المجتمع -ممثلا في الدولة- على الفرد كثيرا من الواجبات، فإن هذا الموقف يصبح قهري وإذا استمرت لفترة طويلة فإنه قد يضعف انتماء الفرد لمجتمعه، خاصة أن الأخير يفرض عليه القيام بالواجبات دون أن يمنحه حقوقه في إشباع حاجاته الأساسية والعكس صحيح، فإنه إذا اختل التوازن لصالح الحقوق، فإنه ينشر حالة من الاسترخاء في المجتمع كما أنه يقتل الطوعية والإرادية في الأفراد، وقد يؤدي ذلك إلى ضعف الانتماء، بحيث يصبح مدخلا من حالة عدم الاستقرار الاجتماعي، يحدث ذلك إذا لم ت كن ثمة عدالة قائمة فيما يتعلق بتوزيع الحقوق والواجبات بين مختلف أفراد المجتمع أو جماعته[2].

-**الخاصية السادسة: الوازع الأخلاقي**

يعد الوازع الأخلاقي إحدى الخصائص الأساسية للمسؤولية الاجتماعية، ويرجع ذلك إلى سلوك الفرد والأدوار التي يؤديها في مختلف المجالات الاجتماعية تكون موجهة بثلاثة أبعاد أساسية كما نص عليها المؤتمر السنوي الحادي عشر سنة 2009.

***البعد الأول:** خلال منظومات القيم كموجهات ثقافية عامة، حيث يعني توجيهها لأداء البشر لأدوارهم الاجتماعية تعبيرا عن بعد أخلاقي وبالإضافة إلى ذلك القيم والمبادئ.

[1] - محمد السيد فهمي: المسؤولية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 20، 21.

[2] - المرجع نفسه، ص 21.

***البعد الثاني:** القيم والمبادئ تتسلل إلى دخل الفرد، من خلال عملية التنشئة الاجتماعية لتشكل ضميره الداخلي، الذي يدفع إلى أداء أدواره أو مسؤولياته الاجتماعية حسبما يفرض أو يتطلب المجتمع ذلك.

***البعد الثالث:** بينما يتصل هذا البعد بصيغة التوقعات ا لمتبادلة حيث يعمل الوازع الأخلاقي هنا باتجاه تطابق أداء الفرد لأدواره التي تعكس وفاءه بمسؤولياته الاجتماعية تطابقا مع توقعات الآخر، ابتداء من الآخر الفردي إلى الآخر العام أو المجتمع وهناك الوازع الأخلاقي للوفاء بالمسؤولية الاجتماعية من خلال تحول الثقافة ومنظومات القيم إلى أعراف وتقاليد وقواعد وقوانين تفرض ضرورة قيام الأفراد بمسؤولياتهم الاجتماعية تجاه الجماعة أو المجتمع وإلا واجه الفرد العقبات بسبب تقصيره عن الوفاء بأي من متطلبات المسؤولية الاجتماعية[1].

2-أهمية المسؤولية الاجتماعية:

إن التربية هي إحدى الوسائل التي عن طريقها يمكن أن تنمي المسؤولية عند أعضاء المجتمع الصغار الذين سيتحملون أعباء التحولات والتغيرات المقبلة وأن القائمين على شؤون التربية وأجهزتها ومؤسساتها والمشتغلين بها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة يعرفون "نظريا" أن من واجبات المدرسة لكل أطوارها، وأهدافها وأنشطتها تنمية الإحساس بالمسؤولية عند التلاميذ وأيا منا كانت درجة الاتفاق بينهم على ما يعني هذا الهدف وأيا ما كان تصورهم لوسائل تحقيقه في سلوك ناشئة للمجتمع، فإنهم مقتنعون بأهميته وضرورته فلماذا لا تعمل المدرسة الجزائرية على وجه الخصوص والعربية على وجه العموم على تحقيق هذا الهدف في التطبيع الاجتماعي لناشئته.

إن في هذا السؤال قدرا من الصعوبة تعادل ما له من أهمية، ولاشك أن المدرسة الجزائرية كإحدى المؤسسات الاجتماعية تتعرض لعوامل وظروف كثيرة ومتشعبة تؤثر في فاعليتها وفي مدى تحقيق هدفها التربوي في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الناشئة[2].

3-أنواع المسؤولية الاجتماعية:

يرى محمد سيد فهمي أن علماء الاجتماع قد قسموا المسؤولية الاجتماعية إلى ثلاث أنواع هي:

---

[1] – محمد السيد فهمي: المسؤولية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 21، 22.

[2] – نجاتي محمد عثمان، الحديث النبوي وعلم النفس، دار الشروق، بيروت، 2002، ص291.

* **المسـؤولية الدينيـة:** وفيهـا يكـون مصـدر الإلـزام هـو الـوحي الإلهـي مـن الله عـز وجـل وتشتمل جميع التكاليف التي ألزم الله تعالى بها الإنسان سواء كانت أوامر يثاب على القيام بها أو نواحي يعاقب من اقترافها أو يتعدى حدودها.

* **المسؤولية الاجتماعيـة:** يكون مصـدر الإلزام هو قوة الضـغط الاجتمـاعي والمتمثل فـي النظم والعادات والتقاليد والأعراف المعمول بها والتي تلزم الفرد قبل المجتمع الذي هو عضو فيه، وضرورة الانضمام واستيعابه لما يندرج عنها بذم السلوك المذموم أو مدح السوك الجيد المحمود.

* **المسؤولية الأخلاقيـة الأدبيـة:** هنا يكون مصدر الإلزام فيها هو النفس أو الذات وتشمل جميع الأخلاق والآداب التي تنشأ من داخل النفس، وما يلزم الفرد به نفسه من سلوك تجاه نفسه أو مجتمع الذي يعيش فيه، وأن يقبل ما يترتب عن ذلك من أمن واطمئنان نفسي عندما يقوم بعمل حسن، أو ضيق أو لوم نفسي عندما يقوم بعمل مناف لما هو سوي وكما أن المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية الأخلاقية ترجعان للمسؤولية الدينية وما ينتج عنها هو تابع لها، فالدين هو أساس ودعامة الحياة الاجتماعية وعماد الحياة الأخلاقية بالنواهي والزواجر والعقاب والمدح والأجر والثواب، وكلها متداخلة في الحياة العملية (أنواع المسؤولية الثلاث) ومتشابكة خاصة وأنها في الأخير تعود لمصدر واحد وهو الذي تستمد منه شرعيتها ألا وهو الدين[1].

كما حدد جاكاريجا كيتا المسؤولية في أربعة أنواع هي:

المسؤولية الدينية: وتشمل جميع التكاليف التي التزم بها الإنسان من قبل الله تعالى، سواء أكانت أوامر يترتب على القيام بها ورعايتها الثواب. أو نواهي يترتب على ارتكابها واقترافها العقاب.

المسؤولية الأخلاقية (الأدبية): وتشمل جميع الأخلاق التي تنشأ داخل النفس، وما يلزم به الفرد نفسه من سلوك نحو نفسه خاصة ونحو المجتمع الذي يعيش فيه عامة، وقبوله عما يترتب على ذلك رضا واطمئنان نفسي عند القيام بعمل حسن، ومن ضيق وسخط ولم نفسي عن القيام بعمل سيئ.

[1] – محمد سيد فهمي: المسؤولية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ط1، 2014، ص 32-33.

المسـؤولية القانونيـة: جميـع المسـؤوليات المسـتمدة مـن الدسـاتير والقـوانين التـي يتخـذها المجتمع نظاما له.

المسـؤولية الاجتماعيـة: وتشـمل جميـع الـنظم، والتقاليـد التـي يلتـزم بهـا الإنسـان مـن قبـل المجتمع الذي يعيش فيه، وتقبله كل ما ينتج عنها من محمده على سلوك محمود، أو مذمة على سلوك مذموم[1].

4-أركان المسؤولية الاجتماعية:

للمسؤولية الاجتماعية ثلاث أركان مترابطة ومتكاملة تقوم عليها وهذه الأركان هي:

الرعايـة: مسـؤولية الرعايـة فـي كـل عمـل يعملـه ويـرتبط عنصـر الرعايـة فـي المسـؤولية الاجتماعية بعنصر الاهتمام[2].

الهدايـة: مسؤولية الهداية تتضمن الدعوة والنصح للجماعة نحو القيم الاجتماعية السليمة والمثل العليا في السلوك، وذلك من خلال الصبر والمثابرة وفهم الجماعة وفهم دور الفرد فيها، والجماعة في حاجة دائمة إلى من يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر. قال تعالى:" **ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون**" **سورة** آل **عمران**، الآية: 104).

الإتقان: تتصل بالمشاركة تقبلا وتنفيذا وتوجيها، والشخصية المسلمة شخصية متقنة، لأنها مدعوة إلى الإتقان في كافة أنشطة الحياة، عبادة او عملا، تعلما أو تعليما، وتأكيدا على اهتمام الإسلام بالإتقان، وحرصه على التزام الإنسان به، قال صلى الله عليه وسلم: "**إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه**"[3].

5-مستويات المسؤولية الاجتماعية:

ميز سيد عثمان في تصوره النظري للمسؤولية في الإسلام (1986، 283) ثلاث مستويات للمسؤولية هي: المسئولية الفردية أو الذاتية، المسؤولية الجماعية والمسؤولية الاجتماعية وهو يعرفها كالتالي: المسئولية الفردية أو الذاتية مسؤولية الفرد المسلم عن نفسه

[1] – جاكاريجا كيتا: المناهج التعلمية ودورها في تعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة التعليم العالي، مجلة العلوم النفسية والتربوية، ع 2/3، جامعة السلطان زين العابدين (UniSZA)، ماليزيا، 2016، ص 213.

[2] – عثمان سيد أحمد: المسئولية الإجتماعية والشخصية المسلمة: دراسة نفسية تربوية، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1986، ص 144.

[3] – محمد ناصر الدين الألباني: سلسلة الأحاديث الصحيحة، المجلد أ/3، رقم: 1113، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، 2003، ص 106.

وعن عمله، والمسئولية الجماعية هي مسؤولية الجماعة برمتها عن أعضائها ونشاطاتها وقراراتها. المسؤولية الاجتماعية مسؤولية الفرد عن الجماعة.

وفي موضوع آخر يتجه سيد عثمان اتجاهًا مختلفًا في تحديده لمستويات المسؤولية فهو يقول: المسؤولية مسألة محتكمة إلى معيار، مسائلة عن مهام أو سلوك، أو تصرف، وتحديد مدى توافقه لمتطلبات بعينها، وعندما تكون هذه المسائلة خارجية، من مصدرها خارج الذات نقول أنها مسؤولية قانونية أما عندما تكون المسائلة داخلية من الذات، فإننا نقول عنها أنها مسؤولية ذاتية، وعندما تكون مسائلة الذات الداخلية هذه، عن سلوك أو تصرف، أو أداة ومدى موافقته لتفضيلات محددة، أي لمعايير أخلاقية، نقول أن هذه مسؤولية أخلاقية، وعندما تكون مسائلة الذات في مواجهة الذات، واحتكامها إلى معايير استيفاء الذات حق فهم الجماعة التي تنتمي إليها، والاهتمام بها، والمشاركة لها، وعندئذ تكون هذه مسئولية اجتماعية[1].

ويفرق دراز بين ثلاث أنواع للمسؤولية تبعًا لتحديده للطرف الأول من أطراف المسئولية (السائل) وهو ما يسميه بالسلطة التي يصدر عنها التكليف وهو يقول: "نحن نعرف من هذه السلطة ثلاث أنواع: فمن المكن أن يخضع المرء لتكليف يلزم به نفسه، أو يتلقاه عن أناس آخرين أو عن سلطة أعلى فعلا، وفي الحالة الأولى تأتينا المسؤولية من داخلنا فالمرء يجعل من نفسه مسؤولا عن عمل لم يكلفه به أحد، أما في الحالتين الأخريين فنحن نتلقى المسؤولية من خارجنا. ومن هنا فالمسئولية عند دراز ثلاث أنواع هي: المسئولية الأخلاقية وهي ما عناه في الحالة الأولى من أن سلطة التكليف والمحاسبة هي الإنسان نفسه، المسئولية الاجتماعية التي يكون الفرد فيها مسؤولا أمام الجماعة والمسؤولية الدينية التي يكون فيها الفرد مسؤولا أمام الله.

6-صفات الشخص المسؤول اجتماعياً:

الفرد الذي لديه شعور بالمسؤولية الاجتماعية هو ذلك الفرد الذي لديه الاستعداد والرغبة في أن يتقبل نتائج سلوكه، ولديه الاستعداد في الاعتماد والثقة به، وأن يكون جديراً بالثقة والاعتماد عليه من قبل الآخرين، والشعور بالالتزام لجماعته. وليس بالضرورة أن يكون

[1] – جميل محمد قاسم، فعالية برنامج إرشادي لتنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية، بحث مقدم استكمالا لمتطلبات اللحصول على درجة الماجستير في علم النفس/ إرشاد نفسي، الجامعة الإسلامية، غزة، 1429هـ-2008م، ص30-31.

الفرد المسؤول اجتماعياً قائداً في جماعته، أو ذكائه أعلى من المتوسط، ولكن لديه الشعور بالالتزام نحو جماعته والآخرين ويمكن الاعتماد عليه والثقة به.

وقد أشارت ميسون محمد عبد القادر إلى مجموعة من المحكات التي تكشف عن ملامح وخصائص السلوك المسؤول لدى كل من الذكور والإناث، وهي كالآتي:

1. أن يكون الشخص موثوقاً به ويعتمد عليه دائماً، ويوفي بوعده.
2. الفرد المسؤول اجتماعياً هو شخص أمين لا يحاول الغش، ولا يأخذ شيئاً على حساب الآخرين، وعندما يفعل خطأ يكون مسؤولاً عنه، ولا يلقي اللوم على الآخرين.
3. الفرد المسئول يفكر في الخير للآخرين بغض النظر عما يجنيه، وعنده ولاء وإخلاص للجماعة التي ينتمي إليها.
4. يستطيع إنهاء الأعمال التي توكل إليه بصورة صحيحة ودقيقة تدل على مسئوليته عن نتائج هذه الأعمال.

ويمكن وصف سلوك المسؤولية الاجتماعية بأنه سلوك لشخص موثوق به، ويعتمد عليه، فاهماً للجماعة التي ينتمي إليها، وسنداً لها، وهو سلوك يتصف بالاستقامة والأمانة وإنفاذ العهد.

ويرى البعض أن الشعور بالمسؤولية الاجتماعية للأفراد نحو مجتمعهم يتوقف على مدى شعورهم بالولاء والانتماء إلى المجتمع، وكلما زاد الشعور بالولاء للمجتمع كلما زاد الشعور بالمسؤولية الاجتماعية نحو المجتمع. ويرى آخرون أن الشعور بالمسؤولية الاجتماعية يدل على: مدى استعداد الفرد للقيام بما يوكل إليه من مسؤوليات في المواقف المختلفة.

الشخص المسؤول اجتماعياً يتميز بمواصفات أهمها: الاعتماد على النفس، والقيام بالواجبات، والاجتهاد، والتفاعل والتعاون مع الآخرين، وتحمله المسؤولية عن آرائه وأفعاله[1].

7-دور الأسرة في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الأبناء:

تكتب المسؤولية الاجتماعية أهمية كبيرة نظرا لفوائدها وإيجابياتها التي تصب في مصلحة الفرد والمجتمع ككل وتعتبر من المواضيع الهامة التي لها دور كبير في توازن

[1] – ميسون محمد عبد القادر: التفكير الأخلاقي وعلاقته بالمسئولية الاجتماعية وبعض المتغيرات لدى طلبة الجامعة الإسلامية بغزة، رسالة قدمت استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير (بحث تكميلي) في الإرشاد النفسي –قسم علم النفس بكلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009م-1430هـ، ص 118.

الحياة للأفراد والمجتمعات، لذا بات جليا أن ندرك أهميتها على أنها حجر الزاوية الذي يعمل على بقاء واستمرار المجتمعات والأفراد والحفاظ على توازنها، لأن الوظيفة الاجتماعية للمسؤولية هي حماية المجتمعوصيانة نظمه وأخلاقياته وضمانه الاجتماعي. ولأن الأسرة من أقدم المؤسسات الاجتماعية وهي الأساس لكل المجتمع مهمتها الرئيسية إنتاج فرد اجتماعي وفق عملية التنشئة الاجتماعية وذلك ما يحقق أهدافها عن طريق التفاعل مع الوسط الأسري الذي له دور هام في تكوين شخصياتهم وتوجيه سلوكاتهم وإشباع رغباتهم وحاجاتهم لأنها الوحيدة المسؤولة عن إعداد الفرد في الحياة.

تعد الأسرة وحدة المجتمع الأولى وحلقة الوصل بين الفرد والمجتمع، ولقد أصبح من المسلم به أن لها أهمية قصوى في تشكيل شخصيات الأفراد، فالفرد يتعلم مسؤولياته تجاه الآخرين من خلال تجاربه في المنزل مع والديه فيتعلم خدمة الآخرين والمعيشة وفقا للقواعد التي ترتضيها الأسرة، ومن هنا فإن للوالدين دور كبير وخاص في تنمية المسؤولية الاجتماعية كونهما قدوة لأبناءهما لذا ينبغي أن يتسم سلوكهما تجاه أبناءهما بالمسؤولية والقدوة الحسنة[1].

8-تفعيل القيم الإيجابية لدى الأفراد المؤدية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية:

إن الفرد المسؤول والصالح -كهدف أسمى لكل تربية- هو ذلك الفرد الفعال والملتزم نحو نفسه وبيئته المحلية ووطنه والمجتمع الإنساني من حوله، فبتمثله لمجموع القيم الإيجابية من قبل قيم الانتماء والالتزام نحو الحقوق والواجبات والمشاركة الاجتماعية الفعالة بكافة فعاليات المجتمع، له الأثر الكبير والبالغ في سلوكه، واكتسابه لأنماط سلوكية متحضرة ومدنية تعود عليه وعلى المجتمع بالصالح العام، وبذلك يضمن المسؤولية الاجتماعية ضمن التزامه لمجتمعه على اعتبار أن المسؤولية الاجتماعية للأفراد تبين القواعد التي ينبغي على الفرد إتباعها لكي تتوافق أفعاله وسلوكه مع القيم الإيجابية في المجتمع العامة، بحيث أن على الإنسان أن يلائم سلوكه تقاليد المجتمع ومعاييره الحضارية[2].

ويبين عبد العزيز عزت أن مصدر الإلزام بالمسؤولية الاجتماعية وما يسميه بالأنا الاجتماعي ممثلا في السنن الاجتماعية والعادات والقيم الاجتماعية والعرف والتقاليد والقانون

[1] – عهود بنت ناصر بن عبيد: مرجع سابق، ص 62.

[2] – أبو الفتوح بوهريرة: قيم المواطنة وعلاقتها بتعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى الطالب الجامعي دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة محمد خيضر بسكرة، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014، ص 130.

الوضعي، كما أن هناك علاقة وثيقة بين سلوك الفرد وأخلاقه ومعايشته للقيم المجتمعية السوية وبين تحمل المسؤولية إزاء الواقع الاجتماعي الذي يعيش فيه، كونها تتدرج لدى الفرد حسب درجة وعيه بالقيم العامة للمجتمع وشدة اتجاهه لها، والافتراض الأساسي لهذا التصور النظري يرتكز على تناسب المسؤولية الاجتماعية للفرد طرديا مع النسق القيمي لكيان المجتمع، من حيث "اعتبار الفعل الاجتماعي للأفراد هو مجموع الرموز والأنساق الثقافية والمعايير والقيم الاجتماعية، وهو ما يعني أيضا تمثل الفرد لأخلاق المجتمع"[1].

ويعتبر جون بول سارتر Sarter من أبرز الفلاسفة الذين ربطوا مسألة المسؤولية بالقيم الإيجابية، ففي رأيه أن "الإنسان طالما يؤمن ويتصرف وفق هذه القيم فهو يعي مسؤولية أفعاله كاملة لأنه بدون المسؤولية تحل الفوضى ودمار المجتمع، الممارسة السلوكية وهي العامل الرئيس الذي يظهر المسؤولية الاجتماعية في خبرات ملائمة ويقوم دليلا عمليا عليها، متمثلة في كثير من التمايز القيمي"، فقد نقول أن الشخص مسؤول بحيث أنه[2]:

-يهتم بنفسه ويحترمها كما يهتم بغيره ويحترمهم.

-يرغب في تحمل نصيبه من العمل، وينجز التزاماته، ويعتمد على نفسه دون أن يسبب لغيره متاعب لا لزوم لها.

-يعرف قدر نفسه ويتحمل مسؤولية أرائه وشعوره وتصرفاته نحو مجتمه.

-يعبر عن التزاماته نحو مجتمعه، عبر كل المجلات والأدوار التي يشغلها.

أما الشخص غير المسؤول فهو في الغالب لا يثق بنفسه ولا بالعالم المحيط به، ويركز اهتمامه حول نفسه، ولا يتجاوب مع أسلوب الحياة الديمقراطية، لأنه لا يرغب عن تحمل نصيبه من العمل، ولا يحترم حقوق الغير ولا يأبه لشيء سوى رغباته وميوله الخاصة[3].

ويرى كثير من الباحثين أن المسؤولية الاجتماعية كممارسة اجتماعية، ليست نتاجا للتفاعلات الاجتماعية بل ما أكدت عليه القيم المجتمعية من التزامات ومعايير ينتهجها الفرد

[1] – العربي فرحاتي: التربية على القيم بين الوظيفة التسلطية والوظيفة التوجيهية، مجلة عالم التربية، العدد 21، منشورات عالم التربية، المغرب، 2012، ص 76.

[2] – كونسانس فوستر: تربية الشعور بالمسؤولية عند الأطفال، ترجمة: خليل كامل إبراهيم، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، دس، ص 13.

[3] – أبو الفتوح بوهريرة: مرجع سابق، ص 131.

تجاه الآخرين، فالمسؤولية بحد ذاتها مفهوم يفضي إلى التعاون والالتزام والتضامن والمشاركة الجادة في الشأن العام، فالسلوك المسؤول الحق هو العمل بمقتضى ما يحب احتراما لقيمة الواجب وخضوعها للمجتمع الذي هو مبعث القيم الاجتماعية، كون المجتمع في رأي أدم فيرغسون Adam fergusson هو الذي يملك دور المنتج للقيم الأخلاقية والاجتماعية، والقيم الإيجابية على العموم عن هذه المضامين للقيم الأخلاقية والاجتماعية، كالحس المشترك والولاء والقيام بالواجبات والمشاركة الفعالة في المجتمع، وهو ما افترضه مالك بن نبي حين اعتبر "القيم هي الوسيلة الفعالة لتغير الإنسان وتعليمه كيف يعيش مع أقرانه وكيف يكون معهم...، ومن الناحية الوظيفية عملية تنمية تجعل الفرد لا يعبأ بالمثيرات ذات الطابع البدائي الأخلاقي من جهة، وعملية انتقاء تؤهل الفرد وتجعله أكثر إقبالا على المثيرات ذات الطابع الأخلاقي من جهة أخرى"[1].

ويؤكد ماكس فيبر Max Weber السلوك الذي تفرضه القيم هو سلوك يصدر أصلا لتحقيق قيمة اجتماعية معينة بالذات، حين يمارس الإنسان سلوكه بالتحامه يقيم محددة، مثل قيمة الولاء والوفاء، وقيمة الواجب وقيمة الشرف، هذه القيم لا يمكن إدراكها إلا بحدس جوهري، وحين يسلك الفاعل سلوكا وفقا لقيمة أو طبقا لمثل أعلى، إنما تفرض عليه هذه القيمة الخلقية أو الدينية، أن يتجه نمط السلوك وفقا لها، بمعنى أنها تفرض نمط أو شكل السلوك.

ومن خلال هذا الطرح يمكن الوقوف على مجموعة المحددات التي تملكها مجموع القيم الإيجابية المقترحة لدراستنا وبعض الأنماط السلوكية ذات المسؤولية والالتزام نحو المجتمع العام وهي كالتالي:

قيمة الانتماء:

إن قيمة الانتماء تكسب وتنمي لدى الفرد شعور المحافظة على ما ينتمي إليه، وذلك باعتبارها أساسيا في تمكن العلاقات الاجتماعية، بحيث أن توحد الفرد مع الجماعة من شأنه أن يدفعه إلى بذل جهوده من أجل إعلاء مكانة جماعته أو مجتمعه، وهنا تتداخل المسؤولية الاجتماعية مع المواطنة، فالتزام الفرد بمعايير المسؤولية الاجتماعية أن يؤكد حالة الاستقرار والتكامل الاجتماعي في المجتمع، أما في غياب قيمة الانتماء لدى الفرد تشيع تصرفات

[1] – العربي فرحاتي، التربية على القيم بين الوظيفة التسلطية والوظيفة التوجهية، مرجع سابق، ص 94.

وممارسات سلوكية سلبية، كاللامبالاة وغياب الاهتمام بالمصلحة العامة والحفاظ على قيمة التآزر الاجتماعي.

ويعمل الأفراد على توظيف قيمة الانتماء في اكتساب قيم مجتمعية مرغوب بها بحيث أنها ترسخ معاني الولاء للوطن والعمل من أجله، والتعريف بحضارة بلده والدفاع عنها من جهة أخرى، أما القيم الاجتماعية تتمثل في إكساب الفرد مجموعة من المبادئ كالإحساس بالهوية الوطنية والاعتزاز بها، وأداء الواجبات قبل أخذ الحقوق وتترسخ في عاداته قيم احترام القوانين والأعراف المعمول بها مجتمعيا[1]. وكذلك تجعله يكتسب ويمارس عدة مهارات تطبيقية مثل:

-ممارسة مهارات التفكير الناقد والقدرة على حل المشكلات ضمن البيئة الاجتماعية للأفراد:

حيث يؤكد إيميل دوركايم Emile Durkheim أن الإنسان يولد في المجتمع وهو اجتماعي بطبعه، ولكنه على الرغم من ذلك يولد وهو لا يعرف العادات والتقاليد والقيم والمعايير ومجمل المهارات الاجتماعية[2]، ولكي يصل الفرد إلى طبيعته الاجتماعية، لابد أن يتعلم هذه الأشياء التي تمكنه من الاندماج والعيش بشكل عادي في المجتمع.

ويؤكد نمر فريحة "أن المهارات والمعارف التي يتوقع أن يكتسبها الفرد ليست قانونية فقط بل اجتماعية وتاريخية وجغرافية واقتصادية وبيئية، تفرد قدرات ومهارات مميزة مثل التحليل وتمييز الوقائع من الآراء الشخصية، والقدرة على القراءة النقدية لجداول بيانية وتحليلية وتبني مواقف حول القضايا العامة... وغيرها، حيث أن المواطن الذي يتمتع بهكذا قدرات يستطيع تمييز الأمور ويكون أكثر عقلانية ومنطقية في علاقاته الاجتماعية بما يحيط به، وتمكينه من الالتزام بمسؤولياته بالاهتمام بما يجري من حوله". من حيث إعطاء الفرد القدرة على فهم الأدوار الاجتماعية والسياسية الرئيسية والفرعية للمجتمع من خلال المهارات الاجتماعية للمواطنة التالية:

-القدرة على التعبير الشفوي والكتابي عن الآراء الشخصية المتعلقة بقضية اجتماعية معينة.

---

[1] – نزار عبد المجيد البرواري لحسن عبد الله باشيوة، تكامل دور المؤسسات المجتمعية في ترسيخ قيم التعليم والمواطنة والرفهية للجميع، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 46، دون بلد النشر، 2010، ص 5-8.

[2] – توبى لحسن: أي كفاية لمواطنة مدرسية، مجلة عالم التربية، مطبعة النجاح الجديدة، المجلد 2004، عدد 15، المغرب، (31 ديسمبر/كانون الأول 2004)، ص 314.

-استخدام الحبال لتقدير وجهات نظر الآخرين، والتعبير عن الآراء المتعارضة مع رأي الفرد ودراسة وتقسيم هذه الآراء بشكل عقلاني.

-الوصف والشرح والتحليل والتقييم، وتبني مواقف حول القضايا العامة، والدفاع عن مواقف الفرد، ومع القرار حول قضايا العامة.

وبمقتضى ذلك قدرة الفرد على كيفية بلورة المفاهيم والقيم المجردة والاتجاهات الإيجابية وربطها بالقضايا المجتمعية المحلية والوطنية وبالاهتمام بما يجري من حوله[1]، وأن يكون لديه سعة ثقافية ويهتم بالتفاعل مع الخصوصيات الثقافية للمجتمع، وأن يكون لديه الوعي الكامل بالعوامل السياسية والثقافية والاجتماعية التي تؤثر على مجتمعه وتنميته.

-يمتلك وعي ومعرفة تامة بقواعد الحفاظ على الأمن وقدرة على التعامل مع الكوارث:

يعتبر المفكر السوسيولوجي بارسونز T.Parsons، أن القيم تمثل مجموعة قواعد للاختيار بين عدد من الموجهات، ومن هنا تؤدي وظائفها الاجتماعية، باعتبارها من الجوانب المقبولة اجتماعيا، والمحددة في أنساق رمزية تتعلق بالحفاظ على تماسك البناء الاجتماعي، ونظرا لمرونة الإنسان وحساسيته واعتماده ثقافيا واجتماعيا على الآخرين، فإنه باكتساب القيم تساعده على عملية التكيف الثقافي وعلى فهم النظم[2] والأدوار وأنماط السلوك، فترسم محددات الفعل، ونظم التوقعات المنظرة منه في كل موقف من مواقف التعامل على الواقع الاجتماعي.

ولذا تفرض على الفرد أن يكون على معرفة تامة بمجموعة من الإجراءات والقواعد والنظم لمواجهة الحوادث والحالات الطارئة، في إطار ثقافي بهدف إلى الحفاظ على أفراد المجتمع من مختلف الأخطار المادية المحيطة بهم، والحيلولة دون وقوع حوادث أو إصابات، وكذلك الحفاظ على الممتلكات الشخصية والعامة من خطر الإتلاف، وتفرض على الفرد في هذه الحالة توفير المعلومات والتعليمات والإرشادات الخاصة بمجمل الأدوات التي ينبغي على الفرد استخدامها والتعامل معها خلال الأزمات والحالات الطارئة ضمن المواقف الاجتماعية التي تعترضه على المجتمع، والحرص على إتباع السلوكيات السليمة للمحافظة على الأفراد والبيئة الطبيعية بالإضافة للمنشآت العامة، ذلك أن المواطنة

[1] – علي بن سعد الماجد: دور المعلم في توظيف المقررات الدراسية لتنمية الانتماء الوطني، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 2007، ص 5.

[2] – أبو الفتوح بوهريرة: مرجع سابق، ص 133.

الصالحة، لا تتطلب فقط معرفة قواعد ممارستها، بل الانخراط اليومي والإيجابي في ممارسة وتمثل قيمها ضمن الحياة الاجتماعية للأفراد[1].

- يعي جيدا العادات الصحية السليمة للمحافظة على صحته والصحة العامة:

ويعمل الأفراد هنا على الاهتمام بمشاعر الأفراد الآخرين في ميدان النظافة والصحة، فالسعي للمحافظة مثلا على نظافة الأماكن العامة، والوعي ونشر العادات السليمة ضمن البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد، تعتبر من صلب الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية كونها تتعلق بالحفاظ على الصحة العامة لأفراد المجتمع، وهذا يتطلب بطبيعة الحال توفير قاعدة بيانات من الإرشاد والمعلومات حول ممارسة العادات الصحية السليمة في ما يتعلق بالتغذية والنظافة، وشارك الفرد في أنشطة التوعية الصحية، ويمكن أن يكون ذلك مثلا من خلال المشاركة في عقد ندوات أو العضوية في الجماعة الصحية البينية للمجتمعات وجماعة الهلال الأحمر مثلا...الخ، والتي تعمل على مواجهة ومحاربة التصرفات العدائية نحو البيئة، مثل إلقاء النفايات في الشوارع والأماكن العامة، كالحدائق العامة أو المساحات الخضراء في الشوارع[2].

-يمتلك مهارات التعامل والحفاظ على البيئة الاجتماعية المحيطة به:

إن غرس قي احترام الممتلكات العامة، تبدو لوهلة أنها قيم رمزية غير متجلية للعيان، إلا أنها تحوز بشكل عام المسؤولية، والحس السليم والذي يعبر عن قدرة مشاركة جميع الناس على الحكم السليم والتمييز بين الخطأ والصواب والمحافظة على البيئة المحيطة بالأفراد بالمجتمع.

ويحيل هذا الأفراد إلى التمسك بالمنظومة الأخلاقية، وهو ما يسمح بالتأكيد على أن سلوك المواطن المسؤول يعلي من شأنه في المجتمع، حيث هو حامل لقيم حضارية رفيعة، تتجلى في احترامه وإخلاصه للبيئة الاجتماعية المحيطة بتجلياتها وعناصرها المتنوعة، مما يجعله يتعلق بميدان الشأن العام، ويحدد كيفيات الممارسات والتصرفات التي يقوم بها المواطن اتجاه المجتمع ومؤسساته المادية والتنظيمية وذلك من خلال:

---

[1] – إمام مختار حميد وآخرون: تدريس الدراسات الاجتماعية في التعليم العام، مكتبة زهراء الشروق، القاهرة، مصر، 2000، ص 11-13.

[2] – عبد الواحد محمد علي: رؤية المؤسسة المدرسية ورسالتها –دليل الممارسات المتميزة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1999، ص 29.

-ممارسة التفاعل من خلال الحساسية والتجارب مع المواطنين الآخرين وتساعد الفرد على التواصل والعمال الإيجابي مع الآخرين.

-تفعيل مهارة المراقبة وتعني مراقبة المنظمات الرسمية وطريقة معالجتها للقضايا العامة.

-تفعيل مهارة التأثير وتشير إلى القدرة على ممارسة التأثير على العمليات السياسية والاجتماعية داخل المجتمع، سواء من خلال التصويب أو التعبير عن الرأي أو الالتماس أو التظاهر... الخ.

ويميل كذلك إلى مواجهة كافة أشكال السلوك غير الحضاري كالعنف بكافة أشكاله، تخريب الممتلكات العامة والخاصة، الغش، الرشوة، وعدم احترام معايير الجماعة أو الحياة المشتركة... إلخ، بالإضافة إلى المشاركة في صيانة الممتلكات العامة إن أتيحت له الفرصة ويشتغل الملكية العامة استغلالا سليما كذلك التعرف على الأنشطة التطوعية اللازمة للبيئة المحيطة كالتوعية بالوقاية من الأمراض، والتوعية بأهمية تشجير البيئة المحيطة[1].

-يعي جيدا متطلبات التفاعل مع التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة:

يرى أحد أساتذة وباحثي التربية في جامعة بوسطن الأمريكية أنه في الوقت الذي يجري فيه الحديث عن التعليم والتصنيع والتكنولوجيا المتقدمة، تبدوا الحاجة ملحة أيضا للحديث عن القيم الاجتماعية والأخلاقية بالتناسق مع هذه المجالات، فيقول: "نحن بحاجة إلى الكائن البشري بأكمله، ولسنا بحاجة إلى إنسان آلي، فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يعقل أن تتم بمعزل عن الجانب الإنساني، فالإنسان هو الهدفي الأخير من التنمية، وإن التقدم في المجالات التكنولوجية المادية والعلمية والصناعية، يتحول إلى قوة مدمرة لم يلتزم بضوابط أخلاقية في التعامل معها"[2]، حيث يشير أغلب الدارسين في موضوع القيم أن زيادة العبء التقني والفني والتكنولوجي لتعليم أنماط السلوك المرغوب بها لم يغير الهدف الأسمى لقيم المجتمع وهو إعداد المواطن الصالح بالأصل، فمثلا الطبيب والمهندس والأخصائي بأي مجال من المجالات قد يكون خطيرا ووبالا على المجتمع والدولة، ما لم يكن مواطنا صالحا بالدرجة الأولى قبل ان يكون مهنيا، ويروي أحد الدارسين عن الكيفيات التي نرى تدني

[1] – أدونيس العكره: التربية على المواطنة وشروطها في الدول المتجهة نحو الديمقراطية، دار طليعة للطباعة والنشر، بيروت، دس، ص 56-57.

[2] – عبد الله مجيدل: التربية المدنية دراسة في أزمة الانتماء والمواطنة في التربية العربية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2008، ص 151.

المسؤولية الاجتماعية فيها حول هذه النقطة فيقول: "...لا يزال استعمال منبه السيارات سائد في مجتمعنا، بشكل لا داعي له، ومنبه السيارة مزعج جدا ومقلق لراحة الآخرين، وفيهم النائم والمريض والذي ينفر من الضوضاء... كذلك المضايقات الهاتفية الكثيرة في المجتمع هي نموذج لانعدام الضمير الاجتماعي.

وهنا يجب الفرد على امتلاك الأساسيات اللازمة للتعامل معرفة وتكنولوجيا العصر والقدرة على توجيهها لتنمية مجتمعه وبيئته المحيطة، وهو مطالب كذلك بالوعي بما يحيط به من معطيات العلم والتكنولوجيا، مثل الأقمار الصناعية والحواسيب، والإنترنت...إلخ.

- يمتلك الحس المشترك ويمارس مهارات اجتماعية سليمة مع الآخرين:

ويقصد بالحس المشترك هنا هو مجموع الحس السليم لدى الأفراد وبتعبير واضح، هو معرفة ما يجري اكتسابه عن طريق التدامج الاجتماعي كالقواعد والرموز... وما ينظم العلاقات بين الأفراد، بحيث يمتلك الفرد نسق من الأفكار، والمشاعر والعادات والتي تطبع مختلف علاقاته الاجتماعية مع أفرد المجتمع الآخرين وطرق التعامل معهم. فقد أكد جان جاك روسو Jean-J. Rousseau على أن القيم الإيجابية قادرة على تفعيل حس الفضيلة عند أفراد المجتمع، حيث يرى أنه لا يمكن للوطن أن يقوم بغير قيم اجتماعية تسيره وتنظمه،... ويغير هذا الإعداد لن نجد إلا عبيدا أشرار بدا من رئيس الدولة، بحيث تتمثل في تحويل الفرد السوسيولوجي إلى شخص اجتماعي، ويتحول الفرد في حالة الاندماج الكلي والشعور العام بالأنا، وإلى ظهور الذات الاجتماعية ويحدث التغيير من أنا أشعر إلى نحن نشعر"[1]، فإن ممارسة هذه القيم يفترض على الفرد أن يمتلك القدرة على تحمل المسؤولية والمشاركة في اتخاذ القرارات المناسبة، التضامن والتآزر الاجتماعي مع أفراد المجتمع، بحيث يتعرف[2] الطلاب على منظمات المجتمع المدني ويتزودون بإطار مفاهيمي عنها، وتعرفهم بمشكلات وحاجات المجتمع، ومن أمثلة ذلك الخدمة في مطاعم الفقراء.

-قيمة الحقوق والواجبات:

العموم يتحدث دوركايم Emile Durkheim على "أن الإنسان ليس مبالا بفطرته إلى الخضوع إلى أي نوع من السلطة، أو إلى احترام أي النظام الأخلاقي، أو التضحية أو

[1] - 7 فايز مراد دندس: علم إجتماع التربوي بين التأليف والتدريس، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية 2002، ص 106.

[2] - أبو الفتوح بوهريرة: مرجع سابق، ص 136.

الإيثار، إذ لا يوجد في بنيتنا الفطرية الأولى ما يدفعنا إلى أن نكون خاضعين لإدارة سماوية، أو شعارات رمزية مساندة للمجتمع، ويفرض بارسونز Talcott parsons في هذه الحالة أن هناك نسق اجتماعي يقوم فيه الأفراد بأفعال اتجاه بعضهم البعض، وهذه الأفعال عادة ما تكون منظمة وفق نسق من الاعتقاد بقيم اجتماعية وأساليب مناسبة للسلوك، وبعض هذه القيم يمكن أن نسميها معايير، والذين يتبعون هذه المعايير يتصرفون بشكل متشابه في المواقف المتشابهة، وهذا ما يحقق الانتظام في المجتمع أو ما نسميه التوازن الاجتماعي، الذي يعيى الخضوع للمعايير السائدة والمشتركة بين الناس، ويعتبر في نفس الوقت تحذير للإنسان من أي تمرد أو محاولة للخروج عن الإطار العام للنسق الاجتماعي، بالإضافة إلى ذلك أنها مرغوبة اجتماعيا لأنها تشبع حاجات الناس، وتستند لمبدأ الإلزام، فالقيم ملزمة وآمرة وحتمية، لذلك يتمثل الإنسان القيمة، ويتقبلها نظرا لضرورتها وتأثيرها على السلوك والمواقف والأدوار الاجتماعية التي تزخر بها عمليات التفاعل الاجتماعي.

وهذا كونها تتعلق بممارسة الحقوق والواجبات أو المهام المتصلة بمصالح الجماعات المختلفة التي ينتمي إليها الفرد، وينبغي أن تكون المهارات الأساسية التي يكتسبها الفرد مركزة حول حماية حقوقه وإنجاز واجباته والتزاماته كمواطن، بمعنى أن المهارات الأساسية هنا، تشير إلى الالتزام بالمبادئ الاجتماعية والقواعد والقوانين التي تتصل بحكم الجماعة، فالصورة التي تفرضها المسؤولية الاجتماعية بوصفها ممارسة حقوق تعبر عن نوع من التكيف والتعاون وتمثل القوانين عن طوعية وعدم الإضرار بمصالح الجماعة فى نطاق حيز الانتماء الرمزي، فالأفراد بهذا التصور يشعرون بمسؤوليتهم عن طريق مختلف الأدوار الاجتماعية المقترنة بحرية التصرف في مجال حيوي واسع وهو المجتمع، ولهذا تجعل الفرد قادرا على[1]:

-المشاركة الإيجابية في مختلف نشاطات المجتمع المدني:

فقيم الموطنة تمارس داخل المجتمع العام ويشارك فيها المواطن في أنشطة الحياة وفي الفعل الاجتماعي، وبذل ما في وسعه للحفاظ على قيم المجتمع الذي ينتمي إليه، ونظرا إلى لذلك يترتب عن هذا الشعور بالواجب نحو الوطن كون القيم الإيجابية هنا تتركز دلالتها الإبستمولوجية والاجتماعية في توجيه السلوك العام للأفراد، وتشكل دافع لهم للمشاركة الفعلية

[1] – أبو الفتوح بوهريرة: مرجع سابق، ص 137.

في أي نشاط محلي أو وطني، بحيث تشكل هذه القيم ظاهرة سلوكية نفسية اجتماعية تعبر عن الولاء للمجتمع والوطن عموما، والثقافي والعمل من أجل خدمته والحفاظ على ازدهاره وتماسكه[1]. وتعتمد المشاركة الاجتماعية على استعداد فطري لدى الفرد ومدى توفر القدرة والدافعية التي ينتجها المجتمع وأطره الثقافية، بما فيه القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية، فالأفراد المواطنون في أي مجتمع، يحصلون أثناء سنوات التنشئة والتمدرس على ذلك الإدراك السريع الحساس عما هو مطلوب فعله، كي يكونوا أعضاء عاديين في المجتمع، فالذي يحتاجه المرء هو تقدير جميع الأنشطة المجتمعية الموجهة لتحسين الحياة المجتمعية، فإذا كان شخص عضوا فى مجتمع. ويدعم أي شيء من هذه الأنشطة المجتمعية، مع مرور الوقت إن هذا يشكل قاعدة السلوك الفعال والمسؤول اتجاه المجتمع العام.

فإن إشكالية المواطنة من حيث ضعف الإحساس بالولاء –وعدم تمفصل مجمل القيم المواطنية الأخرى في سلوك الأفراد، هي في الحقيقة انعكاس لعدم اكتراثه أو اهتمامه بالمشاركة بفعلية في مجموع الأنشطة المجتمعية التي تصف التماسك والتلاحم والتضامن بين أفراد المجتمع، أي اختلال علاقة المواطن بالمجتمع، علما أن المشاركة الفعالة في أنشطة المجتمع مسألة طوعية مبنية على قناعة المواطن، وسلامة نبته ودرجة تشربه لمفهوم الجماعة عموما، وتتدرج استقرائيا من الحياد في التعامل مع الناس وبالتعايش إلى التكيف والتقدير والتعاون، ويفضي هذا إلى التعامل الجاد مع القضايا العامة للمجتمع كالالتزام بمحاربة مظاهر العنف، وتشجيع التكافل الاجتماعي، والوقوف على حماية البيئة...الخ.

–يتمسك بالقيم الاجتماعية والأخلاقية في مجمل علاقاته الاجتماعية:

الشيء المعلوم أن القيم الاجتماعية تتسم بما هو مرغوب فيه اجتماعيا، وتتصل بمدى القبول الاجتماعي لمظاهر السلوك الإنساني، هذا لكونها "مستمدة من العقائد والتقاليد الاجتماعية، وتقوم على ربط[2] المعلومات التي يتحصل عليها الفرد من انتمائه الاجتماعي بوحداته لكى يسلك سلوكا اجتماعيا تجاه الأشخاص والأشياء أو الموضوعات، وتتعلق هذه القيم بالآراء والميول وأوجه التقدير والمواقف أو الاتجاهات وأساليب التكيف في الحياة الاجتماعية". ذلك أن عملية اتخاذ القرار أو فعل ما، عملية مكلفة في ذاتها وغالبا ما تستلزم معايير وقواعد تبنى عليها وتنظمها، وإلا "مثل هذا المجتمع غير الممثل بهذه القيم والقواعد

[1] – العربي فرحاتي: التربية على القيم، مرجع سابق، ص 51.

[2] – أبو الفتوح بوهريرة: مرجع سابق، ص 138.

سيكون فيه ساسة فاسدون، وأساتذة مدارس جهلا، وشرطة لا تتمكن من القبض على المجرمين، وقضاة يدينون الناس الأبرياء، هذا المجتمع حتى إذا حل في بلد مليء بالثروات الطبيعية فسوف يصبح في النهاية فقيرا، من عدم الكفاءة في اختيار الرجال القادرين للمراكز الهامة "حسب رأي برتترد راسل Bertrand Russell.[1]

ويرى العربي فرحاتي أن القيم الإيجابية بهذا المنحى "عبارة عن مشروع لترسيخ قيم اجتماعية تعبر عن انتماء وولاء الأفراد للوطن، وترقية الحس المدني والشعور الديمقراطي، وذلك بتنشئة الوعي بالحقوق والواجبات وتحمل المسؤولية وحماية الوطن كملكية جماعية"، كما تكسب الأفراد القدرة على التعامل مع بعضهم البعض باحترام وتقدير. واحترام للقانون وتقبل كل للآخر، "لأن هذا الوعي يمكن الإنسان من تجاوز ذاته، واختراق كل الصيغ الأنانية للوجود، كما أنه يؤدي إلى تطوير الفكر والقدرة على الممارسة والفعل في اتجاه القيم حماية القيم الإنسانية والديمقراطية، إنه يحمل الفرد المواطن أمانة كبيرة وعهدا على مواصلة النضال في سبيل الوطن والإنسان والقيم الحرة.

- القدرة على المشاركة في إدارة البيئة المحيطة والتفاعل معها:

فحسب تصور دوركايم Émile Durkheim لمنحى القيم الاجتماعية عموما، "أنها وسيلة لتنظيم ذات الفرد مع ذات المجتمع والبيئة المحيطة به، أي تنظيم الأنا والنحن في وحدة متكاملة المعنى وثابتة، وقادرة على استيعاب قيم المجتمع، وهذا ما يكون لدى الفرد الحدس الاجتماعي لمجتمعه". وفي الحالة الإيجابية من هذا التصور، فإن الجانب المادي والرمزي من العلاقات الاجتماعية يعملان على تلقين وضبط السلوك الحسن والمثل العليا والقيم الأصيلة من ذلك، قصد إنتاج مواطن نموذجي يندمج في المجتمع دون أن يسبب مشاكل ومتاعب للنظام الاجتماعي، وبعيد عن الجنوح والخروج عن القواعد الاجتماعية[2].

فإذا القيم الإيجابية هنا تسعى لتنمية الحساسية الاجتماعية لدى الأفراد، ومساعدتهم على فهم البيئة الاجتماعية التي يعيشونها بكل عناصره وتعقيداتها ومشكلاتها، وإن وعي الأفراد بهذه التوجهات يعني إدراكه لمسؤولية تجاه نفسه (حواسه، عقله، جسمه)، واتجاه المجتمع الذي يعيش فيه والتفاعل مع مشكلاته وقضاياه، وفهم نظمه وعاداته وتقاليده وقيمه

[1] – برتراند راسل: التربية والنظام الاجتماعي، ترجمة: سمير عبده، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، دس، ص231.

[2] – أبو الفتوح بوهريرة: مرجع سابق، ص 139.

وتاريخه، وبذلك يتمثل الفرد المواطن السلوك المدني المسؤول، "والذي يعبر عن كل الأفعال والممارسات التي تفرضها الضروريات الاجتماعية والثقافية والقانونية والوطنية، والتي يصبح بموجبها الفرد ملزما على الاستناد على مرجعية متفق عليها –القيم الإيجابية والمجتمع– إلى مرجعية عليها من أجل القيام بأي فعل أو الامتناع عنه سواء نحو ذاته أو نحو المجتمع"، ومن هنا فالقيم الإيجابية تأخذ هيئة مبادئ سلوكية تتحدد وفق لما هو مرغوب وبما يمتلكه المجتمع من سلطة أخلاقية، كونه في هذه الحالة حسب ماكس فير Max Weber "أنه يتجه دائما وباستمرار نحو تحقيق تلك القيم الاجتماعية السائدة، فيتحدث السلوك ويتبلور دائما داخل إطار ما يسمى بموجهات الفعل والسلوك الذي تفرضه القيم". بحيث تدفع هذه القيم الأفراد للمشاركة ضمنيا في الحياة الاجتماعية والتفاعل مع مختلف مكونات المجتمع المدني، وذلك من خلال التأسيس لبوادر العمل الميداني والتطوعي، كالجمعيات مثلا، وتوجيهه بما يخدم الصالح العام وتنمية واستقرار المجتمع.

– قيمة المشاركة الاجتماعية:

وتندرج هذه القيمة باعتبار أن للمجتمع حقوق على الفرد يحب أن يستوفيها بحكم مواطنته فيه، وعنصرا أساسيا في تمكين العلاقات الاجتماعية، ذلك أن التوحد مع الجماعة من شأنه أن يدفع الفرد على بذل الجهود من أجل إعلاء مكانة مجتمعه، وذلك من خلال الأعمال التطوعية والإيثارية، حيث يلتحق بها الفرد لإحساس متزايد بالمسؤولية الاجتماعية التي تفرض عليه مساعدة الآخرين وتمكينهم، كالمنظمات غير الحكومية، والنوادي الرياضية...الخ، حيث يؤدي الفرد واجبه وهو لا يسعى كثيرا الحصول على حقوق، وتعمل القيم الإيجابية على تزويد المواطن بالكيفيات التي يتكيف بها مع المجتمع وتبيان دوره، فالميزات الأساسية للمواطن المسؤول هو تعاونه ومشاركته الفعالة في المجتمع، ويمثل هذا التصور بالنسبة لمنظور السوسيولوجي "جون ميالارد Jean Millard" التأكيد على أهمية المشاركة في القضايا العامة للدولة والمجتمع، إذا ينجم عن تمثل الأفراد لالقيم الإيجابية في المجتمع[1] ولادة الأسس الكلية لهوية الفرد النفس الاجتماعية والتي يكون فيها مستعدا سلوكيا لممارسة عضويته في الاجتماعات اليومية للناس ويكتسب أنماط سلوكية تفضي إلى[2]:

[1] – أبو الفتوح بوهريرة: مرجع سابق، ص 140.

[2] – أحمد زايد: المواطنة والمسؤولية الاجتماعية مدخل نظري، المؤتمر السنوي الحادي عشر للمسؤولية الاجتماعية والمواطنة أيام 16–19 مايو 2009، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2010، ص 24.

-**التعـايش:** والمعنـى هنـا هـو تكيـف الأفـراد داخـل المجتمـع مـع القواعـد الأخلاقيـة والقـيم المرجعيـة لتلـك القواعـد، تفعيلا للانـدماج الاجتمـاعي انـدماجا إيجابيـا، يتفاعـل مـع متطلبـات الصـالح العـام، والتجـاوب التلقـائي مـع القـوانين والقـيم التـي تـنظم العلاقـات وتنشـط الحيـاة الاجتماعية مع مكونات المجتمع الأهلية والرسمية على حد سواء.

-**التكيـف:** هـو سـلوك العـادات اليوميـة داخـل المجتمـع والعمـل والسـوق ومواقـف ومتطلبـات الحياة العامـة، كـون الحياة الاجتماعيـة تقوم علـى مجموعـة من التوقعـات المتبادلـة المرتبطـة بـالأدوار التـي يؤديهـا الفـرد ووعيـه بمـا يجـب عليـه فعلـه فـي كـل موقـف مـن مواقـف الحيـاة الاجتماعية.

-**الالتزام:** ويتضمن هذا المجال الإخلاص للمجتمع والوطن على المستوى الفردي في احترام القوانين والتواعد المعمول بها، والوعي بالواجبات تجاه المجتمع، من خلال ترجيح المصلحة العامة على المصالح الشخصية وتبني سلوك نشط في الحياة العمومية.

-**التعاون والتضامن:** يعبر التضامن كقيمة محفزة للسلوك الاجتماعي الإيجابي عن توافق أفراد المجتمع وعن الإحساس بالواجب الأخلاقي والاجتماعي اتجاه الآخرين، بما يعزز الحقوق الجماعية للمجتمع ويترجم في نفس الوقت رغبة الأفراد في العيش المشترك القائم عن طرين تقديم خدمات تطوعية في سبيل تنمية وتحقيق الصالح العام[1].

[1] – أبو الفتوح بوهريرة: مرجع سابق، ص 141.

خلاصة:

من خلال ما توصلنا فإن المسؤولية الاجتماعية هي مسؤولية أمام الذات، وتعبر عن درجة الاهتمام والفهم والمشاركة للجماعة، تنمو تدريجيا عن طريق التنشئة الأسرية والتطبيع الاجتماعي منطلقها الاسرة بتعليم الأبناء الاعتماد على النفس وتحمل المسؤولية والعيش في أسرة يقوم بدوره فيها كما يجب وعلى أكمل وجه فهم القدوة لذلك والمثال الحي الذي يحتذى به.

الجانب الميداني

الفصل الرابع

الإجراءات المنهجية والميدانية للدراسة

تمهيد

1-مجالات الدراسة

2-منهجية البحث

3-المجتمع وعينة الدراسة

4-أدوات جمع البيانات

5-الأساليب الإحصائية المستعملة

6-الصعوبات

تمهيد:

أشارت مختلف النظريات والأبحاث الميدانية الى اهمية الأسرة، وربطها بالعديد من المتغيرات، وفي دراستنا هته فقد ربطنا الثقافة الاسرية بمتغير المسؤولية الاجتماعية التي من بين مؤشراتها اتخاذ القرارات والسلوكات، ترسيخ القيم الإيجابية، وتعزيز القيم في المحيط الجامعي لذا نحاول في هذا الفصل الوقوف على طبيعة العلاقة بين الثقافة الاسرية والمسؤولية الاجتماعية، وضمن هذا السياق نقوم بتحليل الشواهد الكمية التي جمعناها والمتعلقة بالمتغيرات التي أشرنا اليها سابقا.

1-مجالات الدراسة:

أ-المجال المكاني والبشري:

نشأت جامعة محمد بوضياف بالمسيلة كأول نواة بمعهد وطني للتعليم العالي في الميكانيكا بموجب مرسوم رقم 169-85 مورخ في 18 بونيو سنة 1985 لتكوين تقنيين ساميين في الهندسة الميكانيكية ثم التكوين لنيل شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية DEUA وبعدها تكوين المهندسين.

تعززت نشأة الجامعة بتحويل مدرسة التكوين في التسيير والتقنيات الحضرية بالمدينة المنشأة بموجب مرسوم 81-278 مؤرخ في 17 أكتوبر 1981؛ حسب مرسوم التحويل رقم 86-268 مؤرخ في 1986/11/04.

1989 تعززت نشأة الجامعة أيضا بإنشاء المعهد الوطني للتعليم العالي في الهندسة المدنية بموجب مرسوم تنفيذي رقم 49-89 مؤرخ في 11 أفريل 1989 للتكوين في DEUA، وتكوين المهندسين لتصبح نواة الجامعة تضم معهدين وطنيين في التعليم العالي ومدرسة التسيير والتقنيات الحضرية تابعة للمعهد الوطني للتعليم العالي في الهندسة المدنية.

1989 تم فتح دائرة العلوم الاقتصادية للتكوين في المحاسبة والضرائب وتسيير الإنتاج والمخزون تابعة لمعهد الهندسة الميكايكية للتكوين في DEUA.

1991 تم فتح تخصصات في العلوم التجارية حسب القرار رقم 09 مؤرخ في 1991/03/31.

1995 تم فتح دائرة الفيزياء للتكوين DEUA في الفيزياء الصلبة بقرار مؤرخ في: 1995/07/13 ثم التكوين في الفيزياء النظرية في سنة 1998 بموجب قرار: رقم 98 مؤرخ في 1998/06/18.

1997 تم فتح دائرة الإعلام الآلي بموجب قرار مؤرخ في 1997/08/19 تابع لمعهد الهندسة الميكانيكية، ثم دائرة علوم قانونية وإدارية ودائرة لغة وأدب عربي بموجب مقررة رقم 01 مؤرخة في 1998/08/19 تابعتين لمعهد الهندسة الميكانيكية.

1998 تم فتح دائرة الخدمة الاجتماعية بموجب قرار رقم: 98 مؤرخ في 1998/06/18.

1999 تم فتح دائرة الإلكترونيك بموجب قرار مؤرخ في 1999/12/06 تابع لمعهد الهندسة الميكايكية.

2001 نشأت جامعة المسيلة بموجب مرسوم تنفيذي رقم: 01-274 مؤرخ في 30 جمادي الثانية عام 1422 الموافق 18 سبتمبر سنة 2001 وتضم أربع كليات وهي:

كلية العلوم والهندسة.

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية.

كلية الحقوق.

كلية الآداب والعلوم الاجتماعية.

2004 عدلت نشأة الجامعة بموجب مرسوم تنفيذي رقم 04-264: مؤرخ في 13 رجب 1425هـ الموافق 29 غشت 2004 وأصبحت تتكون من الكليات والمعاهد التالية:

كلية العلوم وعلوم الهندسة.

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية.

كلية الحقوق.

كلية الآداب والعلوم الاجتماعية.

معهد تسيير التقنيات الحضرية.

2012 عدلت نشأة الجامعة مرة أخرى بمرسوم تنفيذي رقم: 36112 مؤرخ، في 22 ذي القعدة 1433هـ الموافز وتحت:

كلية العلوم.

كلية الرياضيات والإعلام الآلي.

كلية التكنولوجيا.

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

كلية الآداب واللغات.

كلية الحقوق والعلوم السياسية.

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

معهد تسيير التقنيات الحضرية.

معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية.

التعريف بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية إحدى كليات ومعاهد جامعة مجد بوضياف بالمسيلة، نشأت بموجب المرسوم رقم 12-361 المؤرخ في 08 أكتوبر 2012 إثر تقسيم كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، وبعد صدور القرار رقم 1166 المؤرخ في 2016/11/15 المتمم والمعدل للقرار رقم 462 المؤرخ في 2012/12/13 المتضمن إنشاء الأقسام المكونة لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية وهي:

قسم علم النفس. قسم علم الاجتماع.

قسم التاريخ. قسم الفلسفة.

قسم علوم الإعلام والاتصال. قسم العلوم الإسلامية.

ومنذ ذلك التاريخ شقت الكلية طريقا حافلا بالنشاطات العلمية والبيداغوجية والثقافية وهذا بفعل التكاتف والتواصل والتعاون المستمر بين هيئة التدريس والطاقم الإداري لخدمة العلم والمعرفة.

تستقطب كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية سنويا أعدادا هائلة من الطلبة نظرا لأهمية العلوم الإنسانية والاجتماعية ومكاتها في المجتمع لا يمكن الاستغناء عنها باعتبارها جزء لا يتجزأ من العلوم الأخرى التي تحتاجها المؤسسات التعليمية والثقافية والاقتصادية سواء كانت قطاعا خاصا أو عاما.

الطاقم الإداري لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية:

طبقا للمرسوم التنفيذي رقم: 03-279 المؤرخ في: 23 غشت 2003، المحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، والمعدل والمتمم. وطبقا للقرار الوزاري المشترك المؤرخ في: 24 غشت 2004، المحدد للتنظيم الإداري لمديرية الجامعة والكلية والمعهد وملحقة الجامعة ومصالحها المشتركة فإن الكلية هي وحدة تعليم وبحث في الجامعة في ميدان العلم والمعرفة.

وهي تنهض على الخصوص بالمهام الآتية:

- تكوين في التدرج وما بعد التدرج.
- نشاطات البحث العلمي.
- نشاطات التكوين المتواصل وتحسين المستوى وتجديد المعارف.

وتتشكل من أقسام ومكتبة كما تزود بمجلس الكلية وبمجلس علمي.

عميد الكلية:

يدير الكلية وهو المسؤول عن سيرها ويتولى تسيير وسائلها البشرية والمالية والمادية، وبهذه الصفة يتولى:

• هو الآمر بصرف اعتمادات التسيير التي يفوضها له رئيس الجامعة.

• يعين مستخدمي الكلية الذين لم تتقرر طريقة أخرى لتعيينهم.

• يتولى السلطة السلمية ويمارسها على جميع المستخدمين الموضوعين تحت سلطته.

• يحضر اجتماعات مجلس الكلية.

• يعد التقرير السنوي للنشاطات ويرسله إلى رئيس الجامعة بعد المصادقة عليه من مجلس الكلية.

يساعده نائبان وأمين عام للكلية ومسؤول مكتبة الكلية ورؤساء أقسام.

نائب العميد المكلف بالدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة:

فهو يتكفل بما يلي:

* ضمان تسيير ومتابعة تسجيل طلبة التدرج

* متابعة سير أنشطة التعليم وأخذ أو اقتراح كل إجراء من أجل تحسينه على العميد.

* مسك القائمة الاسمية والإحصائية للطلبة.

* جمع الإعلام البيداغوجي لفائدة الطلبة ومعالجته ونشره.

نائب العميد المكلف بما بعد التدرج والبحث العلمى والعلاقات الخارجية:

فهو يتكفل بما يلي:

• متابعة سير امتحانات الالتحاق بما بعد التدرج.

• أخذ أو اقتراح الإجراءات الضرورية لضمان سير التكوين لما بعد التدرج.

• السهر على سير مناقشة المذكرات وأطروحات ما بعد التدرج.

• متابعة سير أنشطة البحث العلمي.

• المبادرة بأعمال الشراكة مع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية.

• المبادرة بأعمال من أجل تنشيط ودعم التعاون ما بين الجامعات الوطنية والدولية.

• تنفيذ برامج تحسين مستوى الأساتذة وتجديد معلوماتهم.

• متابعة سير المجلس العلمي للكلية والمحافظة على أرشيفه.

الأمين العام للكلية:

هو يتكفل بما يلي:

• تحضير مشروع مخطط تسيير الموارد البشرية للكلية وضمان تنفيذه.

• تسيير المسار المهني لمستخدمي الكلية.

• ضمان تسيير الأرشيف وتوثيق الكلية والمحافظة عليهما.

• تحضير مشروع ميزانية الكلية وضمان تنفيذه.

• ترقية الأنشطة العلمية والثقافية والرياضية لفائدة الطلبة بالتنسيق مع الهيئات المعنية لمديرية الجامعة.

• تسيير الوسائل المنقولة والعقارية للكلية والسهر على صيانتها.

• ضمان تنفيذ مخطط الأمن الداخلي للكلية.

مسؤول مكتبة الكلية:

وهو مكلف بما يلي:

* اقتراح برامج اقتناء المؤلفات والتوثيق الجامعي.

* تنظيم الرصيد الوثائقي باستعمال أحدث الطرق للمعالجة والترتيب.

* صيانة الرصيد الوثائقي والتحيين المستمر لعملية الجرد.

وضع الشروط الملائمة لاستعمال الرصيد الوثائقي من قبل الطلبة والأساتذة.

* مساعدة الأساتذة والطلبة في بحوثهم البيبليوغرافية.

رئيس القسم:

رئيس القسم مسؤول عن السير البيداغوجي والإداري للقسم ويمارس السلطة السلمية على المستخدمين الموضوعين تحت مسؤوليته.

ويساعده رئيسا القسم المساعدان:

مساعد رئيس القسم المكلف بالتدريس والتعليم في التدرج:

ويقوم بالمهام الآتية:

• متابعة عمليات التسجيل وإعادة تسجيل الطلبة في التدرج.

• السهر على السير الحسن للتعليم.

• السهر على السير الحسن للامتحانات واختبارات مراقبة المعارف.

مساعد رئيس القسم المكلف بما بعد التدرج والبحث:

ويقوم بالمهام الآتية:

• السهر على سير التعليم فيما بعد التدرج.

• ضمان متابعة أنشطة البحث.

• ضمان متابعة سير اللجنة العلمية للقيم.

الأمانة العامة:

طبقا للقرار الوزاري المشترك المؤرخ في: 2004، والمحدد للتنظيم الإداري لمديرية الجامعة والكلية والمعهد وملحقة الجامعة ومصالحها المشتركة، فإن الأمانة العامة للكلية تتكفل بما يأتي:

• تحضير مشروع مخطط تسيير الموارد البشرية للكلية وضمان تنفيذه.

• تسيير المسار المهني لمستخدمي الكلية.

• ضمان تسيير الأرشيف وتوثيق الكلية والمحافظة عليهما.

• تحضير مشروع ميزانية الكلية وضمان تنفيذه.

• ترقية الأنشطة العلمية والثقافية والرياضية لفائدة الطلبة بالتنسيق مع الهيئات المعنية لمديرية الجامعة.

• تسيير الوسائل المنقولة والعقارية للكلية والسهر على صيانتها.

• تنفيذ مخطط الأمن الداخلي للكلية.

الصورة رقم 01: منظر لمبنى كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية (مقر الرئاسة سابقا)

المجال البشري:

كانت بداية الدراسة الميدانية من بداية التسجيل الثالث اكتوبر 2019 حيث توجهنا الى الكلية من اجل الاحصاءات الكاملة للطلبة المسجلين في السنة الجامعية 2019/2018، وكان عددهم كم هو مبين في الجدول رقم 01: يمثل عدد الطلبة المسجلين للسنة الجامعية 2019/2018 باقسام الكلية.

القسم	عدد الطلبة المسجلين
علم الاجتماع	785
علم النفس	1069
التاريخ	1845
الاعلام والاتصال	966
العلوم الاسلامية	1180
الفلسفة	149
المجموع	**5967**

المصدر: إحصائيات عن كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

المجال الزمني للدراسة:

وفي بداية شهر نوفمبر تم ضبط محاور الاستمارة وتنقيحها من خلال عملية التحكيم التي قام بها بعض اساتذة قسم علم الاجتماع بالمسيلة وخارجها، ثم تطبيقها على بعض افراد عينة البحث لضبط اسئلة الاستمارة بشكل نهائي، وقد كانت جاهزة للتطبيق بتاريخ 2020/03/08 إلا أن الجامعة قد دخلت في عطلة استثنائية بسبب مستجدات وباء كورونا، لذلك تم تاجيل النزول الى الميدان والغلق الكلي الذي دام إلى غاية اكتوبر من سنة 2020، لذلك اغتنمنا فرصة الامتحانات الاستدراكية التي كانت قد تأجلت وقمنا بتوزيع الاستبيان كل حسب القسم الذي اعلن توقيت الامتحانات، وتجدر الاشارة الى ان توزيع الاستبيان كان بمساعدة مجموعة من الطلبة من الجامعة من مختلف التخصصات والكليات تم تدريبهم على ذلك، ولهذا فقد دامت الدراسة الميدانية طيلة فترة الامتحانات الاستدراكية لأقسام الكلية خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 2020 حيث تم توزيع 384 استبيان وقد تم استرجاع 362 منها وضياع 22 استبيانات.

2-منهجية البحث:

يقتضي الجزء الميداني من الدراسة إتباع خطوات منهجية مضبوطة والسير في إطارها من أجل تقديم الحلول الواقعية والموضوعية لإشكالية البحث، لهذا فان العمل الميداني هو عمل مضبوط الخطوات والمراحل ومحدد الاهداف والوسائل فهو عبارة عن استراتيجية متكاملة تدرس فيها كل التوقعات والصعوبات التي على الباحث ان يواجهها وكل عمل علمي.

- المنهج المستخدم:

اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من أجل الإجابة على الإشكالية واثبات صحة أو نفي الفرضيات الموضوعة، حيث يعرف المنهج الوصفي التحليلي على انه" أسلوب من أساليب التحليل والمرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد من خلال فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من اجل الحصول على نتائج علمية ثم تفسيرها بطريقة موضوعية وبما ينسجم مع المعطيات الفعلية؛ إضافة إلى استخدام أدوات إحصائية متعددة في معالجة الاستبيان واستخلاص النتائج انطلاقا من البيانات المجمعة منه، وذلك اعتمادا

على علاقات إحصائية تم تطبيقها باستخدام برنامج SPSS، مما يزيد من دقة النتائج المتوصل إليها.

ان التطورات الاولى في البحوث التربوية، كما في سائر الميادين قد حدثت في ميادين الوصف، فلكي يحل الباحثون الوصفيون المشكلات التربوية والاجتماعية والنفسية والادارية والاعلامية وسواها من المشكلات، فانهم يبحثون عن الاوصاف الدقيقة للأنشطة، والأشياء والعمليات والاشخاص.[1]

يرتكز هذا المنهج على وصف دقيق وتفصيلي لظاهرة أو موضوع محدد على صورة نوعية أو كمية أو رقمية، وقد يقتصر هذا المنهج على وضع قائم في فترة معينة، أو تطوير يشمل فترات زمنية عدة، وبشكل عام يمكن تعريفه على أنه: "أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد من خلال فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على نتائج عملية ثم تفسيرها بطريقة موضوعية، بما ينسجم مع المعطيات الفعلية". في حين يرى آخرون بأن المنهج الوصفي عبارة عن طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة، وتصوير النتائج التي يتم التوصل إليها على أشكال رقمية معبرة يمكن تفسيرها".[2]

إذا فالمنهج الوصفي هو ذلك المنهج الذي ينصب على وصف الظاهرة المدرسة كما هي كائنة في الواقع، ويعمل على تحديد العلاقات التي تربط بين المتغيرات المرتبطة بالظاهرة المدروسة، ويتعدى ذلك إلى تحليل هذه العلاقة إلى الأفراد المشكلة لها مع السعي إلى تفسيرها تفسيرا موضوعيا للوصول إلى نتائج قابلة للتعميم.

وقد تم الاستعانة بأسلوب المقارنة في أبسط صوره، وذلك عن طريق مقارنة إجابات المبحوثين في الفئات حسب المستوى التعليمي: المستوى التعليمي للأب، المستوى التعليمي للأم، ومقارنة نتائج الدراسة الراهنة بنتائج الدراسات السابقة والمتشابهة من جهة أخرى.

3-المجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع البحث في دراستنا هاته في طلبة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة للموسم الجامعي 2019-2020. وتجدر الإشارة إلى

[1]- حسان حلاق: مقدمة في مناهج البحث العلمي، ط 1، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، 2010.

[2]- محمد عبيدات وآخرون: منهجية البحث العلمي، القواعد والمراحل والتطبيقات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص46.

التسهيلات التي تلقيناها من موظفي الكلية وذلك بمنحنا كافة الوثائق والإحصائيات الرسمية حول مجتمع البحث وعينة الدراسة والتي تخدم مسار البحث الذي انعكس علينا باليسر في عملية انتقاء الحجم الإحصائي المناسب للعينة.

عينة الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على العينة العشوائية البسيطة والتي يعتبرها مويس أنجرس إجراء أساسي يظهر من جديد في مرحلة ما أو أخرى في الأصناف الأخر من المعاينات الاحتمالية ومصطلح عشوائية يعني الاستعانة بالحظ أو الصدفة في اختياراتنا للعناصر، ومصطلح بسيط أن السحب سيتم بطريقة مباشرة على أساس قاعدة مجتمع البحث[1].

-اختيار العينة:

$$n_1 = \frac{Z^2}{E_a} \times d(1-d)$$

حجم العينة (ن$_1$) = $\frac{Z^2}{خ_م^2}$ × ف (1 − ف)

$$\text{حجم العينة (ن1)} = \frac{(1.96)(1.96)}{(0.05)(0.05)} * 0.5\ (1 - 0.5) = 384$$

حيث:

Z: القيمة المعيارية عند مستوى ثقة معين وهى في جميع أحوال الأبحاث تأخذ أحد رقمين هما:

Z = 1.96 عند مستوى دلالة **0.05** أو مستوى ثقة **95%**

Z = 2.58 عند مستوى دلالة **0.01** أو مستوى ثقة **99%**

خ $_م$: الخطأ المعياري المسموح به وهو أيضاً في جميع أحوال الأبحاث يأخذ أحد قيمتين هما:

خ $_م$ (E_a) = **0.05** عند مستوى ثقة **95%**

خ $_م$ (E_a) = **0.01** عند مستوى ثقة **99%**

ف (d): هي درجة الاختلاف بين مفردات المجتمع الإحصائي وقد اصطلح العلماء على وضعها بقيمة ثابتة أي أن قيم ف = **0.5** دائماً.

[1] – موريس أنجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية تدريبات عملية، ترجمة: بوزيد صحراوي وآخر، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص 304.

وعليه تم سحب 384 مفردة من المجموع الإحصائي الكلي لمجتمع البحث والذي يقدر بـ 5967 طالب وطالبة، وقد تم استرجاع(362) استمارة وهو حجم العينة.

4-أدوات جمع البيانات:

-استبيان الدراسة:

من أجل تيسير إجراءات الدراسة الميدانية والحصول على البيانات وجمعها وتحليلها لاستكمال الجانب الميداني للدراسة تم إعداد استبيان بشكل يساعد على جمع البيانات ودقة في تصميمه ما تم تناوله في الجانب النظري وأيضا الدراسات السابقة ومدى وضوح الأسئلة وعبارات الاستبيان لتمكن أفراد العينة المستجوبين من الإجابة عنه بكل موضوعية بالإضافة إلى أراء واقتراحات بعض الأساتذة المحكمين في ذلك للاستفادة من معلومات تساهم في تصميم الاستبيان وهذا من أجل التأكد من أنها تقيس فعلا ما وضعت لقياسه ومدى سلامة ودقة الصياغة اللفظية والعلمية لعبارات الاستبيان، ومدى شمولها لمشكلة الدراسة وتحقيق أهدافها، تم الأخذ بوجهات نظرهم والاستفادة من آرائهم في تعديل الاستبيان حيث تم إعادة صياغة بعض العبارات وإضافة عبارات أخرى لتحسين أداة الدراسة وأنه خلصنا إلى بناء الاستبيان متكون من 67 سؤال وتضمن الاستبيان على النحو التالي:

الجزء الأول: يتضمن البيانات الشخصية المتعلقة بخصائص أفراد عينة الدراسة الجنس، السن، تخصصك في الجامعة، عدد أفراد أسرتك، ترتيبك بين أفراد أسرتك، المستوى التعليمي للأب ومهنته، المستوى التعليمي للأم ومهنتها.

الجزء الثاني: يشتمل على متغيرات الدراسة، وبدورها تم تقسيمها إلى ثلاث محاور كما يلي:

المحور الأول: والذي تمحور حول لأساليب التنشئة الاجتماعية التي تتبعها الأسرة دور في بناء واتخاذ القرارات من خلال الأسئلة المرقمة من 10 إلى 31 سؤال.

المحور الثاني: والذي تعلق بالبيانات الخاصة للقدوة الوالدية دور في ترسيخ قيم ايجابية تجاه الجامعة وذلك من خلال الأسئلة المرقمة من 32 إلى 53 سؤال.

المحور الثالث: الثقافة الأسرية ودورها في تنمية المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر الطالب وذلك من خلال الأسئلة المرقمة من 54 إلى 67 سؤال.

5- الأساليب الإحصائية المستعملة

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات المجمعة تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية الإصدار 25 والذي يرمز له **SPSS:V25** وهو برنامج يحتوي على مجموعة كبيرة من الاختبارات الإحصائية التي تندرج ضمن الإحصاء الوصفي مثل التكرارات، المتوسطات، الانحرافات المعيارية، وضمن الإحصاء الاستدلالي مثل معاملات الارتباط T-Test وبالنظر إلى نموذج الدراسة فإن أنسب المقاييس التي تتطلبها الدراسة هي:

1. **التكرارات والنسب المئوية:** لوصف خصائص أفراد مجتمع الدراسة، وتحديد استجابات أفراده نحو أسئلة الاستمارة.
2. **الرسومات البيانية:** استعملت لتوضح خصائص واجابات أفراد عينة الدراسة.
3. **T-TEST:**

اعتمدنا في دراستنا هاته على معامل T-test للتعرف على الفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة ومقارنتها (المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، دلالة الفروق T-test)

ثبات الأداة:

وللإجابة على فقرات الاستبيان، تم وضع أربع استجابات هي: (دائما، أحيانا، نادرا، أبدا) حيث أن أبدا تقابلها الدرجة 1 وهي تقع في المجال [1، 1.74] ونادرا تقابلها الدرجة 2 وهي تقع في المجال [1.75، 2.49]، وأحيانا تقابلها الدرجة 3 وهي تقع في المجال [2.50، 3.24] وأخير الاستجابة دائما وتقابلها الدرجة 4 وهي تقع في المجال [3.25، 4].

صدق الأداة:

تم عرض الاستمارة على مجموعة من الأساتذة والخبراء في التخصص[1] وبعد استرجاعها تم الأخذ بالملاحظات والتوجيهات التي قدمها الأساتذة حيث ظهرت الاستمارة في شكلها النهائي كما هو موضح في الملحق رقم 1.

[1] – المحكمين هم:

–بوسكرة عمر: أستاذ محاضر (أ)، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

–تالي جمال: أستاذ التعليم العالي، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

–عبد السلام سليمة: أستاذ محاضر (أ)، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

–كتفي ياسمينة: أستاذ التعليم العالي، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

–قريمس عبد الحق: أستاذ محاضر (أ)، جامعة مولود معمري تيزي وزو.

ثبات الأداة:

تعريف الثبات: بيد أن مفهوم الثبات هو مفهوم إحصائي لا يمكن الاستدلال عليه من مجرد الفحص المنطقي لفقرات المقياس، كما هو الحال في بعض مؤشرات الصدق، بل انه يحسب من خلال تطبيق المقياس على عينة مناسبة، ومن ثم يحسب معامل الثبات من خلال تحليل درجات المقياس والذي يؤشر معامل الارتباط بين الاختبار ونفسه[1].

تم حساب ثبات الأداة من خلال معادلة ألفا كرونباخ وباستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss وقد قدرت بـ: 0.75 وهي قيمة دالة ومقبولة تدل على ثبات الأداة. كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: نتائج حساب معادلة ألفا كرونباخ لمحاور الأداة والأداة ككل

المحور	ألفا كرونباخ
الثبات	0.75

لقد تبين أن معامل الثبات (Alpha Cronbach) يساوي **0.75** بالنسبة لكل الاستبيان، وهو أكبر من المعامل **0.60** مما يدل على ثبات أداة الدراسة هذا يعني أن هناك صدق وثبات في المحاور وبالتالي يمكن القول أن الاستبيان يتمتع بالثبات.

6-الصعوبات:

إن أكثر الصعوبات التي واجهتنا طيلة إنجازنا للأطروحة هي الوباء المستجد (الكوفيد 19) الذي أجبرنا على الدخول في عطلة استثنائية مما عرقل عملية توزيع الاستبيان على الطلبة قرابة السنة هذا من جهة ومن جهة أخرى تحتم علينا استبدال العينة من الطبقية إلى العشوائية البسيطة نظرا لمتطلبات البحث.

[1] – بدر محمد الأنصارى: قياس سمات الشخصية، دار الكتاب الحديث، ط1، الكويت، 2000، ص 114.

الفصل الخامس

عرض وتحليل وتفسير البيانات

1-عرض وتحليل خصائص بيانات المعلومات الشخصية

1-التحليل الوصفي للنتائج

-عرض وتحليل وتفسير بيانات المسؤولية الاجتماعية لدى الطالب الجامعي

- عرض وتحليل وتفسير بيانات لأساليب التنشئة الاجتماعية التي تتبعها الأسرة دور في وبناء واتخاذ القرارات لدى الطالب الجامعي

- عرض وتحليل وتفسير بيانات للقدوة الوالدية دور في ترسيخ قيم إيجابية اتجاه الجامعة لدى الطالب الجامعي

2-مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات والدراسات السابقة وأهداف الدراسة

3- النتائج العامة للدراسة في ضوء التوجه النظري للدراسة (نظرية الدور الاجتماعي)

خلاصة الفصل

1- عرض وتحليل بيانات المعلومات الشخصية:

أ. توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجدول رقم(03): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة %
ذكر	51	14.1%
أنثى	311	85.9%
المجموع	**362**	**100%**

الشكل رقم(1): التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب الجنس

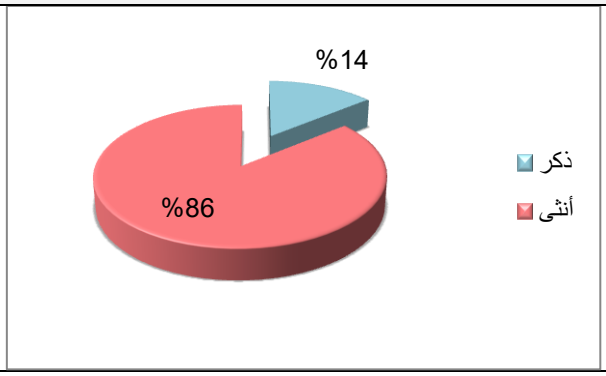

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

يتبين لنا من الجدول أعلاه أن توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس كان بأغلبية إناث بعدد 311 ونسبة **85.9%** في مقابل عدد 51 من عدد الذكور بنسبة **14.1%** من المجموع الإجمالي للنسب، مما يدل إحصائيا أن عينة الدراسة هي عينة أنثوية بأغلبية، وهذا مايؤكد ان الاناث في الاطوار التعليمية يكملن دراستهن على عكس الذكور الذين يغادرون مقاعد الدراسة مبكرا وهذا لأسباب عدة منها رغبة الذكور في العمل مبكرا على عكس الاناث هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الإناث أكثر رغبة في التحصيل العلمي من الذكور واكثر رغبة في نيل الشهادات العلمية الجامعية دون الذكور وعلى الرغم من أن المجتمع الجزائري هو مجتمع فتي فإن نسبة الإناث قاربت نسبة الذكور في التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري بصفة عامة وفي مجتمع الدراسة الحالية بصفة خاصة.

ب.توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن

الجدول رقم(04): توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن

السن	التكرار	النسبة %
من 18 إلى 23 سنة	271	%74.9
من 23 إلى 28 سنة	73	%20.2
من 28 إلى 33 سنة	18	%5
المجموع	**362**	**100%**

الشكل رقم(2): التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب السن

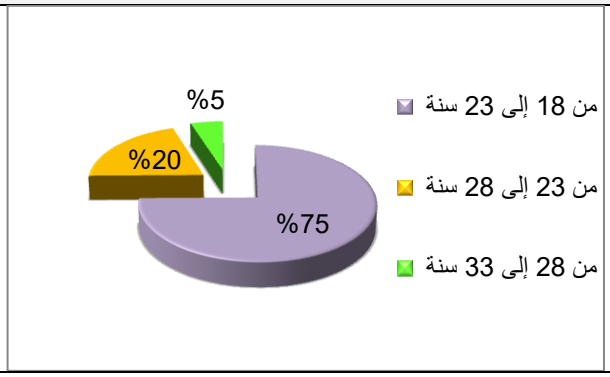

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات العينة البالغ عددها 362 فردا، توزعت حسب الفئات العمرية حيث نلاحظ أن الفئة من [18 إلى 23 سنة] تفوقت بعدد 271 فرادً ونسبة 74.9%؛ ما يدل على المرحلة العمرية التي ينتقل فيها الطالب من الثانوي للدراسة في الجامعة خلال هذه الفترة، بعدها فئة التي تنتمي من [23 إلى 28 سنة] بعدد 73 ونسبة 20.2%، وأخيرا الفئة العمرية من [28 إلى 33 سنة] بعدد 18 فرد بنسبة 5% من المجموع الإجمالي للنسب كانت بنسبة منخفضة وهذا راجع كون هذه الفئة أغلبيتها توجه للحياة العملية في حين منها من تعاود الدراسة كالرجوع لدراسة طور الماستر، لذلك فان المعطيات الكمية من خلال التحليل الاحصائي للجدول تشير الى ان الفئة الغالبة هي فئة الشباب الفتي الذي اكمل اطوار التعليم مباشرة من التربية الى التعليم العالي بالمقارنة مع الفئة العمرية الثانية التي هي اقرب لفئة الشباب، اما الفئة العمرية الثالثة فتكاد تنعدم ويعود ذلك الى كونهم قد عاودو الرجوع الى اكمال التحصيل العلمي على غير سنه القانوني أي التدرج من التربية الى الجامعة.

ج. توزيع عينة الدراسة حسب متغير تخصصك الجامعي

الجدول رقم(05): توزيع عينة الدراسة حسب تخصصك الجامعي

التخصص الجامعي	التكرار	النسبة %
علم اج	164	%45.3
علوم ان	18	%5.0
علم ن	77	%21.3
تاريخ	54	%14.9
شريعة	23	%6.4
إعلام واتصال	19	%5.2
فلسفة	7	%1.9
المجموع	**362**	**100%**

الشكل رقم(03): التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب تخصصك الجامعي

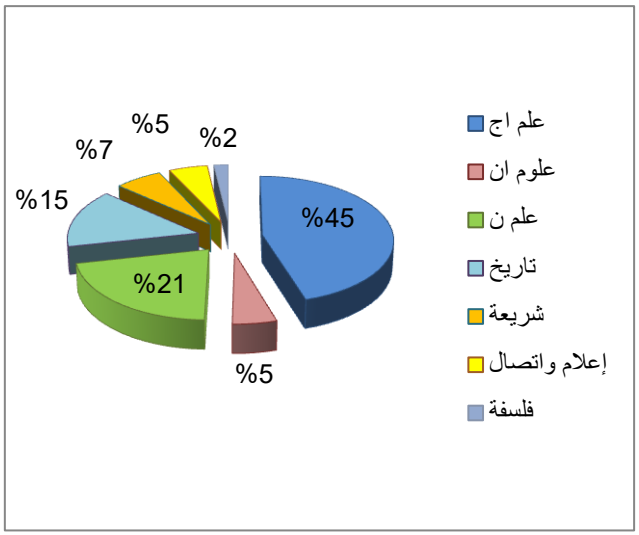

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

تشير معطيات الجدول أعلاه أن أغلبية عينة الدراسة التي تفاعلت مع الاستبيان طلبة تخصص علم الاجتماع بعدد 164 ونسبة 45.3%، تليها طلبة علم النفس بعدد 77 فرد ونسبة 21.3%، في حين كل من طلبة شريعة وعلوم إنسانية وإعلام واتصال كانت بنسب متقاربة على التوالي 6.4%؛ 5.2%؛ 5.0%، في حين طلبة تخصص الفلسفة بنسبة 1.9%، نفسر هذا التفاوت في النسب تفاعل طلبة علم اجتماع أكثر من باقي التخصصات هذا راجع لقرب موضوع الدراسة من التخصص من جهة وبالنظر الى الفترة التي تم توزيع الاستبيان فيها فترة الامتحانات الاستدراكية بعد جائحة كورونا وكان توزيع الاستبيان بطريقة عشوائية تصادفت مع امتحانات قسم علم الاجتماع، مع العلم ان زملائي الطلبة الذين ساعدوني كل في يوم استدراك قسم معين لا على التعيين وهذا من اجل ضمان التوزيع بالتكافؤ على التخصصات الستة المدرجة في هيكل الكلية التنظيمي.

ح. توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد أفراد الأسرة

الجدول رقم(06): توزيع عينة الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة

عدد أفراد الأسرة	التكرار	النسبة %
أقل من2 فرد	7	1.9%
من 2 إلى 4 فرد	71	19.6%
من 5 إلى 6 فرد	149	41.2%
أكثر من 6 أفراد	135	37.3%
المجموع	**362**	**100%**

الشكل رقم(04): التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة

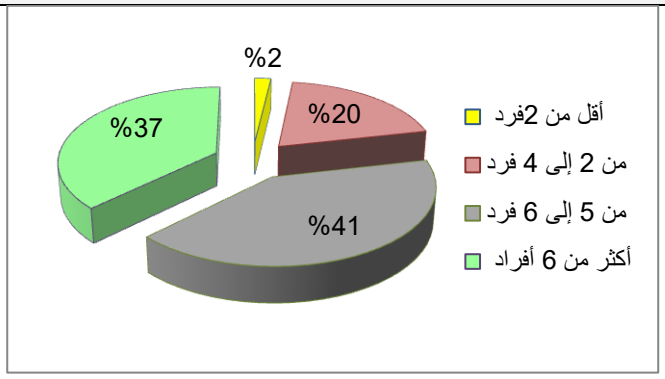

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

نلاحظ من خلال إجابات عينة الدراسة أن أغلبيتهم عدد أفراد أسرتهم من 5 إلى 6 أفراد بعدد 149 ونسبة **41.2%** في حين الذين هم أكثر من 6 أفراد بعدد 135 ونسبة **37.3%** أما من 2 إلى 4 أفراد بعدد 71 ونسبة **19.6%** وأخيرًا الذين يقل عددهم من فردين بنسبة **1.9%** من المجموع الإجمالي للنسب.

د. توزيع عينة الدراسة حسب متغير ترتيبك بين أفراد أسرتك

الجدول رقم(07): توزيع عينة الدراسة حسب ترتيبك في الأسرة

ترتيبك في أسرتك	التكرار	النسبة %
الأكبر سنا	63	17.4%
الأوسط	187	51.7%
الأصغر	107	29.6%
الوحيد	5	1.4%
المجموع	**362**	**100%**

الشكل رقم(05): التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب ترتيبك في الأسرة

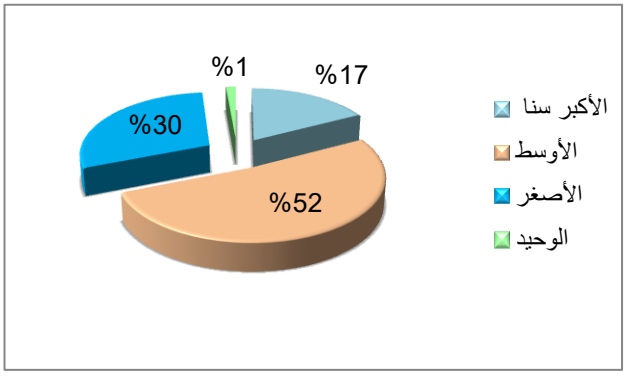

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

يترتب أفراد العينة المستجوبة في أسرتهم الترتيب الأوسط بعدد 187 ونسبة 51.7%، أما الأصغر بعدد 107 ونسبة 29.6% في حين الأكبر سنا في أسرتهم بعدد 63 ونسبة 17.4%، وأخيرا الوحيد عند والديه بعدد 5 أفراد من المجموع الإجمالي من حجم العينة.

ذ. توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي للأب.

الجدول رقم(08): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي للأب

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة %
أمي	87	24%
يقرأ ويكتب	86	23.8%
ابتدائي	67	18.5%
متوسط	74	20.4%
ثانوي	48	13.3%
المجموع	**362**	**100%**

الشكل رقم(06): التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي للأب

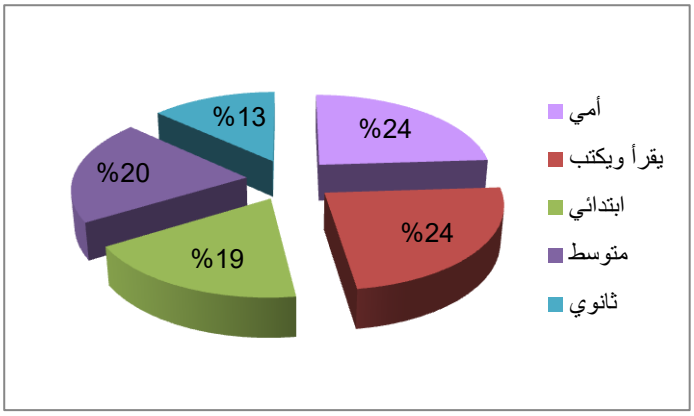

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

أظهرت نتائج الدراسة من خلال المعطيات التي في الجدول أعلاه أن أغلبيتهم آباءهم بمستوى تعليمي يقرأ ويكتب وأميُ بنسب متقاربة على التوالي: 23.8%؛ 24%، وهذا راجع لكون الآباء عاشوا في فترة يصعب فيها التعليم كفترة العشرية السوداء والاستعمار حيث كان الآباء في تلك الفترة يخافون من إرسال أولادهم للتعلم إلا فئة قليلة ما نتج عنه جيل أمي لا يعرف القراءة ولا كتابة، وبعد تحسن الأوضاع الأمنية ساهمت الإصلاحات التربوية الجديدة بتعليم وفتح أقسام لمحو الأمية كبار السن، ونجد 20.4% بمستوى متوسط، أما 18.5% بمستوى ابتدائي، في حين 13.3% بمستوى ثانوي كما هو موضح في الشكل أعلاه ورغم افتقار العينة لفئة الآباء الجامعيين إلا أن ابناءهم قد توصلو الى مرحلة متقدمة من العلم وتدرجو في تخصصات جامعية وهذا نفسره بوعي الاهل للدراسة ورغبتهم في وصول ابناءهم الى ما لم يستطيع هم تحقيقه والوصول اليه.

ر.توزيع عينة الدراسة حسب متغير مهنة الأب.

الجدول رقم(09): توزيع عينة الدراسة حسب مهنة الأب

مهنة الأب	التكرار	النسبة %
موظف	262	72.4%
غير موظف	100	27.6%
المجموع	362	100.0%

الشكل رقم(07): التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب مهنة الأب

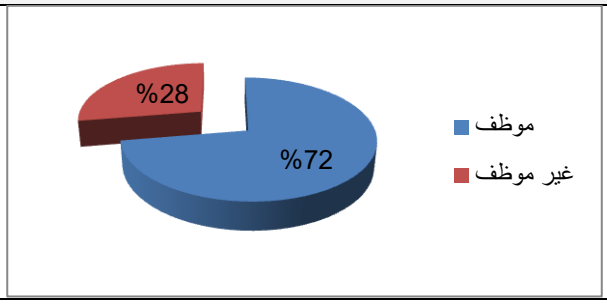

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه توزيع عينة الدراسة حسب متغير مهنة الأب التي كانت بأغلبية موظفين بعدد 262 ونسبة 72.4%، بالمقابل 27.6% غير موظفين، ما يعكس تحسن المستوى معيشي للأسرة.

ز.توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي للأم.

الجدول رقم(10): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي للأم

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة %
أمي	137	37.8%
يقرأ ويكتب	90	24.9%
ابتدائي	60	16.6%
متوسط	59	16.3%
ثانوي	16	4.4%
المجموع	**362**	**100.0%**

الشكل رقم(08): التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي للأم

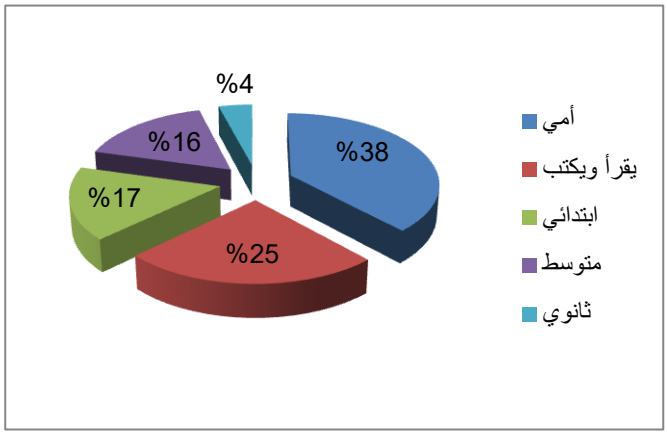

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

تشير معطيات الجدول أعلاه توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي للأم حيث نجد أغلبيتهم بمستوى أمي ولا تعرف القراءة ولا كتابة بنسبة تتراوح مابين 24.9% و37.8% وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالمستوى التعليمي للآباء وهذا راجع للتفكير السائد في المجتمع اتجاه المرأة، والحرص على عدم تعليمها وتوجيهها لتكوين أسرة وأنها تعلمها في

منزلها وكذلك بعد المدرسة عن مقر السكن كانت من العوائق التي ادت الى امية المراة، اما اليوم فان الدولة الجزائرية قد نحت منحى جديد وهو ان يكون في كل حي مدرسة وتقريب المدارس من منازل التلاميذ بقدر المستطاع وقد نجحت في ذلك وهو مايبدو من خلال العينة التي اغلبها اناث، بالمقابل نجد كل من المستوى التعليمي ابتدائي ومتوسط بنسب متقاربة على التوالي: **16.6%**؛ **16.3%** أما ثانوي بعدد 16 ونسبة **4.4%** من المجموع الإجمالي للنسب والشكل يوضح ذلك.

د. توزيع عينة الدراسة حسب متغير مهنة الأم.

الجدول رقم(11): توزيع عينة الدراسة حسب مهنة الأم

مهنة الأم	التكرار	النسبة %
موظفة	29	8.0%
غير موظفة	333	92.0%
المجموع	**362**	**100.0%**

الشكل رقم(09): التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب مهنة الأم

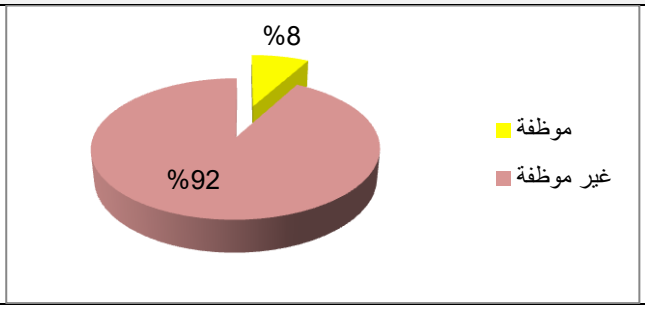

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

يتبين لنا من إجابات العينة المستجوبة أن أغلبية الأمهات غير موظفات بنسبة 92% في حين النسبة المتبقية موظفات 8% وهي نسبة ضعيفة، ونفسر هذه النتيجة أن الأمهات يعملن على تربية أبناءهم وعدم التوجه للعمل لكون الآباء يوفرون كل متطلبات في حين توجه الأمهات للعمل لتحسين أوضاعهن الاجتماعية بالإضافة إلى أنه هناك أمهات مسؤولات عن أسرة كاملة لغياب أو فقدان الأب ما يستوجب عليها العمل.

2-التحليل الوصفي:

-عرض وتحليل وتفسير بيانات المسؤولية الاجتماعية لدى الطالب الجامعي

الجدول رقم (12): التحليل الوصفي لمحور المسؤولية الاجتماعية لدى الطالب الجامعي مع نتائج اختبار ستودنت T-Test

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	دلالة اختبار t
10	يسعدك ان تناقش مشاكل المجتمع في درس الجمعة	3.2182	0.94702	دائما	.000
11	تشعر بالاعتزاز عندما تتحدث عن وطنك	3.6133	0.72137	دائما	.000
12	تساعد زملاءك في حل مشاكلهم	3.4144	0.74775	دائما	.000
13	تستعمل وسائل التواصل الاجتماعي في التوعية بظواهر المجتمع كالتدخين والمخدرات	3.0083	1.02999	أحيانا	.000
14	تفتخر بكفاح وانتصارات بلدك	3.558	0.82764	دائما	.000
15	تتجاهل نظافة حيك مادام منزلك نظيف	2.1851	1.18228	نادرا	.000
16	تحب الاشتراك في تنظيم العمل بمؤسسة تقدم خدماتها للمجتمع	3.1575	0.94154	أحيانا	.000
17	مناقشة اسرتك للموضوعات المتعلقة بمجتمعك محببة لك	3.4171	0.76996	دائما	.000
18	تحب المشاركة في اعمال تخدم المنطقة التي تعيش فيها	3.395	0.82299	دائما	.000
19	تخصص وقتا لتثقيف نفسك	3.4033	0.7464	دائما	.000
20	تتابع اخبار مجتمعك في وسائل الاعلام المختلفة	3.2514	0.91483	دائما	.000
21	تؤمن بالمثل القائل انا ومن بعدي الطوفان	2.5138	1.16794	أحيانا	.822
22	حينما تتطلب مصلحتك الغش فانك تلجا اليه	2.3149	1.12156	نادرا	.002
23	تشارك في مصاريف الاسرة اذا سمحت لك الظروف	3.3536	0.90358	دائما	.000
24	شعارك الغاية تبرر الوسيلة	3.2044	0.96025	أحيانا	.000
25	تتهرب اذا طلب منك احد المساعدة	1.8978	1.12294	نادرا	.000
26	اذا صدمت سيارة شخصا وهربت فانك تحاول اخذ رقمها	3.0359	1.0638	أحيانا	.000
27	تتعاون مع موظف الاحصاءات حينما يطلب المساعدة في اخذ المعلومات لخدمة الوطن	3.2818	0.94041	دائما	.000
28	اذا وجدت صنبور الماء مفتوح فانك تغلقه	3.6989	0.71428	دائما	.000
29	عند وقوفك في الطابور فانك تتجاوز دورك	2.268	1.14709	نادرا	.000
30	تساهم في حل مشكلات اسرتك	3.605	0.78509	دائما	.000
31	تسعى للتخطيط لمستقبلك	3.7155	0.62206	دائما	.000

يبين الجدول أعلاه التحليل الوصفي مع نتائج اختبار ستودنت (T-Test) لمحور المسؤولية الاجتماعية لدى الطالب الجامعي بجامعة المسيلة والذي يتعلق بالفرضية الفرعية الأولى. من المهم للغاية معرفة وتقدير المسؤولية الاجتماعية لدى الطالب الجامعي كمرحلة أولى قبل الذهاب إلى مرحلة بناء العلاقات بين متغيري الدراسة "الثقافة الأسرية" كمتغير مستقل و"تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الطالب" كمتغير تابع. يتكون هذا المحور من (22) فقرة تبدأ من الفقرة رقم (10) وتنتهي بالفقرة رقم (31). وهي فقرات تقدر المسؤولية الاجتماعية لدى الطالب كما أشير سابقا.

لقد تم استخدام استمارة الاستبيان رباعية الاستجابة، حيث تقابل الدرجة (1 وهي أبدا) المجال (1-1.74)، والدرجة (2 وهي نادرا) المجال (1.75-2.49)، والدرجة (3 وهي أحيانا) المجال (2.50-3.24)، والدرجة (4 وهي دائما) المجال (3.25-4).

بالنظر إلى قيم المتوسط الحسابي فإنها تتراوح بين (1.89) كأقل قيمة والتي يقابلها اتجاه الإجابة "نادرا" وبين (3.71) كأكبر قيمة والتي يقابلها اتجاه الإجابة دائما. أي أن إجابة أفراد عينة الدراسة على محور المسؤولية الاجتماعية وقع بين نادرا ودائما. كما تم تسجيل انحرافات معيارية صغيرة الى متوسطة نسبيا في بعض الفقرات. وبحساب اختبار ستودنت (T-Test)؛ فإنه كان ذا معنوية قدرت ب(0.000) وهي أقل من القيمة المعيارية (0.05) عند جميع الفقرات باستثناء الفقرة(21) والتي تقول: (تؤمن بالمثل القائل انا ومن بعدي الطوفان). وهذا ما يدل على وجود اتجاه عام نحو الإجابة على الفقرات (13).

لقد أجاب أفراد عينة الدراسة على (13) فقرة من أصل (31) فقرة "بدائما" حسب قيم المتوسط الحسابي للفقرات، وهي قيم ذات معنوية قدرت بـ (0.000). مما يدل على وجود اتجاه عام وانسجام في الإجابة على الفقرات المذكورة. سوسيولوجيا يمكن القول أن اتجاه عام في الإجابة على الفقرات الآتية بدائما:

-بالنسبة ما يتعلق بمسؤولية الفرد؛ فإن أفراد عينة الدراسة أو طلبة الجامعة مجال الدراسة الميدانية دائما ما يخصصون وقتا لتثقيف أنفسهم، ويسعون للتخطيط لمستقبلهم. كما اعتبروا بأن مناقشة أسرهم للموضوعات المتعلقة بمجتمعهم من القضايا المحببة لهم. وفيما يتعلق بالمحافظة على الممتلكات والثروات الطبيعية كالماء مثلا، فإن أفراد عينة الدراسة أجابوا بدائما إذا وجدوا صنبور الماء مفتوح فإنهم يغلقونه.

-وبالنسبة لتحمل المسؤولية في الأسرة؛ فإن أفراد عينة الدراسة دائما ما يساهمون في حل مشكلات اسرهم، ويشاركون في مصاريف الاسرة إذا سمحت لهم الظروف بذلك.

-وبالنسبة لتحمل المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع؛ فيوجد اتجاه عام لدى أفراد عينة الدراسة بأنهم دائما ما يكونوا سعداء عندما تناقش مشاكل المجتمع في درس الجمعة، كما يتابعون اخبار مجتمعهم في وسائل الاعلام المختلفة، يحبون المشاركة في اعمال تخدم المنطقة التي يعيشون فيها، كما يساعدون زملاءهم في حل مشاكلهم.

وفيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه الوطن؛ فإن أفراد العينة دائما ما يشعرون بالاعتزاز عندما يتحدثون عن وطنهم الجزائر، ويفتخرون بكفاح وانتصارات بلدهم، ويتعاونون مع موظف الإحصاءات حينما يطلب منهم المساعدة في اخذ المعلومات لخدمة الوطن.

هذا فيما يتعلق بالفقرات التي أجيب عليها "بـ دائما"؛ أما فيما يتعلق بالفقرات التي الإجابة عنها بأحيانا فكان عددها خمسة فقرات، وهي الفقرات (13، 16، 21، 24، 26). وكانت ذات معنوية حيث قدرت القيمة بـ (0.000) وهي أقل من القيمة (0.05). إلا في فقرة واحدة وهي الفقرة (21) والتي تقول: (تؤمن بالمثل القائل انا ومن بعدي الطوفان). وبشيء من التفصيل فإنه يوجد اتجاه عام لدى أفراد العينة بالإجابة بـ "أحيانا" على الفقرات التالية: تستعمل وسائل التواصل الاجتماعي في التوعية بظواهر المجتمع كالتدخين والمخدرات، تحب الاشتراك في تنظيم العمل بمؤسسة تقدم خدماتها للمجتمع، شعارك الغاية تبرر الوسيلة، إذا صدمت سيارة شخصا وهربت فانك تحاول اخذ رقمها. في حين أنه لا يوجد اتفاق على الفقرة: تؤمن بالمثل القائل انا ومن بعدي الطوفان.

أما بالنسبة للفقرات التي أجيب عنها بـ"نادرا". وهي ذات معنوية عند حساب اختبار ستودنت فهي: الفقرات (15، 22، 25، 29) وتتضمن: تتجاهل نظافة حيك مادام منزلك نظيف، حينما تتطلب مصلحتك الغش فإنك تلجا اليه، تتهرب إذا طلب منك احد المساعدة، عند وقوفك في الطابور فانك تتجاوز دورك.

ما يمكن أن نستنتجه من خلال التحليل السابق لبيانات ونتائج الجدول أعلاه والذي يوضح مؤشرات المسؤولية الاجتماعية لدى الطالب الجامعي والموزعة على الاستجابات (دائما، أحيانا، نادرا، أبدا) أن:

-المسؤولية الفردية:

-يعتبر تخصيص الوقت للتثقيف الذاتي، وحب مناقشة أسرهم لقضايا مجتمعهم، وتحمل المسؤولية الشخصية في المحافظة على ثروات الوطن، والسعي للتخطيط للمستقبل من القيم والممارسات التي يوجد اتجاه عام وانسجام بين الطلبة الجامعيين وذلك بدرجة دائما.

- أما فيما يتعلق بتحمل المسؤولية التوعوية عبر وسائل التواصل الاجتماعي للتوعية بمخاطر التدخين، وحب المشاركة في أعمال خدمة المجتمع، ومساعدة أجهزة الدولة، وشعار الغاية تبرر الوسيلة فيوجد اتجاه عام وانسجام لدى الطلبة الجامعيين بأن مثل هذه القيم والجوانب من المسؤولية الاجتماعية كانت استجابتهم عليها ب "أحيانا".

المسؤولية اتجاه الأسرة: دائما ما يساهم الطالب الجامعي في حل مشاكل اسرته، كما ينفقون على أسرهم إذا استدعت الظروف لذلك.

المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع:

- دائما ما يسعد الطالب الجامعي بمناقشة مشاكل المجتمع في درس الجمعة ويحب المشاركة في أعمال تخدم المنطقة التي يعيش فيها، كما يسعى الى حل مشاكل زملائه، كما يهتم دائما بمتابعة اخبار مجتمعه من خلال وسائل الاعلام المختلفة.

- ومن النادر تجاهل الطالب الجامعي لنظافة حيه على حساب نظافة منزله، ومن النادر تجاهل مساعدة الغير، ومن النادر اللجوء الى أساليب غير مشروعة لتحقيق أهدافه كالغش وعدم احترام الغير في الطابور مثلا.

- كما لا يوجد اتفاق ذا معنى بين الطلبة الجامعيين مجال الدراسة الميدانية حول مقولة أنا وما بعدي الطوفان عند درجة أحيانا.

المسؤولية الاجتماعية اتجاه الوطن:

يوجد اتجاه إيجابي عالي لدى الطالب الجامعي اتجاه وطنه، حيث تشير الاستجابات إلى شعوره بتحمل المسؤولية اتجاهه، ويظهر ذلك من خلال تركز جميع الاستجابات المتعلقة بهذا المؤشر في استجابة دائما وكانت ذات معنوية، وتتمثل هذه المؤشرات في: الاعتزاز بالوطن، والافتخار بكفاحه وانتصاراته، والتعاون وبذل الجهود من أجل خدمته.

- لأساليب التنشئة الاجتماعية التي تتبعها الأسرة دور في وبناء واتخاذ القرارات لدى الطالب الجامعي

الجدول (13): التحليل الوصفي لأساليب التنشئة الاجتماعية التي تتبعها الأسرة دور في بناء واتخاذ القرارات مع اختبار T-Test

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	دلالة اختبار T
32	تشجعك اسرتك على الالتزام بأنظمة الجامعة	3.5221	0.74863	دائما	.000
33	تشجعك اسرتك على ثقافة التبرع بالدم	2.6464	1.04569	أحيانا	.008
34	تشجعك اسرتك على المشاركة في الجمعيات الخيرية	2.9116	1.04095	أحيانا	.000
35	تمنعك اسرتك من المشاركة في الاعمال التطوعية	1.8343	1.07355	نادرا	.000
36	تمنعك اسرتك من توجيه الافراد للنظافة العامة	1.8149	1.10976	نادرا	.000
37	تمنعك اسرتك من التبرع بالمال للمحتاجين	1.4337	0.92803	أبدا	.000
38	تتجاهل اسرتك مساعدتك للمسنين	1.4144	0.84513	أبدا	.000
39	لا تحبذ اسرتك حضورك للمناسبات الاجتماعية كالعزاء مثلا	1.837	1.0088	نادرا	.000
40	تتجاهل اسرتك متابعتك اخبار الساحة المجتمعية.	2.0276	1.02561	نادرا	.000
41	تحثك اسرتك عن التبليغ عمن يتعامل بالرشوة الا اذا كان من اقاربك	2.1989	1.2113	نادرا	.000
42	تحثك اسرتك على توجيه من يعبث بالممتلكات العامة الا اذا كان من اقاربك	2.2624	1.23215	نادرا	.000
43	إذا كان احد اقاربك يشغل اطفال دون السن القانوني وبطريقة غير قانونية فان اسرتك تطلب منك التستر عليه	1.6133	1.00945	أبدا	.000
44	اسرتك لا توافق على قبول مشاركتك في الاعمال التطوعية الا في جمعيات تعرفها	2.4227	1.20747	نادرا	.224
45	توجهك اسرتك حينما ترمي النفايات في مكان غير مخصص لها	3.3232	1.09543	دائما	.000
46	توضح لك اسرتك واجباتك تجاه نفسك	3.5967	0.77908	دائما	.000
47	تطلب منك اسرتك عدم ازعاج الجيران	3.6409	0.79003	دائما	.000
48	تقوم اسرتك بزيارة اقاربك نيابة عنك	2.7155	1.0705	أحيانا	.000

49	تخاف عليك اسرتك من التبليغ عن التجار الذين يتلاعبون بالأسعار	2.9641	1.09965	أحيانا	.000
50	تخاف عليك اسرتك من التبليغ عن مروجي المخدرات	3.2818	1.04902	دائما	.000
51	تلبي لك اسرتك كل حاجاتك	3.395	0.79561	دائما	.000
52	يقوم والديك بمراقبة ما تقوم به	3.1796	0.95802	أحيانا	.000
53	انت راض عن علاقتك بأسرتك	3.558	0.89517	دائما	.000

يتبين لنا من الجدول أعلاه أن التحليل الوصفي للبيانات المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية، والتي مفادها: لأساليب التنشئة الاجتماعية التي تتبعها الأسرة دور في بناء واتخاذ القرارات. شملت الفرضية على (22) فقرة تبدأ من الفقرة رقم (32) وتنتهي بالفقرة رقم (53). بالنسبة لأساليب التنشئة الاجتماعية في الأسرة فتتضمن فقرات تتعلق بعمليات عدة حول بناء واتخاذ القرارات نذكرها على النحو التالي: التشجيع، التوجيه، المنع، التجاهل، الرقابة، الرضا، الخوف، تلبية الاحتياجات، الشرح والتوضيح، وممارسات أخرى تقوم بها الأسرة. ويتعلق المتغير الثاني التابع وهو بناء واتخاذ القرارات بفقرات تتضمن: الالتزام بنظام الجامعة، التبرع بالدم والمال للمحتاجين، المشاركة في الجمعيات الخيرية والاعمال التطوعية، والنظافة العامة ورمي النفايات، مساعدة كبار السن، الحضور المناسبات كالعزاء مثلا، متابعة الاخبار، التبليغ عن السلوكيات السلبية في المجتمع أو التستر عنها، احترام الجار، الزيارة، الرقابة الوالدية، الرضا، وغيرها كما هو موضح في الجدول أعلاه. ولما كان هذا المحور يتضمن فقرات إيجابية وأخرى سلبية، فإنه سيتم التركيز عليه جيدا في تصنيف الاستجابات بين ما هو إيجابي وما هو سلبي لفهم اتجاه الفرضية الفرعية الثانية.

تراوحت قيم المتوسط الحسابي لهذا المحور بين المجال (1.41 و3.64) أي بين استجابة نادرا واستجابة أبدا. وكانت جميعها ذات قيمة معنوية والتي قدرت بـ (0.000) وهي أقل من القيمة المعيارية (0.05) عند حساب اختبار ستودنت (T-Test). باستثناء الفقرة رقم (44) والتي تقول (اسرتك لا توافق على قبول مشاركتك في الاعمال التطوعية الا في جمعيات تعرفها). حيث كانت غير دالة، أي أن القيمة المعنوية لهذه الفقرة (0.224) أكبر من (0.000). في حين سجلت انحرافات معيارية متوسطة نسبيا عند بعض الفقرات.

لقد أجاب أفراد عينة الدراسة "بـ دائما" على (7) فقرات وهي الفقرة (32، 45، 46، 50، 51، 53). وعند حساب ستودنت (T-Test) كانت القيمة المعنوية دالة حيث قدرت

بـ (0.000) عند الفقرات السبعة، مما يعني أن هناك اتجاه عام وانسجام بين استجابات بين الطلبة الجامعيين، وبشيء من التفصيل؛ فإن أسر الطلبة تشجعهم دائما على الالتزام بنظام الجامعة، وتوضح لهم واجباتهم اتجاه أنفسهم، واتجاه الجيران بعدم ازعاجهم، ودائما ما تلبي احتياجاتهم، وتوجههم بضرورة رمي النفايات في الأماكن المخصصة لذلك، كما تخاف عليهم من التبليغ عن مروجي المخدرات، وبخصوص رضا الطلبة عن علاقاتهم مع أسرهم فقد أجابوا بـ "دائما".

وبخصوص استجابة "أحيانا"، فقد تم تسجيل (5) فقرات، وكانت القيمة المعنوية دالة في جميعها، هذه الفقرات هي (33، 34، 48، 49، 52). وتتضمن هذه الفقرات: تشجيع الأسرة على ثقافة التبرع بالدم، والمشاركة في الجمعيات الخيرية، وقيام الأسرة بزيارة الأقارب نيابة عنك، وخوف الأسر من أن يبلغ أبنائهم عن التجار الذين يتلاعبون بالأسعار، وقيام الوالدين بمراقبة أبنائهم.

أما بالنسبة لاستجابة "نادرا"، فقد سجلت (7) فقرات وهي الفقرة(35، 36، 39، 40، 41، 42، 44). وكانت دالة معنويا باستثناء الفقرة (44). حيث كانت القيمة المعنوية (0.224) وهي أكبر من القيمة المعيارية (0.05). فالأسر حسب تصريحات الطلبة نادرا ما تمنعهم من المشاركة في الاعمال التطوعية ومن عمليات التوجيه للمشاركة في أعمال النظافة العامة، كما لا تمنعهم من الحضور في المناسبات الاجتماعية كالعزاء مثلا، كما يظهر نوع من التحفظ لدى الأسر في حث أبنها على التبليغ عن من يتعامل بالرشوة ومن يعبث بممتلكات العامة خاصة إذا كان من الأقارب. وفي مقابل ذلك فإن الأسر لا تمنع أبدا أبنائها مطلقا من التبرع بالمال لمساعدة المحتاجين والمسنين كما لا تمنعهم من التستر عمن يشغلون أطفال دون سن العمل.

ما يمكن أن نستنتجه من خلال تحليل النتائج أعلاه أن الأسر ومن خلال الأساليب التي تتبعها في تنشئة أبنائها (الطلبة الجامعيين مجال الدراسة الميدانية)، تحرص "دائما" على تشجيع أبنائها على الالتزام بنظام الجامعة، وتحمل على عاتقها مسؤولية تنشئة أبنائها على معرفة واجباتهم اتجاه النفس واتجاه الغير لاسيما الجيران من خلال احترامهم وعدم ازعاجهم، كما توجههم بضرورة احترام النظام والآداب العامة كالالتزام برمي النفايات في أماكنها، كما تعمل على تلبية احتياجاتهم، وقد عبر الطلبة عن خشية أسرهم من التعرض

للإيذاء عند محاولة التبليغ عن مروجي المخدرات. وبخصوص علاقاتهم بأسرهم فقد صرحوا بأنهم راضين عن ذلك.

وفي المستوى الثاني وبدرجة أقل من الدور السابق، أحيانا ما تشجع الأسر أبنائها على التبرع بالدم والمشاركة في الاعمال الخيرية، ومراقبتهم، وزيارة الأقارب نيابة عنهم، كما تخشى على أبنائها من التبليغ عن التجار الذين يتلاعبون بالأسعار.

أما بخصوص مشاركة الطلبة في الاعمال التطوعية وتوجيه افراد المجتمع للقيام بأعمال النظافة، والمشاركة في المناسبات الاجتماعية، والتبرع بالمال للمحتاجين ومساعدة المسنين فإن الأسر لا تمنعهم من ذلك إذا تراوحت بين نادرا وأبدا وفي كلتا المستويين هناك اتجاهات إيجابية بخصوص ذلك، ويظهر التحفظ فقط ما يتعلق بالخشية والخوف على الأبناء من التعرض للإيذاء سواء عند التبليغ عن التجار الذين يتلاعبون بالأسعار أو التبليغ عن مروجي المخدرات. أما بخصوص الفقرة التي تقول اسرتك لا توافق على قبول مشاركتك في الاعمال التطوعية الا في جمعيات تعرفها، فإنه لا يوجد اتفاق بينها فالعمل في الجمعيات غير مرهون بمعرفة الجمعيات في حد ذاتها وربما يرتبط ذلك بالالتزامات القانونية التي يتعين على الجمعيات العمل بها وإلا تخضع للمساءلة، لذا لا ترى الأسر أن هذا الأمر يعد ذا أهمية من وجهة نظر الطلبة الجامعيين.

إذن تعمل الأسر ومن خلال الأساليب التي تتبعها في التنشئة الاجتماعية في بناء ومساعدة الأبناء على اتخاذ القرارات سواء ما يتعلق بما يقع على الفرد من واجبات اتجاه نفسه أو الجامعة أو مجتمعه أو النظام العام أو ما يتعلق بالأعمال الخيرية والتطوعية والمحافظة على الآداب العامة والمشاركة الاجتماعية، ولكن يظهر صعوبة الإحساس بالمسؤولية الا في الجوانب التي يكن أن يتعرض لها الأبناء للإيذاء كعمليات التبليغ وربما يبحثون في مثل هذه الحالة عن الحماية.

– للقدوة الوالدية دور في ترسيخ قيم إيجابية اتجاه الجامعة لدى الطالب الجامعي

الجدول (14): التحليل الوصفي للقدوة الوالدية دور في ترسيخ قيم إيجابية اتجاه الجامعة لدى الطالب الجامعي مع اختبار T-Test

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	دلالة اختبار T
54	اختيارك للتخصص اسوة بأحد الوالدين	2.1215	1.27478	نادرا	.000
55	تتحاور مع والديك حول الاشياء التي تعجبك في الجامعة	3.1133	0.98796	أحيانا	.000
56	يطلب منك والداك المساعدة في حملات النظافة في الجامعة كما تفعل في الأسرة والمجتمع	2.6188	1.10325	أحيانا	.041
57	تحافظ على حضورك المحاضرات بتوجيهات من والديك	2.9862	0.95745	أحيانا	.000
58	تلتزم بالنظام الداخلي للجامعة	3.4669	0.75192	دائما	.000
59	ترى ان الجامعة مصدر للشهادة وفرصة للعمل مستقبلا	3.0083	1.03802	أحيانا	.000
60	تعتبر الجامعة هدفا حققته أسوة بتوجيهات الوالدين	3.395	0.94225	دائما	.000
61	نجاحك في الدراسة لأجل والديك	3.5083	0.9001	دائما	.000
62	واجبك نحو الجامعة المحافظة عليها	3.5939	0.68886	دائما	.000
63	تساهم في النصيحة وتغيير سلوك زملاءك الطلبة اقتداء بسلوك والديك	3.3343	0.84302	دائما	.000
64	نظرتك للجامعة ايجابية	3.1602	0.83998	أحيانا	.000
65	انت ايجابي في حياتك مثل والديك	3.4862	0.74883	دائما	.000
66	تجد حلا لمشاكلك	3.3094	0.71266	دائما	.000
67	لديك القدرة على مواجهة صعوبات الجامعة والتغلب عليها	3.3287	0.78751	دائما	.000

يوضح الجدول أعلاه التحليل الوصفي للبيانات المتعلقة بالفرضية الثالثة مع نتائج اختبار سودنت (T–Test). تم بناء هذا المحور والذي يضم (14) فقرة لمعرفة ما إذا كان للقدوة الوالدية دور في ترسيخ قيم إيجابية لدى الطالب الجامعي. وما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق أن الجداول السابقة لاسيما الجدولان (12) و(13) قد كشفا بطريقة صريحة أو ضمنية عن الدور الذي تقوم به الأسر في ترسيخ بعض القيم الفردية أو الجماعية وسيتم الحديث عنها عند مناقشة الفرضيات في المراحل التالية. لذا سيتم توظيف كل ما من شأنه أن يلقي مزيدا من الضوء على هذه الفرضية من خلال استنباط الدلالات السوسيولوجية وتوظيفها لمعرفة مدى تحقق الفرضية من بطلانها.

تعتبر الأسرة المكان الأول الذي يكتسب فيه الطفل الكثير من القيم والأدوار من خلال عمليات اجتماعية عديدة، ومثلما تؤدي الأساليب المباشرة في التنشئة الدور الهام في عملية الاكساب، فإن جزء كبير من القيم والسلوكيات تنتقل إلى الأبناء بأساليب أو بطرق غير مباشرة، حيث يعتبر النموذج الماثل أمام الأبناء عملية عاملا مهما في التنشئة الاجتماعية، حيث أن الحياة الأسرية في مفهومها العام تعتبر أسلوبا للحياة يحتذى به الأبناء في سلوكياتهم في مراحل لاحقة.

وبالرجوع إلى البيانات الموضحة في الجدول أعلاه أن قيم المتوسط الحسابي بالنسبة لهذا المحور قد تراوحت بين (2.12 و3.59) بين استجابة "دائما" و"نادرا". مع تسجيل انحرافات معيارية صغيرة إلى متوسطة نسبيا. عند معنوية سودنت T-Test تقدر بـ (0.000) في المعظم وهي أقل من القيمة المعيارية (0.05). مما يدل على أن هناك اتجاه عام بالنسبة للاستجابات المسجلة على الفقرات كما هو موضح أعلاه.

أما بالنسبة للفقرات التي تم فيها تسجيل استجابة "دائما" فهي (58، 60، 61، 62، 63، 65، 66، 67)، وكانت دالة. وتتضمن هذه الفقرات: تلتزم بالنظام الداخلي للجامعة، تعتبر الجامعة هدفا حققته، نجاحك في الدراسة لأجل والديك، واجبك نحو الجامعة المحافظة عليها، تساهم في النصيحة وتغيير سلك زملاءك الطلبة، انت ايجابي في حياتك، تجد حلا لمشاكلك، لديك القدرة على مواجهة صعوبات الجامعة والتغلب عليها. أي أن هناك اتجاه عام وانسجام بين الطلبة الجامعيين في الإجابة على الفقرات وبمستوى الاستجابة المذكور.

وفيما يتعلق باستجابة "أحيانا" فقد تم تسجيل (5) فقرات، وعند حساب اختبار ستودنت T-Test، فقد كانت دالة معنويا، حيث أن جميع القيم معنوية وهي أقل من القيمة المعيارية (0.05). وبشيء من التفصيل فإنه أحيانا ما يتحاور الطلبة الجامعيين مع اولياؤهم بخصوص الأشياء التي تعجبهم في الجامعة، وأحيانا ما يطلب من والديهم المساعدة في حملات النظافة التي تقام في الجامعة، ونفس الأمر بالنسبة للحضور في المحاضرات واعتبار الجامعة مصدر للشهادة وفرصا للعمل في المستقبل، كما أن الطلبة في حد ذاتهم أحيانا فقط ما ينظرون بنظرة إيجابية للجامعة. أما اختيار التخصص كأسوة بأحد الوالدين فكانت استجابة أفراد عينة الدراسة بنادرا.

ما يمكن أن نستنتجه من خلال التحليل السابق أنه يوجد التزام لدى الطلبة الجامعيين مجال الدراسة الميدانية بالنظام الداخلي للجامعة، ويعتبرون الجامعة هدفا تم تحقيق لاسيما

بالنسبة لوالديهم، كما يرون أن من واجبهم المحافظة على الجامعة واسداء النصيحة لزملائهم، كما يمتلكون القدرة في حل مشكلاتهم والقدرة في مواجهة الصعوبات التي تقف أمامهم. كما أن الحوار مع الأولياء بخصوص ما يعجبهم في الجامعة وحضور المحاضرات والمشاركة في اعمال النظافة بالجامعة تأتي في المستوى الثاني، كما أنهم أحيانا فقط ما يعتبرون الجامعة مصدرا للشهادة وفرصا للعمل، كما أحيانا ما ينظرون للجامعة بنظرة إيجابية. أما اختيار التخصص كقدوة بأحد الوالدين؛ فإن هذا الأمر يعد من النادر بالنسبة لهم. وبالرجوع إلى نتائج الجدول السابق (13)، فإن الأسر تشجع أبنائها وتحثهم سواء من خلال الأوامر أو النواهي أو من خلال عمليات التشجيع والترغيب في ممارسات وقيم إيجابية مثل: الالتزام بالنظام العام وبالنظام الداخلي للجامعة، والمشاركة في مساعدة الاخرين والعمل التشاركي والتطوعي، والاحترام، والنصح والتوجيه وتقصي أحوال المجتمع. وهذه السلوكيات قد عبر عن بعضها الطلبة الجامعيين في هذا المحور كما هو مؤشر أعلاه، وربما يفسر هذا السلوك كما لو أنه ترجمة لما تم اكتسابه من خلال التنشئة الاجتماعية في الأسرة. كما يرى الطلبة بأن نجاحهم الدراسي هو بمثابة نجاح لوالديهم. وهو ما يعكس نوعا من المسؤولية الاجتماعية التي اكتسبها الطالب الجامعي وترجمها في الحرم الجامعي.

3-مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات والدراسات السابقة وأهداف الدراسة:

الفرضية الفرعية الأولى:

لقد تم صياغة الفرضية الفرعية الأولى على النحو الآتي: "**يتصف الطالب الجامعي بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة بروح عالية في المسؤولية الاجتماعية**". وسنحاول من خلال الجدول الآتي الذي يوضح نتائج اختبار ستودنت (T-Test) مع نتائج القيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة المعنوية مناقشة هذه الفرضية للتأكد من صحة الفرضية من بطلانها.

الجدول (15): نتائج اختبار T-Test للفرضية الفرعية الأولى

المحور	N	DF	المتوسط الحسابي	الاتجاه	الانحراف المعياري	t	Sig. (2-tailed)
المسؤولية الاجتماعية لدى الطالب الجامعي	362	361	113.	أحيانا	0.61062	30.126	.000

يتبين لنا من الجدول أعلاه أن نتائج اختبار ستودنت (T-Test) للفرضية الفرعية الأولى، مع قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري. ما يلاحظ من خلال الجدول أن قيمة المتوسط الحسابي كانت (3.11) وهي تقع في المجال (2.50-3.24). أي في الدرجة (3) أحيانا. بانحراف معياري قدر بـ (0.61) وهو انحراف صغير نسبيا. وبحساب اختبار (T-Test) فقد كانت قيمته (30.126) وبدرجة حرية (361)، وكانت النتائج ذات معنوية، حيث أن القيمة المعنوية (0.000) أقل من القيمة المعيارية (0.05). تؤكد هذه النتائج أن هناك اتجاه عام لدى الطلبة الجامعيين مجال الدراسة الميدانية تؤشر بـ "**يتصف الطالب الجامعي بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة بروح عالية في المسؤولية الاجتماعية**". بدرجة **أحيانا أي في المستوى المتوسط.**

وهذا ما تطابق مع الدراسة السابقة لبوهريرة حيث أفرزت النتائج عن الدور الإيجابي لقيم المواطنة في تدعيم المسؤولية الاجتماعية لدى الطلبة الجامعيين من خلال الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لها ليتبين لنا التوجهات العامة وردة أفعال المبحوثين من خلال ما يتطله السلوك المدني والتحلي بالمسؤولية الاجتماعية في علاقتهم مع محيطهم الاجتماعي وكذلك قيمة الانتماء والواجبات والحقوق بالإضافة

للمشاركة الاجتماعية وإسهامها في تنمية وتعزيز المسؤولية الاجتماعية كتعبير واقعي عن تمثل الطالب الجامعي لقيم حب الوطن.

الفرضية الفرعية الثانية:

تم صيغة الفرضية الفرعية الثانية على النحو الآتي: "**لأساليب التنشئة الاجتماعية في الأسرة دور في بناء واتخاذ القرارات لدى الطالب الجامعي**".

الجدول(16): نتائج اختبار T-Test للفرضية الفرعية الثانية

المحور	N	DF	المتوسط الحسابي	الاتجاه	الانحراف المعياري	t	Sig. (2-tailed)
لأساليب التنشئة الاجتماعية التي تتبعها الأسرة دور في بناء واتخاذ القرارات	362	361	61.2	أحيانا	.64711	30.580	.000

يتبين لنا من الجدول أعلاه أن نتائج اختبار ستودنت (T-Test) للفرضية الفرعية الثانية، مع قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري. ما يلاحظ من خلال الجدول أن قيمة المتوسط الحسابي كانت (2.61) وهي تقع في المجال (2.50-3.24). أي في الدرجة (3) أحيانا. بانحراف معياري قدر بـ (0.64) وهو انحراف صغير نسبيا. وبحساب اختبار (T-Test) فقد كانت قيمته (30.580) وبدرجة حرية (361)، وكانت النتائج ذات معنوية، حيث أن القيمة المعنوية (0.000) أقل من القيمة المعيارية (0.05). تؤكد هذه النتائج أن هناك اتجاه عام لدى الطلبة الجامعيين مجال الدراسة الميدانية تؤشر بأن: "**لأساليب التنشئة الاجتماعية التي تتبعها الأسرة دور في بناء واتخاذ القرارات**". بدرجة **أحيانا (المستوي المتوسط)**

وقد اتفقت الدراسة السابقة دور الأسرة في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الأبناء مع دراستنا هاته، ففي الغالب تستخدم الأسرة أساليب التنشئة الاجتماعية السليمة والسوية مع أبناءها من أجل تنمية مسؤولياتهم الاجتماعية ومن الملاحظ أن أغلب إن لم نقل كل أفراد العينة كان مستوى التعليم عند الوالدين لم يتعدى مرحلة التعليم الثانوي إلا أننا نلتمس لديهم وعيا بأهمية المسؤولية الاجتماعية وعملهم على تعليم أبناءهم كيفية اتخاذ قراراتهم الذاتية وبصورة مطلقة لأن أساليب التنشئة الاجتماعية تساهم في تكوين شخصية سوية وفرد صالح متمتع بالمسؤولية الاجتماعية حتى وإن غاب المستوى التعليمي لأباءهم فرغبة هؤلاء تدفعهم إلى محاولة إنشاء فرد يحقق مبتغاهم العلمي.

وهذا ما يتفق مع دراسة باسمة حلاوة حيث تشير هذه الاستنتاجات، إلى أن الوالدين (أفراد العينة) متفقون على الدور التربوي للوالدين في تكوين الأبناء تكويناً اجتماعياً، ولم تظهر فروقات كبيرة في آرائهم حول هذا الدور، سواء أكانوا آباء أم أمهات، وسواء أكانوا من مستويات تعليمية أم اقتصادية مختلفة. مع التركيز على النظام الأسري، والعدالة الوالدية بين الأبناء، والعلاقات الاجتماعية مع الآخرين.

الفرضية الفرعية الثالثة:

لقد تم صياغة الفرضية الفرعية الثالثة على النحو الآتي: **"للقدوة الوالدية دور في ترسيخ قيم إيجابية لدى الطالب الجامعي اتجاه الجامعة".**

الجدول(17): نتائج اختبار T-Test للفرضية الفرعية الثالثة

المحور	N	DF	المتوسط الحسابي	الاتجاه	الانحراف المعياري	t	Sig. (2-tailed)
القدوة الوالدية وترسيخ قيم ايجابية	362	361	17.3	أحيانا	.73477	5.830	.000

يتبين لنا من الجدول أعلاه أن نتائج اختبار ستودنت (T-Test) للفرضية الفرعية الثالثة، مع قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري. ما يلاحظ من خلال الجدول أن قيمة المتوسط الحسابي كانت (3.17) وهي تقع في المجال (2.50-3.24). أي في الدرجة (3) أحيانا. بانحراف معياري قدر بـ (0.734) وهو انحراف صغير نسبيا. وبحساب اختبار (T-Test) فقد كانت قيمته (5.830) وبدرجة حرية (361)، وكانت النتائج ذات معنوية، حيث أن القيمة المعنوية (0.000) أقل من القيمة المعيارية (0.05). تؤكد هذه النتائج أن هناك اتجاه عام لدى الطلبة الجامعيين مجال الدراسة الميدانية تؤشر بأن: **"للقدوة الوالدية دور في ترسيخ قيم إيجابية لدى الطالب الجامعي اتجاه الجامعة".** بدرجة **أحيانا (مستوى متوسط).**

فالقدوة الصالحة تؤتي فوائد تربوية عظيمة في تنشئة الأبناء كتحقيق الانضباط والتوازن واتخاذ القرارات، لذا فإن وجود النموذج المثالي المكتمل "خلقا ودينا وثقافة" هذه كلها أمور تثير الاعتزاز لدى الأبناء بأباءهم لذا فإن القدوة ولاسيما من الوالدين تمد الأبناء بقناعة بأن ما هم عليه هو النموذج والقدوة وهو الأمثل والأفضل الذي يحتذى به، فالأبناء ينظرون إلى آباءهم وأمهاتهم نظرات دقيقة وفاحصة ويتأثرون بسلوكهم دون أن يدروكوا.

فالأبناء أقرب إلى تقليد سلوك الوالدين لأنهم يرون فيهم القدوة والنموذج المثالي، فكل هذه الأشكال من التفاعل الاجتماعي قد تنتقل إلى الأبناء بطريقة شعورية أو غير شعورية، فيصبحون يتصرفون بالشكل نفسه مع الآخرين كما يفعل آباءهم وأمهاتهم وهذا على حد تعبير دراسة "عزوز عبد الناصر".

قدمت نظرية التفاعلية الرمزية والإثنوميتيودولوجية أدوات فكرية تمحورت حول أهمية بناء المعنى والوضعيات من قبل الفاعلين واعتمدت في تحقيقها ذلك على الطرق الإثنوغرافية والملاحظة التجريبية الميدانية، مما سمح بتحليل أكثر واقعية للأسرة[1]، من حيث ماهيتها وطبيعتها وأهدافها.

ولأن نظرية التفاعل الرمزي ترتبط بموقف معين من مواقف الحياة الاجتماعية ولا تسعى إلى فهم المجتمع ككل، ارتأينا ان نفسر بها دور الثقافة الاسرية في تنمية المسؤولية الاجتماعية، وتقوم هته النظرية على عدة مفاهيم أساسية وهي الرموز والمعاني والتوقعات والسلوك والأدوار والتفاعل، فعند التطرق للثقافة الاسرية على أنها عملية تفاعل بين فردين او اكثر يلتقيان حول موضوع أو مشكلة معينة ويتم نقل الافكار والمعلومات بينهما من خلال رموز معينة بهدف الوصول إلى اتفاق أو تقارب وجهات النظر، ننطلق من فكرة هربرت ميد الذي أوضح أن "الأنا" لا يتواجد إلا في التفاعلات الاجتماعية وعن طريقها، وأن عملية التفكير في حد ذاتها ذات طبيعة تفاعلية لأن مصدرها هو التبني التدريجي للاتجاه "وجهة نظر الآخر نحونا" فهناك فعل اجتماعي فقط يستدعي مشاركة أو أكثر لحدوث عملية التفاعل، فالفعل الاجتماعي ينجز من قبل فاعل اجتماعي انطلاقا من الموقف الذي تحدث فيه ردود الافعال المستقبلية من تصرفات الآخرين، وما يتوقع اثارته في فهم الآخرين، فالإشارة المرسلة من قبل المرسل تفهم من اشارة المستقبل (رجع الصدى) كدليل على المعنى القائم من هته العملية الاتصالية، ففي تحليلات ميد لا تحضر مفاهيم التفاعل فحسب وإنما البناء المشترك للمعنى ومفاهيم النسق وخاصة التغذية الرجعية المتوقعة، فكان هنالك ضرورة لربط السلوك الكامن بأشكال السلوك الظاهرة[2] وتؤدي الاسرة مهامها وتستمر في البقاء بسبب قدرة الفاعلين على استخدام السلوك الرمزي، اذن فالأسرة في ضوء نظرية التفاعلية الرمزية هي شبكة من الافعال الفردية والتفاعلات بين الافراد وبالتالي يتطلع كل فرد الى إنجاز الدور المتوقع منه.

[1] – عبد الكريم غريب: سوسيولوجيا التربية، منشورات عالم التربية، الدار البيضاء، المغرب، 2009، ص 72.

[2] – محمود عودة: أسس علم الاجتماع، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص 92.

4- النتائج العامة للدراسة في ضوء التوجه النظري للدراسة (نظرية الدور الاجتماعي):

لقد انطلقت الدراسة الحالية من مجموعة من التساؤلات تدور حول الثقافة الأسرية ودورها في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الطالب الجامعي، وكان طلبة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة المسيلة مجالا للدراسة الميدانية. وللإجابة على التساؤلات المطروحة على مستوى إشكالية الدراسة تم صياغة فرضية عامة وثلاثة فرضيات فرعية. تحاول الدراسة من خلال الفرضية الفرعية الأولى تقدير مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى الطالب الجامعي كمرحلة أولى، وفي الفرضية الفرعية الثانية تحاول الدراسة اختبار ما إذا كان للأساليب التي تتبعها الأسرة في التنشئة الاجتماعية دور في بناء واتخاذ القرارات لدى الطالب الجامعي، وفي الفرضية الفرعية الثالثة والأخيرة في الدراسة تحاول الدراسة اختبار ما إذا كان للقدوة الوالدية دور تكوين قيم إيجابية لدى الطالب.

تم جمع البيانات من الميدان باستخدام أداة الاستبيان كأداة رئيسية، وقد شملت عينة الدراسة (362) طالب من مختلف أقسام الكلية تم اختيارهم عن طريق العينة العشوائية البسيطة، بعدها تم تفريغ البيانات وتحليلها من خلال استخدام المقاييس الإحصائية المناسبة لذلك والمتمثلة في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار ستودنت (T-Test) لمعرفة ما إذا كانت النتائج المتوصل إليها ذات معنوية.

بالنسبة لتقدير مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى الطالب الجامعي، فقد كشفت نتائج الدراسة الميدانية بوجود اتجاه عام لدى الطلبة الجامعيين للإحساس والشعور بالمسؤولية الاجتماعية بمستوى استجابة "أحيانا". وهو تقدير في المستوى المتوسط. وهذا بشكل عام، وبشيء من التفاصيل؛ فإن مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الدراسة تضمن أبعادا للمسؤولية هي: المسؤولية الفردية، والمسؤولية اتجاه الأسرة، والمسؤولية اتجاه المجتمع، والمسؤولية اتجاه الوطن. في المستوى المرتفع يهتم الطلبة الجامعيين بتخصيص أوقات للتثقيف الذاتي، وتعتبر مناقشة أسرهم لقضايا المجتمع من المسائل المحببة إليهم، وتظهر مظاهر تحمل المسؤولية المحافظة على الثروات الطبيعية. كما يسعون إلى التخطيط لمستقبلهم، ويعد هذا شعورا بمقدار المسؤولية التي عليهم تحملها كأعضاء فاعلين في المجتمع. وبالنسبة للمسؤولية الاجتماعية اتجاه الأسرة فدائما ما يساهم الطالب الجامعي في حل مشكلات أسرته، وينفق عليها ان استدعت الضرورة لذلك. ولما كان المسجد كمؤسسة دينية وتربوية وثقافية واجتماعية لديها دور بالغ الأهمية في معالجة قضايا المجتمع؛ فإنّ طلاب الجامعة

دائما ما يسعدون بمناقشة المسجد لقضايا المجتمع في دروس وخطب الجمعة، كما يهتمون بمتابعة أخبار مجتمعهم من خلال وسائل الاعلام المختلفة. وكشعور بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع المحلي والمنطقة التي يقطنون بها؛ فإن الطلبة دائما ما يشاركون في اعمال تخدم المنطقة، وكمسؤولية اتجاه الاخرين من الأصدقاء والزملاء فإن الطلبة يعملون على المساهمة في حل مشكلات زملائهم. وتعتبر قيم مثل: الاعتزاز بالوطن، والافتخار بكفاحه وانتصاراته، والتعاون وبذل الجهود من أجل خدمته. من جوانب المسؤولية ذات الاستجابة المرتفعة لدى الطلبة الجامعيين، وهو ما يعكس شعورا عاليا بالمسؤولية اتجاه الوطن.

وفي المستوى الثاني المتوسط من المسؤولية الاجتماعية؛ فإن الطلبة الجامعيين لديهم حب للمشاركة في أعمال خدمة المجتمع والحملات التوعوية، ومساعدة أجهزة الدولة وامدادها بالمعلومات في حالة المخاطر. ولم يكن بالنسبة لهم شعار الغاية تبرر الوسيلة ذات مستوى مهم يخضع لصفة الديمومة وهذا يعد مؤشرا على تقدير الظروف والأحوال لتحقيق الأهداف.

وإضافة إلى ما سبق تظهر المسؤولية الاجتماعية لدى الطلبة الجامعيين في نواحي شتى من الحياة الاجتماعية: تظهر في الاحترام، ومساعدة الغير، والمشاركة في أعمال نظافة الحي، وتجنب اللجوء الى الأساليب غير المشروعة في تحقيق الأهداف.

أما بالنسبة ما إذا كان للأساليب التي تتبعها الأسرة في التنشئة الاجتماعية دور في بناء واتخاذ القرارات لدى الأبناء، والطالب الجامعي عينة ذلك، فقد كشفت نتائج الدراسة الميدانية وفي المستوى المرتفع من التقدير، وجود حرص لدى الأسر على تشجيع أبنائها على ضرورة الالتزام بنظام الجامعة، وتعريفهم بواجباتهم اتجاه النفس والغير، واحترام النظام والآداب العامة في المجتمع، كما تسعى الأسر إلى تلبية احتياجات أبنائها. وكشعور متزايد لدى الأسر بالمسؤولية اتجاه الأبناء؛ فإنها تسعى إلى توفير الحماية لهم حتى في الحالات التي تستدعي تدخلهم من خلال الامداد بالمعلومات المتعلقة بالتجاوزات الموجودة في المجتمع كالتبليغ عن مروجي المخدرات.

وتأتي عملية تشجيع الأسر أبنائها على المشاركة في الاعمال الخيرية كالتبرع بالدم مثلا، ومراقبة سلوكهم، وزيارة الأقارب نيابة عنهم، والخشية على الأبناء من التبليغ عن التجاوزات الموجودة في المجتمع كتلاعب التجار بالأسعار في المستوى الثاني من الأهمية. والملاحظة الفارقة التي يمكن الإشارة اليها في هذا السياق، ان خشية الاسر على أبنائها من جراء التبليغ عن مروجي المخدرات أخذت مستوى الحرص والتشديد والديمومة، بينما التبليغ

عن التجار جاءت الخشية والحذر في المستوى الثاني، وبالتالي هناك إدراك متباين لمستويات الخطر وتحمل المسؤولية. وبالنسبة للأعمال التطوعية ومسؤولية الأبناء في توجيه الأفراد في خدمة المجتمع، والمشاركة في المناسبات الاجتماعية، والتبرع بالمال ومساعدة المحتاجين؛ فإنّ الأسر نادرا ما تمنعهم من ذلك أو لا تمنعهم أبدا كما لوحظ سابقا.

وأخيرا وفيما يتعلق بدور القدوة الوالدية في ترسيخ قيم إيجابية اتجاه الجامعة، ففي المستوى الأول المرتفع؛ فإن الطلبة الجامعيين يعتبرون أنفسهم ايجابيين مثل والديهم في الاسرة، ويسدون النصيحة لزملائهم في الجامعة تماما مثلما يفعل والديهم، كما يلتزمون بالنظام الداخلي للجامعة ويحافظون عليها، كما يعتبر النجاح والانتقال الى الدراسة في الجامعة كهدف اقتداء بالتوجيهات والنصائح التي كان يقدمها آبائهم وأمهاتهم، لذا ينظرون لنجاحهم وكأنه نجاح والديهم. وكجانب من القدرة على المبادرة والايجابية في التعامل؛ فإن الطلبة يؤكدون على قدرتهم في حل مشكلاتهم ومواجهة الصوبات التي تواجههم.

وفي المستوى الثاني من الاستجابة المتوسطة)؛ فإن الطلبة أحيانا ما يتحاورون مع والديهم حول الأشياء التي تعجبهم في الجامعة، فليس كل أمور الجامعة بتفاصيلها هي ذات أهمية بالنسبة للأسرة، وربما مع التغير الاجتماعي الذي شهده المجتمع الجزائري والاختلال الذي يظهر في سوق العمل، فلم تعد النظرة للجامعة إيجابية بالتمام، ولم تعد الجامعة في جميع الحالات من خلال الشهادات التي تمنحها طريقة لتأمين فرصا للعمل، وهذا ما عبر عنه الطلبة الجامعيين، وربما يعد التغيب وعدم الالتزام بحضور المحاضرات بالأمر المهم كثيرا وهذا ما أشرته نتائج الدراسة الميدانية.

تؤكد نتائج الدراسة الميدانية أن الثقافة الأسرية تؤدي دورا في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الأبناء من خلال الأساليب التي تتبعها في التنشئة الاجتماعية والقدوة التي توفرها كنموذج ماثل أمام الأبناء، وإن كان هذا الدور من حيث درجته ومستواه وقع في الاستجابة المتوسطة. إلا أن التحليل الجزئي لأبعاد الثقافة الأسرية والمسؤولية الاجتماعية يكشف عن ذلك الدور الفعال في بعض الجوانب المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية كما سبق ذكره في البداية. ومن دون شك أن الدور الملقى على عاتق الطالب الجامعي يرتبط في أحد جوانبه بالمكانة التي يحتلها، كما يعد وجها للأدوار التي يقوم بها الوالدين من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي سواء بشكل قصدي كما يبدو في أساليب التنشئة

كالتوجيه والنصح والتشجيع والمنع، أو بشكل عرضي كما يبدو من خلال القدوة الوالدية حيث يكتب الفرد الكثير من السلوكيات عن طريق الملاحظة وتكرار السلوك المنمذج.

وإذا ما تم النظر إلى مكونات المسؤولية الاجتماعية فهي بالنسبة للأسرة والمجتمع توقعات ينبغي الإيفاء والالتزام بتحقيقها اما عن منبعها ومصدرها فهي القواعد الاجتماعية للمجتمع التي اكتسبها الفرد عن طريق الضبط الاجتماعي الذي تمارسه الأسرة.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية وذلك بعرض وتحليل البيانات التي تم جمعها بالاستبيان، ثم قمنا بمناقشة نتائج الدراسة الميدانية في ضوء الفرضيات الفرعية والفرضية العامة التي قمنا باختبارها عن طريق تحليل ومناقشة بيانات الدراسة الميدانية، كما تطرقنا في نهاية الفصل إلى النتائج العامة للدراسة الميدانية وعرضنا بعدها بعض الاقتراحات التي قد تستفيد منها الجامعة والطالب في بحوثهم المستقبلية.

خاتمة

خاتمة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها لمعرفة دور الثقافة الأسرية في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الطالب الجامعي، والتي توصلنا من خلالها إلى إثبات الدور الإيجابي لها في تدعيم المسؤولية الاجتماعية لدى الطلبة الجامعيين وبصورة فوق المتوسط، ذلك كون العينة التي اعتمدناها في دراستنا لم تحتوي على مستوى علمي للوالدين برغم ما احتوت على وعيهم بمستقبل أبناءهم ومحاولة توفير الأحسن لهم من تربية وتعليم، وقد لاحظنا أن الطلبة لديهم ذلك الحس المستمد من أسرهم، وذلك ظاهر في الاستجابة فوق المتوسط والتي كانت بغالبية (أحيانا) حول المؤشرات المطروحة في الاستبيان من خلال الفرضيات الفرعية.

ومن أهم ما توصلنا إليه من خلال دراستنا النظرية هو الكشف عن حقيقة مفادها أن الخصائص العامة للمجتمع الجامعي المتمثلة في مظاهر الوعي والثقافة، إضافة إلى تجانس الأفراد من حيث تمثيلهم لأقسام الكلية وتفرغهم للدراسة، وخضوعهم للنظام العام للجامعة هي نتيجة مباشرة لطبيعة البناء الإجتماعي لمجتمع الدراسة، وقد تصادفنا في عملية البحث النظري عدة أبعاد أخرى قد تناولها الباحثون كمصطلح المرونة الأسرية والمشاركة الإجتماعية، ولعل احتواء العينة على طلبة من مناطق الظل وهي المناطق النائية إلا أنهم قد اجتهدوا ودرسوا ووصلوا إلى هرم التعليم وهو التعليم العالي في حين أن الأباء لم يتعدى مستواهم التعليمي بيانات يقرأ ويكتب، لا يقرأ، مستوى التعليم الإبتدائي.

إن المسؤولية الاجتماعية هي تكوين ذاتي يبدأ من الأسرة، هاته الأخيرة تعمل على تنمية الضمير وتقويمه، فهي في النهاية إنتاج اجتماعي يكتسب ويتم تعلمه وتلقينه من المراحل الأولى للتنشئة الاجتماعية، حيث تبدأ بوادرها من خلال اقتداء الأبناء ووعيهم لمسؤولية آباءهم من خلال رعايتهم وتربيتهم وإشباع حاجاتهم المادية والمعنوية، ومن هنا فالمسؤولية تنمو نموا تدريجيا عن طريق التربية والتنشئة الاجتماعية بهدف إعداد مواطن المستقبل يكون واعيا بمسؤوليته التي اكتسبها بطريقة آلية ومباشرة وكبرت معه، لذلك فالجميع يدرك مدى أهمية التنشئة الاجتماعية والقدوة الوالدية في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الأبناء بصفة عامة ولدى الطالب الجامعي بصفة خاصة وقد خرجنا بجملة من النتائج والتوصيات هي:

-ضرورة التعمق والفهم في إدراك الأسرة لدورها في تدعيم وتعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى الأبناء وهذا ما عملت عليه الدراسة وتم إثباته امبريقيا.

-ضرورة زيادة الاهتمام من قبل الباحثين بدراسة الطرق الجديدة المستحدثة لمعرفة قياس المنافع الاجتماعية في أساليب التنشئة الأسرية ولاتي تظهر فيما بعد في تأهيل ناشئة صالحة للمجتمع....

-المسؤولية الاجتماعية هي في الأصل جزء من الوظيفة التربوية للأسرة يتلقاها الأبناء وتستمر نتائجها على الفرد مدى الحياة، فالطفل المتفهم لهذا الطرح هو بمثابة رجل الغد الذي يتم تكوينه على مستوى الأسرة وفق تنشئة سليمة.

-ضرورة تبني الأسرة لثقافة الحوار بأسلوب تربوي وعملية التنشئة من أجل تنمية الأبناء على إبداء رأيهم وفق وجهة نظرهم الخاصة كاختيار تخصصاتهم الجامعية مثلا ووجهة نظرهم في الأعمال التي تعنى بالمواضيع الاجتماعية الراهنة التي تشغل حيزا من الممارسات اليومية.

-ضرورة العمل على إعداد أفراد فاعلين اجتماعيا وذلك بالعمل على تنمية الإحساس بتقدير الذات وتحمل المسؤولية الشخصية.

-ضرورة العمل على ترسيخ المفاهيم والمهارات التي ينبغي على الأبناء تلقيها في الأسرة المهد الأول للتنشئة الاجتماعية من خلال غرس مهارات التواصل ومهارات التعامل مع الآخرين كالتعاون ومهارات حل المشكلات وصنع القرارات وغيرها من المهارات الاجتماعية التي تولد لديهم حسا بالمسؤولية.

-ضرورة تدعيم المؤسسات التربوية بأخصائيين في مجال الأسرة عملهم توجيه الأولياء وإعادة تأهيلهم للمواضيع المستجدة في المجتمع (الإرشاد الاسري).

-رغم تخصص علم الاجتماع الأسري إلا أن المجتمع يفتقر لدوره.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب

1. أدونيس العكره: التربية على المواطنة وشروطها في الدول المتجهة نحو الديمقراطية، دار طليعة للطباعة والنشر، بيروت، دس.

2. إمام مختار حميد وآخرون: تدريس الدراسات الاجتماعية في التعليم العام، مكتبة زهراء الشروق، القاهرة، مصر، 2000.

3. برتراند راسل: التربية والنظام الاجتماعي، ترجمة: سمير عبده، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، دس.

4. بهاء الدين خليل تركية: علم اجتماع العائلي، دار المسيرة، ط1، عمان، الأردن، سنة، 2015.

5. بوتفتوشت، مصطفى، العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة، ط 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

6. تميم محمود فاخوري، الأسرة المسلمة ودورها التربوي في مواجهة الغزو الثقافي، دار النهوج، حلب، سوريا، ط1، 2009.

7. حسان حلاق: مقدمة في مناهج البحث العلمي، ط 1، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، 2010.

8. حسن عبد الله العايد، أثر العولمة في الثقافة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، 2004.

9. حسن موسى عيسى: التربية الأسرية، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، ط1، 2015.

10. حسين أيوب: السلوك الاجتماعية في الإسلام، دار البحوث العربية، الكويت، 1985.

11. حسين عبد الحميد أحمد رشوان: الأسرة والمجتمع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2012.

12. حسين عبد الحميد أحمد رشوان: العلمانية والعولمة، مركز الإسكندرية للكتاب، بدون طبعة الأزارطة، القاهرة، 2005.

13. حسين عبد الحميد رشوان: الأسرة والمجتمع دراسة في علم الاجتماع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.

14. حليم بركات: المجتمع العربي المعاصر، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط6، سنة 1998.

15. در محمد الأنصارى: قياس سمات الشخصية، دار الكتاب الحديث، ط1، الكويت، 2000، ص 114.

16. سامية حسن الساعاتي، الثقافة والشخصية، بحث في علم الاجتماع الثقافي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1993.

17. سعيد سبعون، حفصة جرادي: الدليل المنهجي في كتابة المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012.

18. سعيد محمد عثمان: الاستقرار الأسري وأثره على الفرد والمجتمع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.

19. سميرة أحمد السيد، الأسس الاجتماعية للتربية، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004.

20. السويدي محمد: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ط 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون السنة.

21. سيد أحمد عثمان: المسؤولية الاجتماعية، دراسة نفسية اجتماعية، مكتبة الأنجلو المصلية، القاهرة، مصر، 1973.

22. السيد سابق: فقه السنة، دار الفتح للإعلام العربي، مصر، طبعة مصححة ومنقحة، المجلد الثاني، 1999.

23. صالح حسن الداهري: أساسيات الإرشاد الزواجي والأسري، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2008.

24. صلاح الدين شروخ: علم الاجتماع التربوي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004.

25. عبد الباسط محمد الحسين: أصول البحث الاجتماعي، ط1، مكتبة وهبة، القاهرة، 1990.

26. عبد الرحمن العيسوي: سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 1985.

27. عبد الكريم غريب: سوسيولوجيا التربية، منشورات عالم التربية، الدار البيضاء، المغرب، 2009.

28. عبد الله مجيدل: التربية المدنية دراسة في أزمة الانتماء والمواطنة في التربية العربية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2008.

29. عبد الهادي الجوهري: اسس علم اجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2000.

30. عبد الواحد محمد علي: رؤية المؤسسة المدرسية ورسالتها –دليل الممارسات المتميزة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1999.

31. عثمان سيد أحمد: المسئولية الإجتماعية والشخصية المسلمة: دراسة نفسية تربوية، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1986.

32. علي بن سعد الماجد: دور المعلم في توظيف المقررات الدراسية لتنمية الانتماء الوطني، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 2007.

33. فايز مراد دندس، علم إجتماع التربوي بين التأليف والتدريس، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية 2002.

34. كونسانس فوستر: تربية الشعور بالمسؤولية عند الأطفال، ترجمة: خليل كامل إبراهيم، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، دس.

35. مجد الدين محمد يعقوب الفيروز آبادي: القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، ط8، بيروت، 2005.

36. محمد أحمد غنيم: دراسة في أنتربولوجيا الحضرية، الإسكندرية، مصر، دار المعرفة الجامعية، 1987.

37. محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.

38. محمد سيد فهمي: المسؤولية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ط1، 2014.

39. محمد عبيدات وآخرون: منهجية البحث العلمي، القواعد والمراحل والتطبيقات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.

40. محمد فلاق: المسؤولية الاجتماعية لمنظمات العمال، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

41. محمد ناصر الدين الألباني: سلسلة الأحاديث الصحيحة، المجلد أ/3، رقم: 1113، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، 2003.

42. محمود عودة: أسس علم الاجتماع، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، دت.

43. محمود ممد الناكوع: الثقافة: الانحطاط والنهوض (التأملات في الواقع العربي) الطبعة الأولى، لندن، 1996.

44. معتز الصابوني: علم الاجتماع التربوي، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2006.

45. المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الوطنية، ط4، جمهورية مصر العربية، 2004.

46. موريس أنجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية تدريبات عملية، ترجمة: بوزيد صحراوي وآخر، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006.

47. نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات، رؤية مستقبلية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2001.

48. نجاتي محمد عثمان، الحديث النبوي وعلم النفس، دار الشروق، بيروت، 2002.

49. نخبة من المتخصصين: علم اجتماع الأسرى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة، مصر، 2009.

المذكرات والاطروحات

50. أبو الفتوح بوهريرة: قيم المواطنة وعلاقتها بتعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى الطالب الطالب الجامعي دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة محمد خيضر بسكرة، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014.

51. باسمة حلاوة: "دور الوالدين في تكوين الشخصية الاجتماعية عند الأبناء، دراسة ميدانية في مدينة دمشق"، في: مجلة جامعة دمشق، المجلد27، العد3 و4، 2011.

52. بهتون نصر الدين: منظومة القيم في المجتمع وأثرها على الأسرة الجزائرية وظيفيا، دراسة تحليلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص: علم الاجتماع العائلي،

إشراف مصطفى حوفي، جامعة باتنة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، 2017/2016.

53. جليط ماجدة: دراسة سوسيولوجية حول الأسرة وعلاقتها بالعنف المدرسي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الثقافي، قسم علم الاجتماع الثقافي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2008/2007.

54. جميل محمد قاسم، فعالية برنامج إرشادي لتنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية، بحث مقدم استكمالا لمتطلبات اللحصول على درجة الماجستير في علم النفس/ إرشاد نفسي، الجامعة الإسلامية، غزة، 1429هـ-2008م.

55. عائشة بن قطيب: التحضر والتغير بناء الأسرة الجزائرية، تحليل سوسيولوجي رسالة ماجيستير تخصص علم الاجتماع الحضري، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1993.

56. عبد السلام سليمة: التحضر الصناعي بالوسط الريفي ومشكلاته الاجتماعية -مصنع الإسمنت بحمام الضلعة نموذجا-، أطروحة مقدمة بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص: ديموغرافيا حضرية، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين -سطيف 2، 2018/2017.

57. عزوز عبد الناصر، التنشئة الاجتماعية الأسرية والادمان على المخدرات، دراسة ميدانية على عينة من المدمنين الخاضعين للعلاج بمركز فرانز فانون البليدة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، 2005.

58. عهود بنت ناصر بن عبيد: دور الأسرة في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى أبناءها، دراسة مطبقة على عينة من طلاب وطالبات جامعة الملك سعود، دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير الخدمة الاجتماعية، جامعة الملك سعود، كلية الآداب، قسم الدراست الاجتماعية، 2015.

59. ميسون محمد عبد القادر: التفكير الأخلاقي وعلاقته بالمسئولية الاجتماعية وبعض المتغيرات لدى طلبة الجامعة الإسلامية بغزة، رسالة قدمت استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير (بحث تكميلي) في الإرشاد النفسي -قسم علم النفس بكلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009م-1430هـ.

60. نادية لعبيدي: المكانة الاجتماعية للمسن في الأسرة الجزائرية، دراسة ميدانية لعينة من مسني بلدية عين توتة، مذكرة مكملة لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع تخصص

عـائلي، إشـراف حـروش رابـح، جامعـة الحـاج لخضـر، باتنـة، كليـة العلـوم الاجتماعيـة والإسلامية، قسم علم الاجتماع والدموغرافيا، 2008-2009.

المجلات والملتقيات

61. جاكاريجا كيتا: المناهج التعلمية ودورها في تعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة التعليم العالي، مجلة العلوم النفسية والتربوية، ع 2/3، جامعة السلطان زين العابدين (**UniSZA**)، ماليزيا، 2016.

62. وردة لعمور: الأسرة الجزائرية وجدلية القيم الاجتماعية، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، ع 2015/10.

63. العربي فرحاتي: التربية على القيم بين الوظيفة التسلطية والوظيفة التوجيهية، مجلة عالم التربية، العدد 21، منشورات عالم التربية، المغرب، 2012.

64. نزار عبد المجيد البرواري لحسن عبد الله باشيوة، تكامل دور المؤسسات المجتمعية في ترسيخ قيم التعليم والمواطنة والرفهية للجميع، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 46، دون بلد النشر، 2010.

65. توبى لحسن: أي كفاية لمواطنة مدرسية، مجلة عالم التربية، مطبعة النجاح الجديدة، المجلد 2004، عدد 15، المغرب، (31 ديسمبر/كانون الأول 2004).

66. أحمد زايد: المواطنة والمسؤولية الاجتماعية مدخل نظري، المؤتمر السنوي الحادي عشر للمسؤولية الاجتماعية والمواطنة أيام 16-19 مايو 2009، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2010.

المعاجم والقواميس

67. ابن منظور أبي الفضل جمال الدين بن مكرم: لسان العرب، تحقيق عبد الله على الكبير وآخرون، دار المعارف، مصر، باب الهميزة "أسر".

68. إبراهيم مصطفى وآخرون: المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية، الجزء الأول والثاني، تركيا، بدون تاريخ.

69. أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1982.

70. مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، ط1، مجمع اللغة العربية، القاهرة، مصر، 1989.

المواقع الإلكترونية

71. http://www.hrdiscussion.com

الملاحق

الملحق رقم 01:

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

استمارة استبيان

في اطار انجاز أطروحة التخرج لاستحقاق درجة الدكتوراه في علم الاجتماع تخصص سوسيولوجيا المؤسسة التربوية، ومساهمة في اثراء الموضوع نتقدم اليكم بهته الاستمارة راجين منكم الاجابة عنها بكل صراحة وامانة، علما ان المعلومات الوارد ذكرها محفوظة ولا تستعمل الا لغرض علمي وشكرا.

موضوع الدراسة: الثقافة الاسرية ودورها في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الطالب الجامعي دراسة ميدانية على طلبة كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بجامعة محمد بوضياف المسيلة

إعداد: ديلمي راوية **المشرف: أ.د/ عزوزعبد الناصر**

محور البيانات الشخصية :

1-الجنس: - ذكر ( ) - أنثى( )

2-السن : ( ).

3- تخصصك الجامعي :

4-عدد افراد الاسرة : اقل من 2 ( ) من 2 – 4 ( ) من 5 – 6 ( ) اكثر من 6 ( )

5-ترتيبك بين افراد اسرتك : الاكبر سننا ( ) الاوسط ( ) الاصغر ( ) الوحيد ( )

6-المستوى التعليمي للاب :

7-مهنة الاب :

8-المستوى التعليمي للام :

9-مهنة الام :

المحور الثاني : تنمية المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر الطالب

العبارة	دائما	احيانا	نادرا	ابدا
10- يسعدك ان تناقش مشاكل المجتمع في درس الجمعة				
11- تشعر بالاعتزاز عندما تتحدث عن وطنك				
12- تساعد زملاءك في حل مشاكلهم				
13- تستعمل وسائل التواصل الاجتماعي في التوعية بظواهر المجتمع كالتدخين والمخدرات				
14- تفتخر بكفاح وانتصارات بلدك				
15- تتجاهل نظافة حيك مادام منزلك نظيف				
16- تحب الاشتراك في تنظيم العمل بمؤسسة تقدم خدماتها للمجتمع				
17- مناقشة اسرتك للموضوعات المتعلقة بمجتمعك محببة لك				
18- تحب المشاركة في اعمال تخدم المنطقة التي تعيش فيها				
19- تخصص وقتا لتثقيف نفسك				
20- تتابع اخبار مجتمعك في وسائل الاعلام المختلفة				
21- تؤمن بالمثل القائل انا ومن بعدي الطوفان				
22- حينما تتطلب مصلحتك الغش فانك تلجا اليه				
23- تشارك في مصاريف الاسرة اذا سمحت لك الظروف				
24- شعارك الغاية تبرر الوسيلة				
25- تتهرب اذا طلب منك احد المساعدة				
26- اذا صدمت سيارة شخصا وهربت فانك تحاول اخذ رقمها				
27- تتعاون مع موظف الاحصاءات حينما يطلب المساعدة في اخذ المعلومات لخدمة الوطن				
28- اذا وجدت صنبور الماء مفتوح فانك تغلقه				
29- عند وقوفك في الطابور فانك تتجاوز دورك				
30- تساهم في حل مشكلات اسرتك				
31- تسعى للتخطيط لمستقبلك				

- المحور الثالث : لأساليب التنشئة الاجتماعية التي تتبعها الاسرة دور في بناء واتخاذ القرارات

العبارات	دائما	احيانا	نادرا	ابدا
32 –تشجعك اسرتك على الالتزام بأنظمة الجامعة				
33 –تشجعك اسرتك على ثقافة التبرع بالدم				
34- تشجعك اسرتك على المشاركة في الجمعيات الخيرية				
35- تمنعك اسرتك من المشاركة في الاعمال التطوعية				
36- تمنعك اسرتك من توجيه الافراد للنظافة العامة				
37- تمنعك اسرتك من التبرع بالمال للمحتاجين				
38- تتجاهل اسرتك مساعدتك للمسنين				
39 – لا تحبذ اسرتك حضورك للمناسبات الاجتماعية كالعزاء مثلا				
40- تتجاهل اسرتك متابعتك اخبار الساحة المجتمعية .				
41- تحثك اسرتك عن التبليغ عمن يتعامل بالرشوة الا اذا كان من اقاربك				
42- تحثك اسرتك على توجيه من يعبث بالممتلكات العامة الا اذا كان من اقاربك				
43- اذا كان احد اقاربك يشغل اطفال دون السن القانوني وبطريقة غير قانونية فإن اسرتك تطلب منك التستر عليه				
44- اسرتك لا توافق على قبول مشاركتك في الاعمال التطوعية الا في جمعيات تعرفها				
45- توجهك اسرتك حينما ترمي النفايات في مكان غير مخصص لها				
46 توضح لك اسرتك واجباتك تجاه نفسك				
47- تطلب منك اسرتك عدم ازعاج الجيران				
48- تقوم اسرتك بزيارة اقاربك نيابة عنك				
49- تخاف عليك اسرتك من التبليغ عن التجار الذين يتلاعبون بالأسعار				
50- تخاف عليك اسرتك من التبليغ عن مروجي المخدرات				
51- تلبي لك اسرتك كل حاجاتك				
52- يقوم والديك بمراقبة ما تقوم به				
53- انت راض عن علاقتك بأسرتك				

– المحور الرابع : للقدوة الوالدية دور في ترسيخ قيم ايجابية تجاه الجامعة

العبارات	دائما	احيانا	نادرا	ابدا
54- اختيارك للتخصص اسوة بأحد الوالدين				
55- تتحاور مع والديك حول الاشياء التي تعجبك في الجامعة				
56- يطلب منك والداك المساعدة في حملات النظافة في الجامعة				
57- محافظ على حضورك المحاضرات				
58- تلتزم بالنظام الداخلي للجامعة				
59- ترى ان الجامعة مصدر للشهادة وفرصة للعمل مستقبلا				
60- تعتبر الجامعة هدفا حققته				
61- نجاحك في الدراسة لأجل والديك				
62- واجبك نحو الجامعة المحافظة عليها				
63- تساهم في النصيحة وتغيير سلك زملاءك الطلبة				
64- نظرتك للجامعة ايجابية				
65- انت ايجابي في حياتك				
66- تجد حلا لمشاكلك				
67- لديك القدرة على مواجهة صعوبات الجامعة والتغلب عليها				

تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير،،

الملحق رقم 02

المرسوم التنفيذي رقم 85-169

ـ وبمقتضى القانون رقم 84 ـ 05 المؤرخ فى 4 ربيع الثانى عام 1404 الموافق 7 يناير سنة 1984 والمتضمن تخطيط مجموعة الدارسين فى المنظومة التربوية،

ـ وبمقتضى المرسوم رقم 66 ـ 43 المؤرخ فى 27 شوال عام 1385 الموافق 18 فبراير سنة 1966 والمتضمن وضع المدرسة العليا للتجارة بالجزائر العاصمة، تحت سلطة وزير التربية الوطنية،

ـ وبمقتضى المرسوم رقم 83 ـ 543 المؤرخ فى 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن القانون الاساسى النموذجى للمعهد الوطنى للتعليم العالى،

يرسم مايلى :

المادة الاولى : تخضع المدرسة العليا للتجارة بالجزائر العاصمة لاحكام المرسوم رقم 83 ـ 534 المؤرخ فى 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن القانون الاساسى النموذجى للمعهد الوطنى للتعليم العالى.

المادة 2 : يتكون مجلس التوجيه للمدرسة العليا للتجارة بالجزائر العاصمة، بعنوان أهم القطاعات المستخدمة، من :

ـ ممثل وزير التجارة،
ـ ممثل وزير المالية،
ـ ممثل وزير الداخلية والجماعات المحلية،
ـ ممثل وزير الصناعات الخفيفة.

المادة 3 : تلغى الاحكام المخالفة لهذا المرسوم.

المادة 4 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 29 رمضان عام 1405 الموافق 18 يونيو سنة 1985.

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 85 ـ 169 مؤرخ فى 29 رمضان عام 1405 الموافق 18 يونيو سنة 1985 يتضمن انشاء معهد وطنى للتعليم العالى فى الميكانيكا بالمسيلة.

ان رئيس الجمهورية،

ـ بناء على تقرير وزير التعليم العالى،

ـ وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 111 ـ 10 و 152 منه،

ـ وبمقتضى القانون رقم 84 ـ 05 المؤرخ فى 4 ربيع الثانى عام 1404 الموافق 7 يناير سنة 1984 والمتضمن تخطيط مجموعة الدارسين فى المنظومة التربوية،

ـ وبمقتضى المرسوم رقم 83 ـ 543 المؤرخ فى 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن القانون الاساسى النموذجى للمعهد الوطنى للتعليم العالى،

يرسم مايلى :

المادة الاولى : ينشأ بالمسيلة معهد وطنى للتعليم العالى فى الميكانيكا، يخضع لاحكام المرسوم رقم 83 ـ 543 المؤرخ فى 24 سبتمبر سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 2 : يتكون مجلس التوجيه للمعهد الوطنى للتعليم العالى فى الميكانيكا بالمسيلة، بعنوان أهم القطاعات المستخدمة، من :

ـ ممثل وزير الصناعة الثقيلة،
ـ ممثل وزير الصناعات الخفيفة،
ـ ممثل وزير التكوين المهنى والعمل،
ـ ممثل وزير التعمير والبناء والاسكان.

المادة 3 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 29 رمضان عام 1405 الموافق 18 يونيو سنة 1985.

الشاذلى بن جديد

الملحق رقم 03:

المرسوم التنفيذي رقم 81-278

المادة 10 : تختص الادارة المركزية فى وزارة الداخلية (المديرية العامة للجماعات المحلية)، فى اطار تسيير مهن متصرفى المصالح البلدية، بالاعمال التى تتعلق بما يأتى :

- التعيينات ،
- حركات الانتقال ،
- الاوضاع ،
- الترقيات على اختلاف أنواعها ،
- العقوبات من الدرجة الثانية ،
- انهاء المهام.

المادة 11 : يختص كل رئيس مجلس شعبى بلدى معنى بأعمال التسيير غير الواردة فى المادة 10 أعلاه، بما فى ذلك أعمال التسيير المحاسبى.

غير أن التدابير الواردة فى المادتين 58 و 59 من الامر رقم 66 ـ 133 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 المشار اليه أعلاه، يبت فى شأنها الوالى المعنى بقرار.

الباب الخامس
أحكام انتقالية

المادة 12 : يدرج الموظفون التابعون لاسلاك الكتاب العامين للبلديات التى يفوق عدد سكانها 60.000 نسمة، قصد التأسيس الاولى للسلك المنشأ بهذا المرسوم.

المادة 13 : يوظف متصرفو المصالح البلدية حسب الآتى خلافا لاحكام الفقرتين 2 و 3 من المادة 4 ولمدة 3 سنوات ابتداء من تاريخ نشر هذا المرسوم :

أ) بناء على الشهادة من بين المترشحين البالغين من العمر 35 سنة على الاكثر، الحائزين شهادة الليسانس فى الحقوق والعلوم الاقتصادية والعلوم المالية أو التجارة أو على شهادة معترف بمعادلتها،

ب) عن طريق الامتحان المهنى المخصص للملحقين الاداريين المرسمين، البالغين من العمر 45 سنة على الاكثر الذين قضوا 5 سنوات خدمة فعلية بهذه الصفة.

المادة 14 : تلغى أحكام المرسوم رقم 68 ـ 215 المؤرخ فى 3 ربيع الاول عام 1388 الموافق 30 مايو سنة 1968 والمرسوم رقم 71 ـ 243 المؤرخ فى 2 شعبان عام 1391 الموافق 22 سبتمبر سنة 1971.

المادة 15 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 19 ذى الحجة عام 1401 الموافق 17 أكتوبر سنة 1981.

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 81 ـ 278 مؤرخ فى 19 ذى الحجة عام 1401 الموافق 17 أكتوبر سنة 1981 يتضمن انشاء مدرسة للتكوين فى التسيير والتقنيات الحضرية.

ان رئيس الجمهورية ،

ـ بناء على تقرير وزير الداخلية ،

ـ وبناء على الدستور، لاسيما المادة 111 ـ 10 منه،

ـ وبمقتضى الامر رقم 66 ـ 133 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الاساسى العام للوظيفة العمومية، المعدل والمتمم ،

ـ وبمقتضى الامر رقم 67 ـ 24 المؤرخ فى 7 شوال عام 1386 الموافق 18 يناير سنة 1967، المعدل والمتمم والمتضمن القانون البلدى ،

ـ وبمقتضى الامر رقم 69 ـ 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 المعدل والمتمم، والمتضمن قانون الولاية،

ـ وبمقتضى الامر رقم 71 ـ 78 المؤرخ فى 15 شوال عام 1391 الموافق 3 ديسمبر سنة 1971 المعدل،

والمتضمن تحديد الشروط المتعلقة بتخصيص المنح الدراسية والمرتبات المسبقة ورواتب التمرين،

ـ وبمقتضى المرسوم رقم 66 ـ 145 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتعلق بتحرير ونشر بعض القرارات ذات الطابع التنظيمى أو الفردى التى تهم وضعية الموظفين،

ـ وبمقتضى المرسوم رقم 66 ـ 150 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتعلق بنظام بعض الأوضاع الخاصة بالموظفين،

ـ وبمقتضى المرسوم رقم 66 ـ 151 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمحددة بموجبه الاحكام المطبقة على الموظفين المتمرنين،

ـ وبمقتضى المرسوم رقم 69 ـ 52 المؤرخ فى 25 صفر عام 1389 الموافق 12 مايو سنة 1969 والمتضمن التدابير المخصصة لتسيير التكوين والاتقان للموظفين وأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية،

ـ وبمقتضى المرسوم رقم 71 ـ 287 المؤرخ فى 15 شوال عام 1391 الموافق 3 ديسمبر سنة 1971 والمتضمن تحديد مبلغ الاجرة المسبقة لتلاميذ مؤسسات التعليم العالى ومعاهد التقنولوجيا والمدارس المتخصصة،

ـ وبمقتضى المرسوم رقم 72 ـ 131 المؤرخ فى 25 ربيع الثانى عام 1392 الموافق 7 يونيو سنة 1972 والمتضمن تحديد مرتب مديرى المؤسسات العمومية،

ـ وبمقتضى المرسوم رقم 76 ـ 39 المؤرخ فى 20 صفر عام 1396 الموافق 20 فبراير سنة 1976 والمتضمن اعادة تنظيم الادارة المركزية لوزارة الداخلية، المعدل بموجب المرسوم رقم 78 ـ 136 المؤرخ فى 10 يونيو سنة 1978،

يرسم مايلى :

الباب الاول
احكام عامة

المادة الاولى : تنشأ مدرسة تسمى «مدرسة التكوين فى التسيير والتقنيات الحضرية» وهى مؤسسة عمومية ذات طابع ادارى تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالى، وتدعى فى صلب النص «المدرسة».

المادة 2 : توضع المدرسة تحت وصاية وزير الداخلية.

ويكون مقرها فى المدية.

المادة 3 : تتولى مدرسة تكوين الموظفين العاملين الذين يدعون للعمل فى المصالح التقنية البلدية، وتحسين مستواهم.

كما تتولى تكوين موظفى تسيير الجهاز الاقتصادى البلدى وتحسين مستواهم.

المادة 4 : تجمع المدرسة وتحلل جميع الوثائق اللازمة لاحتياجاتها الخاصة ولاحتياجات الجماعات المحلية، فى اطار التبادل فى ميدان التسيير والتقنيات الحضرية.

وتشارك أيضا قصد توفير احتياجاتها التربوية، فى جميع الاشغال والدراسات التى تقوم بها الجماعات المحلية.

المادة 5 : يدير المدرسة مدير يساعده مدير للدراسات والتداريب وكاتب عام.

المادة 6 : يعين وزير الداخلية مدير المدرسة بقرار.

يمثل المدير المدرسة فى جميع أعمال الحياة المدنية، ويتولى تنفيذ ما تسفر عنه مداولات مجلس الادارة.

المادة 7 : يؤسس لدى المدرسة مجلس ادارة، يتكون من :

ـ المدير العام للجماعات المحلية أو ممثله، رئيسا،

ـ المدير العام للتكوين والاصلاح الادارى أو ممثله،
ـ مدير الميزانية والمراقبة بوزارة المالية أو ممثله،
ـ أربع ولاة يعينهم وزير الداخلية،
ـ خمس رؤساء مجالس شعبية بلدية يعينهم وزير الداخلية،
ـ رئيس المجلس الشعبى البلدى لمدينة الجزائر،
ـ مدير المؤسسة،
ـ ثلاثة مدرسين ينتخبهم زملاؤهم،
ـ ممثلين للطلبة ينتخبهما زملاؤهما.

يحضر مدير الدراسات والتداريب والامين العام، اجتماعات مجلس الادارة بصفة استشارية.

المادة 8 : يتداول مجلس الادارة، بناء على تقرير مدير المدرسة، فى ميزانية المدرسة وسيرها وتنظيم الدراسة بها أيضا.

يجتمع مجلس الادارة مرة على الاقل فى السنة باستدعاء من رئيسه.

يضبط الرئيس جدول أعمال الاجتماعات، بناء على اقتراح من مدير المدرسة، ويوقع محضر الجلسات.

يتولى مدير المدرسة أمانة المجلس.

لا تنفذ مداولات المجلس المتعلقة بمشروع الميزانية والتصفية المالية للمؤسسة والقرض والاقتناءات والريوع والهبات، الا بعد موافقة سلطة الوصية عليها فى ظرف شهر على الاكثر بعد اجتماع المجلس.

المادة 9 : يكلف مدير الدراسات والتداريب تحت سلطة مدير المدرسة بتطبيق البرامج وبتنظيم الامتحانات والتداريب ودورات تحسين المستوى.

ويعينه وزير الداخلية بقرار.

المادة 10 : يضطلع الكاتب العام، تحت سلطة مدير المدرسة، بالمسائل الادارية العامة.

ويعينه وزير الداخلية بقرار.

الباب الثانى
نظام الدراسة

المادة 11 : تنشأ لجنة للدراسة والتوجيه فى المدرسة تتكون من :

ـ المدير العام للتكوين والاصلاح الادارى أو ممثله، رئيسا،
ـ المدير العام للجماعات المحلية أو ممثله،
ـ المدير العام للوظيفة العمومية أو ممثله،
ـ مدير المدرسة،
ـ ممثل وزارة الصحة،
ـ ممثل وزارة الرى،
ـ ممثل وزارة الاشغال العمومية،
ـ ممثل الوزارة المكلفة بالتعمير،
ـ أحد الولاة يعينه وزير الداخلية،
ـ رئيسين لمجلسين شعبيين بلديين يعينهما وزير الداخلية،
ـ ثلاثة ممثلين للمدرسين أعضاء فى مجلس الادارة ،
ـ ممثلين للطلبة عضوين فى مجلس الادارة.

ويمكن لجنة الدراسة والتوجيه أن تستدعى أى شخص من شأنه يساعدها فى الميدان التربوى.

المادة 12 : تبدى لجنة الدراسة والتوجيه رأيها فى تنظيم الدراسة والتداريب فى برامج الدراسة.

وتجتمع بناء على استدعاء من رئيسها الذى يضبط جدول الاعمال اعتمادا على اقتراح مدير المدرسة.

المادة 13 : تحدد شروط القبول فى المدرسة ومدة التكوين بقرار مشترك بين وزير الداخلية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية، طبقا للقانون الاساسى الخاص بالسلك المعنى.

المادة 14 : تحدد برامج الدراسة والتعليم بقرار مشترك بين وزير الداخلية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية، بناء على رأى لجنة الدراسة والتوجيه.

ويحدد هذا القرار كيفيات النجاح التام.

المادة 15 : يشمل التكوين الذى يجرى فى المدرسة، دروسا ومحاضرات فى المنهجية وأعمالا تطبيقية وتداريب.

المادة 16 : تفتح المسابقات بقرار من وزير الداخلية.

المادة 17 : يتولى مدير المدرسة مسؤولية سير اختبارات المسابقة.

المادة 18 : تعد لجنة خاصة قائمة المترشحين المقبولين، ثم يضبطها وزير الداخلية بقرار.

المادة 19 : يضبط وزير الداخلية بقرار نظام المسابقات وتشكيل لجانها.

المادة 20 : يلغى نجاح الطلبة فى مسابقة الدخول، بقرار من وزير الداخلية اذا لم يلتحقوا بالمدرسة فى ظرف عشرة أيام من تاريخ الدخول.

ويمكن تمديد هذا الاجل الى ثلاثة أسابيع اذا كان هناك مانع قاهر أثبته الطالب.

المادة 21 : يوضع الطلبة الذين لهم صفة الموظفين المرسمين عند قبولهم فى المدرسة، بقوة القانون، فى حالة انتداب، شريطة أن يقدموا رخصة كتابية تؤشر عليها السلطة التى لها صلاحية تعيينهم، ويستمرون كذلك طوال دراستهم مع صرف النظر عن الشروط الشكلية المحددة فى المادة الاولى من المرسوم رقم 66 ـ 150 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 المشار اليه أعلاه.

المادة 22 : تنظم مراقبة أعمال الطلبة حسب كيفيات يحددها وزير الداخلية بقرار.

المادة 23 : يتعرض الطلبة الذين تكثر غياباتهم أو تطول كيفما كانت الاسباب أو تكون نتائجهم غير كافية الى احدى العقوبات التالية حسب كيفيات يحددها وزير الداخلية بقرار :

1) تكرار السنة،

2) تنزيل الرتبة،

3) الطرد مع تعويض مصاريف نفقات الدراسة أو بدون تعويض.

المادة 24 : يقرر مدير المدرسة السماح بتكرار سنة واحدة فى الدراسة بناء على اقتراح مجلس الاساتذة.

أما التنزيل فى الرتبة أو الطرد النهائى فيبت فيهما وزير الداخلية بقرار.

المادة 25 : يحدد النظام الداخلى للمدرسة بقرار من وزير الداخلية.

المادة 26 : يتعرض الطلبة الذين يكون سلوكهم سيئا أو تتعدد غياباتهم أو يرتكبون مخالفات لاحكام النظام الداخلى، العقوبات التاديبية الاتية :

1) الانذار،

2) التوبيخ،

3) الطرد المؤقت مدة يمكن أن تبلغ أسبوعا يحرم فيه من كل أجر ماعدا المنح العائلية،

4) الطرد النهائى.

وفى الحالات الخطيرة والمستعجلة، يمكن المدير أن يوقف الطالب.

المادة 27 : يستفيد الطلبة عطلا يحدد تاريخها ومدتها بقرار من وزير الداخلية.

المادة 28 : يمثل الطلبة لدى ادارة المدرسة فى المسائل ذات المنفعة الجماعية مندوبان دائمان ومندوبان اضافيان عن سنة دراسية وكل شعبة.

ينتخب المندوبين طلبة الدورة أو الشعبة المعنية.

وكل طالب يتعرض لعقوبة تأديبية يفقد صفة المندوبية، وان اقتضى الامر صفة العضوية فى مجلس الادارة.

ويعوض المندوب المقصى حسب الكيفيات الواردة فى هذه المادة.

المادة 29 : يضبط وزير الداخلية قائمة الطلبة الناجحين بعد استشارة مجلس الاساتذة.

الباب الثالث

النظام المالى

المادة 30 : يعد المدير ميزانية المدرسة ويقدمها لمجلس الادارة للمداولة فى شأنها قبل 30 يونيو على أبعد تقدير.

ثم تقدم الى الوزير الوصى ووزير المالية للموافقة عليها.

تضبط تفاصيل الميزانية بقرار مشترك بين الوزير الوصى ووزير المالية.

المادة 31 : تشتمل ميزانية المدرسة على باب للايرادات وباب للنفقات.

أ) تشمل الايرادات :

1) الاعانات التى تقدمها الدولة والجماعات المحلية والهيئات العمومية،

2) التبرعات والهبات،

3) معاشات الطلبة.

ب) تشمل النفقات :

1) نفقات التسيير بما فى ذلك المرتبات والاجور المسبقة والتعويضات على اختلاف أنواعها،

2) مصاريف التداريب،

3) جميع المصاريف اللازمة لانجاز أهداف المدرسة.

المادة 32 : مدير المدرسة هو الآمر بصرف الميزانية. ويتولى الالتزام بالنفقات والامر بصرفها واعداد سندات القبض فى حدود التقديرات المقررة لكل سنة مالية.

المادة 33 : يسلم المدير، بعد المصادقة على الميزانية، حسب الشروط الواردة فى المادة 30 أعلاه، نسخة للمراقب المالى فى المدرسة.

المادة 34 : يمسك العون المحاسب المعين بقرار من وزير المالية، محاسبة المدرسة تحت سلطة المدير.

المادة 35 : يعد العون المحاسب حساب التسيير كما يشهد أن مبالغ السندات الواجب قبضها والحوالات المرسلة، مطابقة لكتابته.

ويقدم مدير المدرسة هذا الحساب الى مجلس الادارة، مصحوبا بتقرير يحتوى كل التفاصيل والتفسيرات اللازمة عن التسيير المالى فى المدرسة.

ثم يقدم الى موافقة الوزير الوصى ووزير المالية، مشفوعا بملاحظات مجلس الادارة.

المادة 36 : يتولى المراقبة المالية فى المدرسة مراقب مالى يعينه وزير المالية.

المادة 37 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 19 ذى الحجة عام 1401 الموافق 17 أكتوبر سنة 1981.

الشاذلى بن جديد

الملحق رقم 04:

المرسوم التنفيذي رقم 89-49

– وبمقتضى القانون رقم 84 – 05 المؤرخ في 4 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 7 يناير سنة 1984 والمتضمن تخطيط مجموعة الدراسين في المنظومة التربوية،

– وبمقتضى المرسوم رقم 80 – 04 المؤرخ في 17 صفر عام 1400 الموافق 5 يناير سنة 1980 والمتضمن تسمية جامعة الجزائر للعلوم والتقنولوجيا،

– وبمقتضى المرسوم رقم 83 – 544 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن القانون الاساسي النموذجي للجامعة،

– وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 84 – 210 المؤرخ في 21 ذى القعدة عام 1404 الموافق 18 غشت سنة 1984 والمتعلق بتنظيم جامعة هورى بومدين للعلوم والتقنولوجيا وسيرها،

– وبمقتضى المرسوم رقم 86 – 163 المؤرخ في 29 ذى القعدة عام 1407 الموافق 5 غشت 1986 المتمم للمرسوم رقم 84 – 210 المؤرخ في 18 غشت 1984 المتعلق بتنظيم جامعة هوارى بومدين العلوم والتقنولوجيا وسيرها،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : تعدل المادة 2 من المرسوم رقم 94 – 210 المؤرخ في 18 غشت 1984 المذكور أعلاه وتتمم كما يأتي :

– معهد واحد في الهندسة الميكانيكية.

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 5 رمضان عام 1409 الموافق 11 ابريل سنة 1989.

قاصدى مرباح

مرسوم تنفيذى رقم 89 – 48 مؤرخ في 5 رمضان عام 1409 الموافق 11 ابريل سنة 1989 يتضمن انشاء معهد وطني للتعليم العالي في الالكتروتقنية بالمدية.

إن رئيس الحكومة،

– بناء على تقرير وزير التعليم العالي،

– وبناء على الدستور لا سيما المادتان 81 – 4 و 116 منه،

– وبمقتضى القانون رقم 84 – 05 المؤرخ في 4 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 7 يناير سنة 1984 المتضمن تخطيط مجموعة الدارسين في المنظومة التربوية،

– وبمقتضى المرسوم رقم 83 – 543 المؤرخ في 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 المتضمن القانون الاساسي النموذجي للمعهد الوطني للتعليم العالي،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : ينشأ معهد وطني للتعليم العالي في الالكتروتقنية بالمدية، يخضع لاحكام المرسوم رقم 83 – 543 المؤرخ في 24 سبتمبر سنة 1983 المذكور أعلاه ولأحكام هذا المرسوم.

المادة 2 : يشكل مجلس التوجيه التابع للمعهد الوطني للتعليم العالي في الالكتروتقنية بالمدية بعنوان القطاعات الرئيسية المستعملة من :

– ممثل عن وزير الصناعة الثقيلة،

– ممثل عن وزير الطاقة والصناعات البتروكيماوية،

– ممثل عن وزير الصناعات الخفيفة.

المادة 3 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائرفي 5 رمضان عام 1409 الموافق 11 ابريل سنة 1989.

قاصدى مرباح

مرسوم تنفيذى رقم 89 – 49 مؤرخ في 5 رمضان عام 1409 الموافق 11 ابريل سنة 1989 يتضمن انشاء معهد وطني للتعليم العالي في الهندسة المدنية بالمسيلة

إن رئيس الحكومة،

– بناء على تقرير وزير التعليم العالي،

– وبناء على الدستور لا سيما المادتان 81 – 4 و 116 منه،

– وبمقتضى القانون رقم 84 – 05 المؤرخ في 4 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 7 يناير سنة 1984 المتضمن تخطيط مجموعة الدارسين في المنظومة التربوية،

– وبمقتضى المرسوم رقم 83 – 543 المؤرخ في 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 المتضمن القانون الاساسي النموذجي للمعهد الوطني للتعليم العالي،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : ينشأ معهد وطني للتعليم العالي في الهندسة المدنية بالمسيلة، يخضع لاحكام المرسوم رقم 83 – 543 المؤرخ في 24 سبتمبر سنة 1983 المذكور أعلاه ولأحكام هذا المرسوم.

المادة 2 : يشكل مجلس التوجيه التابع للمعهد الوطني للتعليم العالي في الهندسة المدنية بالمسيلة بعنوان القطاعات الرئيسية المستعملة من :

– ممثل عن وزير الرى،

– ممثل عن وزير الاشغال العمومية،

– ممثل عن وزير التعمير والبناء.

المادة 3 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائرفي 5 رمضان عام 1409 الموافق 11 ابريل سنة 1989.

قاصدى مرباح

مراسيم فردية

مرسوم مؤرخ في 30 رجب عام 1409 الموافق 8 مارس سنة 1989 يتضمن تعيين رئيس المجلس الدستوري وبعض اعضائه.

إن رئيس الجمهورية،

– بناء على الدستور لاسيما المادتان 74 – 6 و154 منه،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : يعين السيد عبد المالك بن حبيلس رئيسا للمجلس الدستورى.

المادة 2 : يعين السيدان احمد مطاطلة ومحمد عبد الوهاب بخشي عضوين فى المجلس الدستورى.

المادة 3 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائرفي 30 رجب عام 1409 الموافق 8 مارس سنة 1989.

الشاذلي بن جديد

مرسوم مؤرخ في 12 شعبان عام 1409 الموافق 20 مارس سنة 1989 يتضمن تعيين كاتب دولة

إن رئيس الجمهورية،

بناء على الدستور لاسيما المادة 74 – 3 و6 منه،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : يعين السيد عبد العزيز خلاف، كاتب دولة لدى وزير الشؤون الخارجية، مكلفا بالشؤون المغاربية.

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائرفي 12 شعبان عام 1409 الموافق 20 مارس سنة 1989.

الشاذلي بن جديد

الملحق رقم 05:

المرسوم التنفيذي رقم 01-274

- ممثل الوزير المكلّف بالصناعة،

- ممثل الوزير المكلّف بالمؤسّسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة،

- ممثل الوزير المكلّف بالأشغال العموميّة،

- ممثل الوزير المكلّف بالعدل،

- ممثل الوزير المكلّف بالتجارة.

المادّة 3 : تطبيقا لأحكام المادّة 19 من المرسوم رقم 83-544 المؤرّخ في 17 ذي الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983، المعدّل والمتمّم، والمذكور أعلاه، تتشكل رئاسة الجامعة الموضوعة تحت سلطة رئيس الجامعة من :

* الأمين العام،

* ثلاثة (3) نواب لرئيس الجامعة مكلفين على التوالي :

- بالمسائل البيداغوجية وتحسين المستوى وتجديد المعارف،

- بالمسائل المتعلّقة بالتخطيط والتوجيه والإعلام،

- بالمسائل المتعلّقة بالتنشيط والترقية العلمية والتقنية والعلاقات الخارجية،

* مسؤول المكتبة المركزية.

المادّة 4 : يحلّ المركز الجامعي بقالمة المنشأ بموجب المرسوم التّنفيذي رقم 92-299 المؤرّخ في 6 محرّم عام 1413 الموافق 7 يوليو سنة 1992 والمذكور أعلاه.

المادّة 5 : تُحول جميع الممتلكات والوسائل والحقوق والالتزامات الّتي كان يحوزها المركز الجامعي بقالمة المحلّ بموجب المادّة 4 أعلاه إلى جامعة قالمة.

المادّة 6 : يترتب على التحويل المذكور في المادّة 5 أعلاه، مايأتي :

1 - إعْداد جرد نوعيّ وكميّ وتقديري تعدّه، طبقا للقوانين والتّنظيمات المعمول بها، لجنة يعيّن أعضاءها كل من الوزير المكلّف بالتعليم العالي والوزير المكلّف بالماليّة،

2 - تحديد إجراءات تبليغ المعلومات والوثائق الّتي تتعلّق بموضوع التحويل المنصوص عليه في المادّة 5 أعلاه.

المادّة 7 : يحوّل إلى جامعة قالمة مستخدمو المركز الجامعي بقالمة المحلّ بموجب المادّة 4 أعلاه طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

تبقى حقوق المستخدمين المعنيين وواجباتهم خاضعة للأحكام القانونية أو القانونية الأساسية أو التعاقدية المعمول بها عند تاريخ التحويل.

المادّة 8 : يلغى المرسوم التّنفيذي رقم 92-299 المؤرّخ في 6 محرّم عام 1413 الموافق 7 يوليو سنة 1992 والمذكور أعلاه.

المادّة 9 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرر بالجزائر في 30 جمادى الثّانية عام 1422 الموافق 18 سبتمبر سنة 2001.

علي بن فليس

★

مرسوم تنفيذيّ رقم 01 - 274 مؤرّخ في 30 جمادى الثّانية عام 1422 الموافق 18 سبتمبر سنة 2001، يتضمّن إنشاء جامعة المسيلة.

إنّ رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير وزير التّعليم العالي والبحث العلميّ،

- وبناء على الدّستور، لا سيّما المادّتان 85-4 و125 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى القانون رقم 90-30 المؤرّخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أوّل ديسمبر سنة 1990 والمتضمّن قانون الأملاك الوطنيّة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83-544 المؤرّخ في 17 ذي الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمّن القانون الأساسي النموذجي للجامعة، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى المرسوم رقم 85-59 المؤرّخ في أوّل رجب عام 1405 الموافق 23 مارس سنة 1985 والمتضمّن القانون الأساسي النّموذجي لعمال المؤسّسات والإدارات العموميّة،

– وبمقتضى المرسوم الرّئاسيّ رقم 2000-256 المؤرّخ في 26 جمادى الأولى عام 1421 الموافق 26 غشت سنة 2000 والمتضمّن تعيين رئيس الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم الرّئاسيّ رقم 01-139 المؤرّخ في 8 ربيع الأوّل عام 1422 الموافق 31 مايو سنة 2001 والمتضمّن تعيين أعضاء الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم التّنفيذي رقم 90-200 المؤرّخ في 8 ذي الحجة عام 1410 الموافق 30 يونيو سنة 1990 الّذي يجعل مراكز التكوين المهني في الرّي بمدن بوشقوف والمسيلة وسعيدة وقصر الشلالة، معاهد وطنية للتكوين في الرّي،

– وبمقتضى المرسوم التّنفيذي رقم 91-454 المؤرّخ في 16 جمادى الأولى عام1412 الموافق 23 نوفمبر سنة 1991 الّذي يحدّد شروط إدارة الأملاك الخاصة والعامة التابعة للدّولة وتسييرها ويضبط كيفيّات ذلك، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى المرسوم التّنفيذي رقم 92-301 المؤرّخ في 6 محرّم عام 1413 الموافق 7 يوليو سنة 1992 والمتضمّن إنشاء المركز الجامعي بالمسيلة،

– وبمقتضى المرسوم التّنفيذيّ رقم 94-260 المؤرّخ في 19 ربيع الأوّل عام 1415 الموافق27 غشت سنة 1994 الذي يحدّد صلاحيات وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

– وبمقتضى المرسوم التّنفيذي رقم 95-84 المؤرّخ في 21 شوّال عام 1415 الموافق20 غشت سنة 1995 والمتضمّن إنشاء الديوان الوطني للخدمات الجامعية،

– وبمقتضى المرسوم التّنفيذي رقم 98-283 المؤرّخ في 21 جمادى الأولى عام 1419 الموافق 12 سبتمبر سنة 1998 الّذي يسند سلطة الوصاية على المعهد الوطني للتكوين في الرّي بالمسيلة إلى وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

يرسم ما يأتي :

المادّة الأولى : تطبيقا لأحكام المادّة 2 من المرسوم رقم 83-544 المؤرّخ في 17 ذي الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983، المعدّل والمتمّم ، والمذكور أعلاه، تنشأ مؤسّسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تدعى في صلب النّص "جامعة المسيلة".

تتكوّن جامعة المسيلة من الكليات الآتية :

– كلية العلوم والهندسة،

– كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،

– كلية الحقوق،

– كلية الآداب والعلوم الاجتماعية.

المادّة 2 : زيادة على الأعضاء المذكورين في المادّة 7 من المرسوم رقم 83-544 المؤرّخ في 17 ذي الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983، المعدّل والمتمّم، والمذكور أعلاه، يتكوّن مجلس التّوجيه لجامعة المسيلة بالنسبة للقطاعات الرئيسية المستعملة من :

– ممثل الوزير المكلّف بالصناعة،

– ممثل الوزير المكلّف بالأشغال العمومية،

– ممثل الوزير المكلّف بتهيئة الإقليم،

– ممثل الوزير المكلّف بالرّي،

– ممثل الوزير المكلّف بالتجارة،

– ممثل الوزير المكلّف بالعدل،

– ممثل الوزير المكلّف بالثقافة،

– ممثل الوزير المكلّف بالمؤسّسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

المادّة 3 : تطبيقا لأحكام المادّة 19 من المرسوم رقم 83-544 المؤرّخ في 17 ذي الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983، المعدّل والمتمّم، والمذكور أعلاه، تتشكل رئاسة الجامعة الموضوعة تحت سلطة رئيس الجامعة من :

* الأمين العام،

* ثلاثة (3) نواب لرئيس الجامعة مكلفين على التوالي :

- بالمسائل البيداغوجية وتحسين المستوى وتجديد المعارف،

- بالمسائل المتعلّقة بالتخطيط والتوجيه والإعلام،

- بالمسائل المتعلّقة بالتنشيط والترقية العلمية والتقنية والعلاقات الخارجية،

* مسؤول المكتبة المركزية.

المادّة 4 : يحلّ كل من المركز الجامعي بالمسيلة المنشأ بموجب المرسوم التّنفيذي رقم 92-301 المؤرّخ في 6 محرّم عام 1413 الموافق 7 يوليو سنة 1992والمذكور أعلاه، والمعهد الوطني للتكوين في الرّي بالمسيلة الخاضع لأحكام المرسوم التّنفيذي رقم 90-200 المؤرّخ في 8 ذي الحجة عام 1410 الموافق 30 يونيو سنة 1990 والمذكور أعلاه.

المادّة 5 : يترتّب على الحلّ المذكور في المادّة 4 أعلاه، مايأتي :

- تحويل جميع الممتلكات والوسائل والحقوق والالتزامات الّتي كان يحوزها المركز الجامعي بالمسيلة إلى جامعة المسيلة،

- تحويل جميع الممتلكات والوسائل والحقوق والالتزامات المرتبطة بالسير البيداغوجي والإداري للمعهد الوطني للتكوين في الرّي بالمسيلة إلى جامعة المسيلة،

- تحويل جميع الممتلكات والوسائل والحقوق والالتزامات المرتبطة بالخدمات الجامعية التابعة للمعهد الوطني للتكوين في الرّي بالمسيلة إلى الديوان الوطني للخدمات الجامعية.

المادّة 6 : يترتب على التحويل المذكور في المادّة 5 أعلاه، مايأتي :

1 - إعداد جرد نوعيّ وكميّ وتقديري تعدّه ، طبقا للقوانين والتّنظيمات المعمول بها، لجنة يعيّن أعضاءها كل من الوزير المكلّف بالتعليم العالي والوزير المكلّف بالماليّة،

2 - تحديد إجراءات تبليغ المعلومات والوثائق الّتي تتعلّق بموضوع التحويل المنصوص عليه في المادّة 5 أعلاه.

المادّة 7 : يحوّل إلى جامعة المسيلة مستخدمو المركز الجامعي بالمسيلة المحلّ بموجب المادّة 4 أعلاه طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

يحوّل إلى جامعة المسيلة أو إلى الديوان الوطني للخدمات الجامعية ، حسب الحالة ، مستخدمو المعهد الوطني للتكوين في الرّي بالمسيلة المحلّ بموجب المادّة 4 أعلاه.

تبقى حقوق المستخدمين المعنيين وواجباتهم خاضعة للأحكام القانونية أو القانونية الأساسية أو التعاقدية المعمول بها عند تاريخ التحويل.

المادّة 8 : يتم التكفل بالطلبة في طور التكوين في المعهد الوطني للتكوين في الرّي بالمسيلة المحلّ بموجب المادّة 4 أعلاه، حتى انتهاء مراحل التكوين الجارية.

المادّة 9 : يلغى المرسومان التّنفيذيّان رقم 90-200 المؤرّخ في 8 ذي الحجة عام 1410 الموافق 30 يونيو سنة 1990 ورقم 92-301 المؤرّخ في 6 محرّم عام 1413 الموافق 7 يوليو سنة 1992 والمذكوران أعلاه.

المادّة 10 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرر بالجزائر في 30 جمادى الثّانية عام 1422 الموافق 18 سبتمبر سنة 2001.

علي بن فليس

الملحق رقم 06:

المرسوم التنفيذي رقم 04-264

مرسوم تنفيذي رقم 04 – 264 مؤرّخ في 13 رجب عام 1425 الموافق 29 غشت سنة 2004، يعدّل المرسوم التنفيذي رقم 01–274 المؤرّخ في 30 جمادى الثانية عام 1422 الموافق 18 سبتمبر سنة 2001 والمتضمن إنشاء جامعة المسيلة.

إنّ رئيس الحكومة،

– بناء على تقرير وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

– وبناء على الدّستور، لا سيّما المادّتان 85-4 و125 (الفقرة 2) منه،

– وبمقتضى المرسوم الرّئاسي رقم 04 – 136 المؤرّخ في29 صفر عام 1425 الموافق 19 أبريل سنة 2004 والمتضمن تعيين رئيس الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم الرّئاسي رقم 04 – 138 المؤرّخ في 6 ربيع الأوّل عام 1425 الموافق 26 أبريل سنة 2004 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94–260 المؤرّخ في 19 ربيع الأوّل عام 1415 الموافق 27 غشت سنة 1994 الذي يحدّد صلاحيات وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 01 –274 المؤرّخ في 30 جمادى الثانية عام 1422 الموافق 18 سبتمبر سنة 2001 والمتضمن إنشاء جامعة المسيلة،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03 –279 المؤرّخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 غشت سنة 2003 الذي يحدّد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، لا سيّما المواد 3 و10 و25 منه،

يرسم ما يأتي :

المادّة الأولى : تعدّل المادة الأولى من المرسوم التّنفيذي رقم 01 – 274 المؤرّخ في 30 جمادى الثانية عام 1422 الموافق 18 سبتمبر سنة 2001 والمذكور أعلاه ، كما يأتي :

*"**المادّة الأولى** :* تطبيقا لأحكام المادّة 3 من المرسوم التّنفيذي رقم 03 – 279 المؤرّخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 غشت سنة 2003 والمذكور أعلاه ، تنشأ مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني تسمى "جامعة المسيلة"، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

يحدد عدد الكليات والمعاهد التي تتكون منها جامعة المسيلة واختصاصها كما يأتي :

– كلية العلوم وعلوم الهندسة،

– كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ،

– كلية الحقوق،

– كلية الآداب والعلوم الاجتماعية،

– معهد تسيير التقنيات الحضرية".

المادّة 2 : تعدّل المادة 2 من المرسوم التّنفيذي رقم 01 – 274 المؤرّخ في 30 جمادى الثانية عام 1422 الموافق 18 سبتمبر سنة 2001 والمذكور أعلاه، كما يأتي :

*"**المادّة 2** :* زيادة على الأعضاء المذكورين في المادّة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 03 – 279 المؤرّخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 غشت سنة 2003 والمذكور أعلاه ، يتكوّن مجلس إدارة جامعة المسيلة بالنسبة للقطاعات المستعملة من :

– ممثل الوزير المكلف بالصناعة،

– ممثل الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

– ممثل الوزير المكلّف بالأشغال العمومية،

– ممثل الوزير المكلّف بالعدل،

– ممثل الوزير المكلّف بالتجارة،

– ممثل الوزير المكلف بالمعينة،

– ممثل الوزير المكلّف بالموارد المائية،

– ممثل الوزير المكلّف بالثقافة".

المادّة 3 : تعدل المادّة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 01 – 274 المؤرّخ في 30 جمادى الثانية عام 1422 الموافق 18 سبتمبر سنة 2001 والمذكور أعلاه، كما يأتي :

*"**المادّة 3** :* طبقا لأحكام المادّة 25 من المرسوم التنفيذي رقم 03 – 279 المؤرّخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 غشت سنة 2003 والمذكور أعلاه، تضمّ مديرية الجامعة، زيادة على الأمانة العامة والمكتبة المركزية، ثلاث (3) نيابات مديرية تكلّف على التوالي، بالميادين الآتية :

– التكوين العالي والتكوين المتواصل والشهادات،

– تنشيط وترقية البحث العلمي والعلاقات الخارجية والتعاون،

– التنمية والاستشراف والتوجيه".

المادّة 4 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 13 رجب عام 1425 الموافق 29 غشت سنة 2004.

أحمد أويحيى

مرسوم تنفيذي رقم 04 – 265 مؤرّخ في 13 رجب عام 1425 الموافق 29 غشت سنة 2004، يعدّل المرسوم التنفيذي رقم 03–258 المؤرّخ في 22 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 22 يوليو سنة 2003 والمتضمن إنشاء جامعة جيجل.

إنّ رئيس الحكومة،

– بناء على تقرير وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

– وبناء على الدّستور، لا سيّما المادّتان 85–4 و125 (الفقرة 2) منه،

– وبمقتضى المرسوم الرّئاسي رقم 04 – 136 المؤرّخ في29 صفر عام 1425 الموافق 19 أبريل سنة 2004 والمتضمن تعيين رئيس الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم الرّئاسي رقم 04 – 138 المؤرّخ في 6 ربيع الأوّل عام 1425 الموافق 26 أبريل سنة 2004 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94–260 المؤرّخ في 19 ربيع الأوّل عام 1415 الموافق 27 غشت سنة 1994 الذي يحدّد صلاحيات وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03–258 المؤرّخ في 22 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 22 يوليو سنة 2003 والمتضمن إنشاء جامعة جيجل،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03 –279 المؤرّخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 غشت سنة 2003 الذي يحدّد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، لا سيّما المواد 3 و10 و25 منه،

يرسم ما يأتي :

المادّة الأولى : تعدّل المادة الأولى من المرسوم التّنفيذي رقم 03 – 258 المؤرّخ في 22 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 22 يوليو سنة 2003 والمذكور أعلاه، كما يأتي :

"المادّة الأولى : تطبيقا لأحكام المادّة 3 من المرسوم التّنفيذي رقم 03 – 279 المؤرّخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 غشت سنة 2003 والمذكور أعلاه، تنشأ مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني تسمى "جامعة جيجل"، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

يحدد عدد الكليات التي تتكون منها جامعة جيجل واختصاصها كما يأتي :

– كلية العلوم،

– كلية علوم المهندس،

– كلية الحقوق،

– كلية علوم التسيير".

المادّة 2 : تعدّل المادة 2 من المرسوم التّنفيذي رقم 03 – 258 المؤرّخ في 22 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 22 يوليو سنة 2003 والمذكور أعلاه، كما يأتي :

"المادّة 2 : زيادة على الأعضاء المذكورين في المادّة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 03 –279 المؤرّخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 غشت سنة 2003 والمذكور أعلاه، يتكوّن مجلس إدارة جامعة جيجل بالنسبة للقطاعات المستعملة من :

– ممثل الوزير المكلف بالصناعة،

– ممثل الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

– ممثل الوزير المكلّف بالعدل،

– ممثل الوزير المكلّف بالبريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال،

– ممثل الوزير المكلّف بالتجارة".

المادّة 3 : تعدل المادّة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 03 – 258 المؤرّخ في 22 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 22 يوليو سنة 2003 والمذكور أعلاه، كما يأتي :

الملحق رقم 07:

المرسوم التنفيذي رقم 12-261

– كلية الطب،

– .....".

المادّة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في في 22 ذي القعدة عام 1433 الموافق 8 أكتوبر سنة 2012.

عبد المالك سلال

مرسوم تنفيذي رقم 12-361 مؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1433 الموافق 8 أكتوبر سنة 2012، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 01-274 المؤرخ في 30 جمادى الثانية عام 1422 الموافق 18 سبتمبر سنة 2001 والمتضمن إنشاء جامعة المسيلة.

إنّ الوزير الأول،

– بناء على تقرير وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

– وبناء على الدّستور، لا سيّما المادّتان 85-3 و125 (الفقرة 2) منه،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 12-325 المؤرخ في 16 شوال عام 1433 الموافق 3 سبتمبر سنة 2012 والمتضمن تعيين الوزير الأول،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 12 – 326 المؤرخ في 17 شوال عام 1433 الموافق 4 سبتمبر سنة 2012 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 01-274 المؤرخ في 30 جمادى الثانية عام 1422 الموافق 18 سبتمبر سنة 2001 والمتضمن إنشاء جامعة المسيلة، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-279 المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 غشت سنة 2003 الذي يحدد مهام العامة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها ، المعدل والمتمم،

– وبعد موافقة رئيس الجمهورية،

يرسم ما يأتي :

المادّة الأولى : تعدّل وتتمّم المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 01-274 المؤرخ في 30 جمادى الثانية عام 1422 الموافق 18 سبتمبر سنة 2001، المعدل والمتمم والمذكور أعلاه وتحرر كما يأتي :

"المادّة الأولى : ..... (بدون تغيير) .....

يحدد عدد الكليات والمعاهد التي تتكون منها جامعة المسيلة واختصاصها كما يأتي :

– كلية العلوم،

– كلية الرياضيات والإعلام الآلي،

– كلية التكنولوجيا،

– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،

– كلية الحقوق والعلوم السياسية،

– كلية الآداب واللغات،

– كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،

– معهد تسيير التقنيات الحضرية،

– معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية".

المادّة 2 : تعدّل وتتمم المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 01-274 المؤرخ في 30 جمادى الثانية عام 1422 الموافق 18 سبتمبر سنة 2001، المعدل والمتمم والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي :

"المادّة 3 : طبقا لأحكام المادة 25 من المرسوم التنفيذي رقم 03-279 المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 غشت سنة 2003، المعدل والمتمم والمذكور أعلاه، تضم مديرية الجامعة، زيادة على الأمانة العامة والمكتبة المركزية، أربع (4) نيابات مديرية تكلف على التوالي، بالميادين الآتية :

– التكوين العالي في الطورين الأول والثاني والتكوين المتواصل والشهادات والتكوين العالي في التدرج"

– التكوين العالي في الطور الثالث والتأهيل الجامعي والبحث العلمي والتكوين العالي فيما بعد التدرج"

– العلاقات الخارجية والتعاون والتنشيط والاتصال والتظاهرات العلمية،

– التنمية والاستشراف والتوجيه".

المادّة 3 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في في 22 ذي القعدة عام 1433 الموافق 8 أكتوبر سنة 2012.

عبد المالك سلال

الملحق 08:

القرار رقم 1166

-وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 01-272 المؤرخ في 30 جمادى الثانية عام 1422 الموافق 18 سبتمبر سنة 2001، و المتضمن إنشاء جامعة سكيكدة، المعدل و المتمم.

-وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-279 المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 غشت سنة 2003 الذي يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، المعدل والمتمم، لاسيما المادة 34 منه،

-وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 13-77 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1434 الموافق 30 يناير سنة 2013 الذي يحدد صلاحيات وزير التعليم العالي و البحث العلمي،

-وبمقتضى القرار رقم 679 المؤرخ في 28 نوفمبر 2010 والمتضمن إنشاء الأقسام المكونة لكلية العلوم لدى جامعة سكيكدة.

يقـــرر مـا يأتـي:

المادة الأولى: تتمم المادة 2 من القرار رقم 679 المؤرخ في 28 نوفمبر 2010، والمذكور أعلاه كما يأتي:

"المادة 2: تنشأ لدى كلية العلوم – جامعة سكيكدة – الأقسام التالية:

- قسم علوم المادة،
- قسم الرياضيات،
- قسم الإعلام الآلي،
- قسم علوم الطبيعة والحياة،
- قسم العلوم الفلاحية،
- قسم الفيزياء،
- قسم الكيمياء."

المـادة 2 : يكلف كل من السادة المدير العام للتعليم والتكوين العاليين ومدير جامعة سكيكدة، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا القرار الذي سينشر في النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي.

حرر بالجزائر في 16 نوفمبر 2015
وزير التعليم العالي والبحث العلمي
الأستاذ طاهر حجار

قـرار رقم 1166 مؤرخ في 16 نوفمبر 2015، يتمم القرار رقم 462 المؤرخ في 13 ديسمبر 2012 والمتضمن إنشاء الأقسام المكونة لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية لدى جامعة المسيلة

إن وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

-بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 15-125 المؤرخ في 25 رجب عام 1436 الموافق 14 مايو سنة 2015 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،

-و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 01-274 المؤرخ في 30 جمادى الثانية عام 1422 الموافق 18 سبتمبر 2001 والمتضمن إنشاء جامعة المسيلة، المعدل والمتمم،

-وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-279 المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 غشت سنة 2003 الذي يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، المعدل والمتمم، لاسيما المادة 34 منه،

-وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 13-77 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1434 الموافق 30 يناير سنة 2013 الذي يحدد صلاحيات وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

-وبمقتضى القرار رقم 462 المؤرخ في 13 ديسمبر 2012، والمتضمن إنشاء الأقسام المكونة لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية لدى جامعة المسيلة.

يقـــرر ما يأتـي:

المادة الأولى: تتمم المادة 2 من القرار رقم 462 المؤرخ في 13 ديسمبر 2012، والمذكور أعلاه، كما يأتي:

"المادة 2: تنشأ لدى كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة المسيلة – الأقسام التالية:

- قسم علم النفس،
- قسم علم الاجتماع،
- قسم التاريخ،
- قسم الفلسفة،
- قسم علوم الإعلام والاتصال،
- قسم العلوم الإسلامية."

المادة 2: يكلف كل من السادة المدير العام للتعليم والتكوين العاليين ومدير جامعة المسيلة، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا القرار الذي سينشر في النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي.

حرر بالجزائر في 16 نوفمبر 2015

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

الأستاذ طاهر حجار

قـرار رقم 1167 مؤرخ في 16 نوفمبر 2015، يعدل القرار رقم 50 المؤرخ في 24 فيفري 2010 والمتضمن إنشاء الأقسام المكونة لكلية الرياضيات والإعلام الآلي لدى جامعة المسيلة

إن وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

-بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 15–125 المؤرخ في 25 رجب عام 1436 الموافق 14 مايو سنة 2015 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،

-وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 01–274 المؤرخ في 30 جمادى الثانية عام 1422 الموافق 18 سبتمبر 2001 و المتضمن إنشاء جامعة المسيلة، المعدل والمتمم،

-وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03–279 المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 هشت سنة 2003 الذي يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، المعدل والمتمم، لاسيما المادة 34 منه،

-وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 13–77 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1434 الموافق 30 يناير سنة 2013 الذي يحدد صلاحيات وزير التعليم العالي و البحث العلمي،

-وبمقتضى القرار رقم 50 المؤرخ في 24 فيفري 2010 والمتضمن إنشاء الأقسام المكونة لكلية الرياضيات والإعلام الآلي لدى جامعة المسيلة.

يقـــرر ما يأتـي:

المادة الأولى: تعدل المادة 2 من القرار رقم 50 المؤرخ في 24 فيفري 2010، والمذكور أعلاه، كما يأتي:

"المادة 2: تنشأ لدى كلية الرياضيات والإعلام الآلي – جامعة المسيلة – الأقسام التالية:

- قسم الرياضيات،
- قسم الإعلام الآلي ."

المادة 2: يكلف كل من السادة المدير العام للتعليم والتكوين العاليين ومدير جامعة المسيلة، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا القرار الذي سينشر في النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي.

حرر بالجزائر في 16 نوفمبر 2015

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

الأستاذ طاهر حجار

الملحق رقم 09:

المرسوم التنفيذي رقم 03-279

مرسوم تنفيذيّ رقم 03 – 279 مؤرّخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 غشت سنة 2003، يحدّد مهامّ الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها.

إن رئيس الحكومة،

– بناء على تقرير وزير التعليم العالي و البحث العلمي ،

– و بناء على الدستور، لاسيما المادتان 85 –4 و 125 (الفقرة 2) منه،

– و بمقتضى القانون رقم 84–17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية ، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 90–21 المؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 غشت سنة 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية ، المعدل والمتمم ،

– وبمقتضى القانون رقم 98–11 المؤرخ في29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998 – 2002،

– وبمقتضى القانون رقم 99–05 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999 والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي ، المعدل، لاسيما المادة 38 منه،

– وبمقتضى المرسوم رقم 83– 544 المؤرخ في17 ذي الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن القانون الأساسي النموذجي للجامعة ، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى المرسوم رقم 85–59 المؤرخ في أول رجب عام 1405 الموافق 23 مارس سنة 1985 والمتضمن القانون الأساسي النموذجي لعمال المؤسسات والإدارات العمومية ،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 99–240 المؤرخ في 17 رجب عام 1420 الموافق 27 أكتوبر سنة 1999 والمتعلق بالتعيين في الوظائف المدنية والعسكرية للدولة،

– و بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 03–208 المؤرخ في 3 ربيع الأول عام 1424 الموافق 5 مايو سنة 2003 والمتضمن تعيين رئيس الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 03 –215 المؤرخ في 7 ربيع الأول عام 1424 الموافق 9 مايو سنة 2003 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

– و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90–149 المؤرخ في 2 ذي القعدة عام 1410 الموافق 26 مايو سنة 1990 والمتضمن إنشاء جامعة التكوين المتواصل وتنظيمها وعملها ،

– و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90–226 المؤرخ في 3 محرم عام 1411 الموافق 25 يوليو سنة 1990 الذي يحدد حقوق العمال الذين يمارسون وظائف عليا في الدولة وواجباتهم،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94–260 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1415 الموافق 27 غشت سنة 1994 الذي يحدد صلاحيات وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 99–244 المؤرخ في 21 رجب عام 1420 الموافق 31 أكتوبر سنة 1999 الذي يحدد قواعد إنشاء مخبر البحث وتنظيمه وسيره،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 99–257 المؤرخ في 8 شعبان عام 1420 الموافق 16 نوفمبر سنة 1999 الذي يحدد كيفيات إنشاء وحدات البحث وتنظيمها وسيرها،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 99–258 المؤرخ في 8 شعبان عام 1420 الموافق 16 نوفمبر سنة 1999 الذي يحدد كيفيات ممارسة المراقبة المالية البعدية على المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني والمؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي وهيئات البحث الأخرى،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 2000–196 المؤرخ في 23 ربيع الثاني عام 1421 الموافق 25 يوليو سنة 2000 الذي يحدد كيفيات الاستعمال المباشر للمداخيل الناتجة عن نشاطات المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي و المهني،

يرسم ما يأتي :

الباب الأول

أحكام عامة

المادّة الأولى : تطبيقا لأحكام المادة 38 من القانون رقم 99–05 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999 والمذكور أعلاه، يهدف هذا المرسوم إلى تحديد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها و سيرها.

المادّة 2 : الجامعة مؤسسة عمومية ذات طابع علمي و ثقافي ومهني تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

المادّة 3 : تنشأ الجامعة بمرسوم تنفيذي بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالتعليم العالي وتوضع تحت وصايته.

يحدّد مرسوم إنشاء الجامعة مقرها وعدد الكليات والمعاهد التي تتكوّن منها واختصاصها.

يتمّ تعديل تشكيلة الجامعة حسب الأشكال نفسها.

يمكن أن تكون للجامعة ملحقات تنشأ بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالتعليم العالي والوزير المكلف بالمالية.

الباب الثاني

المهام

المادّة 4 : في إطار مهام المرفق العمومي للتعليم العالي، فإنّ الجامعة تتولّى مهام التكوين العالي والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

المادّة 5 : تتمثل المهام الأساسية للجامعة في مجال التكوين العالي على الخصوص فيما يأتي :

– تكوين الإطارات الضرورية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للبلاد،

– تلقين الطلبة مناهج البحث و ترقية التكوين بالبحث وفي سبيل البحث،

– المساهمة في إنتاج ونشر معمم للعلم والمعارف وتحصيلها وتطويرها،

– المشاركة في التكوين المتواصل.

المادّة 6 : تتمثل المهام الأساسية للجامعة في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي على الخصوص فيما يأتي :

- المساهمة في الجهد الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي،
- ترقية الثقافة الوطنية ونشرها،
- المشاركة في دعم القدرات العلمية الوطنية،
- تثمين نتائج البحث ونشر الإعلام العلمي والتقني،
- المشاركة ضمن الأسرة العلمية والثقافية الدولية في تبادل المعارف وإثرائها.

الباب الثالث

التنظيم والسير

المادّة 7 : تتكوّن الجامعة من هيئات ورئاسة الجامعة وكليات ومعاهد، وعند الاقتضاء، من ملحقات.

وتتضمن مصالح إدارية وتقنية مشتركة.

المادّة 8 : يحدّد التنظيم الإداري لرئاسة الجامعة والكلية والمعهد والملحقة وكذا طبيعة المصالح المشتركة بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالتعليم العالي و الوزير المكلف بالمالية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية.

الفصل الأول

هيئات الجامعة

المادّة 9 : هيئات الجامعة هي :

- مجلس الإدارة،
- المجلس العلمي.

القسم الأول

مجلس الإدارة

المادّة 10 : يتشكل مجلس إدارة الجامعة من :

- الوزير المكلف بالتعليم العالي أو ممثله، رئيسا،
- ممثل عن الوزير المكلف بالمالية،
- ممثل عن الوزير المكلف بالتربية الوطنية،
- ممثل عن الوزير المكلف بالتكوين المهني،
- ممثل عن الوزير المكلف بالعمل،
- ممثل عن السلطة المكلفة بالبحث العلمي،
- ممثل عن السلطة المكلفة بالوظيفة العمومية،
- ممثل عن والي الولاية التي يوجد فيها مقر الجامعة،
- ممثلي القطاعات الرئيسية المستعملة التي تحدد قائمتها في مرسوم إنشاء الجامعة،
- ممثل (1) عن الأساتذة في كل كلية ومعهد ينتخب من ضمن الأساتذة الأعلى رتبة،
- ممثلين اثنين (2) منتخبين عن الموظفين الإداريين و التقنيين وعمال الخدمات ،
- ممثلين اثنين (2) منتخبين عن الطلبة.

يشارك رئيس الجامعة وعمداء الكليات ومديري المعاهد ومديري الملحقات، إن وجدت، ونواب رؤساء الجامعة و مسؤول المكتبة المركزية في اجتماعات مجلس الإدارة بصوت استشاري.

يمكن أن يشارك في أشغال مجلس الإدارة بصوت استشاري أربعة (4) ممثلين على الأكثر من الأشخاص المعنويين و/أو الطبيعيين الذين يساهمون في تمويل الجامعة معينين من ضمن الذين يبذلون مجهودات هامة في المشاركة.

ويمكن أن تشارك شخصيات خارجية في أشغال المجلس بصوت استشاري.

يمكن أن يستعين مجلس الإدارة بكل شخص من شأنه أن يساعده في أشغاله.

يتولّى الأمين العام أمانة مجلس الإدارة.

المادّة 11 : يعين أعضاء المجلس الممثلين لمختلف الدوائر الوزارية، بناء على اقتراح من سلطتهم الوصية، من ضمن الموظفين الذين يشغلون وظائف عليا في المؤسسات والإدارات العمومية.

وتنتهي عهدتهم بانتهاء الوظيفة التي عينوا على أساسها.

المادّة 12 : عهدة أعضاء مجلس إدارة الجامعة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، باستثناء ممثلي الطلبة الذين ينتخبون لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد.

وفي حالة توقف عهدة عضو من الأعضاء، فإنه يستخلف بعضو جديد حسب الأشكال نفسها حتى انتهاء العهدة.

تحدّد القائمة الاسمية لأعضاء المجلس بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

المادّة 13 : يتداول مجلس الإدارة فيما يأتي :

- مخططات تنمية الجامعة على المدى القصير والمتوسط و الطويل،
- اقتراحات برمجة أعمال التكوين والبحث،
- اقتراحات برامج التبادل و التعاون العلمي الوطني و الدولي،
- الحصيلة السنوية للتكوين و البحث للجامعة،
- مشاريع الميزانية وحسابات الجامعة ،
- مشاريع مخطط تسيير الموارد البشرية للجامعة ،
- قبول الهبات و الوصايا و التبرعات والإعانات المختلفة،
- شراء العقارات أو بيعها أو إيجارها،
- الاقتراضات الواجب القيام بها،
- مشاريع إنشاء فروع واقتناء أسهم ،
- الكشف التقديري للمداخيل الخاصة بالجامعة وكيفيات استعمالها في إطار تطوير نشاطات التكوين والبحث،
- استعمال المداخيل المتأتية من اقتناء الأسهم وإنشاء فروع، في إطار مخطط تنمية الجامعة،
- اتفاقات الشراكة مع مختلف القطاعات الاجتماعية - الاقتصادية،
- النظام الداخلي للجامعة،
- التقرير السنوي عن نشاطات الجامعة الذي يقدمه رئيس الجامعة.

يدرس مجلس الإدارة و يقترح كل تدبير من شأنه تحسين سير الجامعة وتسهيل تحقيق أهدافها.

المادّة 14 : يجتمع مجلس الإدارة في دورة عادية مرتين (2) في السنة بطلب من رئيسه، وترسل استدعاءات فردية يحدد فيها جدول الأعمال إلى الأعضاء قبل خمسة عشر (15) يوما على الأقل من التاريخ المقرّر للاجتماع.

ويمكن أن يجتمع في دورات غير عادية بطلب من رئيسه أو من رئيس الجامعة أو بطلب من ثلثي ($\frac{2}{3}$) أعضائه، و في هذه الحالة ، يمكن أن يقلص الأجل المذكور أعلاه دون أن يقل عن ثمانية (8) أيام.

ترفق الاستدعاءات بالوثائق الضرورية لدراسة جدول الأعمال.

المادّة 15 : يمكن أن يشكل مجلس الإدارة لجان عمل تتكوّن من أعضائه حسب أهمية جدول أعمال الدورة.

المادّة 16 : لا تصح اجتماعات مجلس الإدارة إلا بحضور ثلثي ($\frac{2}{3}$) أعضائه على الأقل.

وإذا لم يكتمل النصاب، يعقد اجتماع ثان خلال الثمانية (8) أيام التي تلي تاريخ الاجتماع الأول وتصحّ حينئذ مداولات مجلس الإدارة مهما يكن عدد الأعضاء الحاضرين.

تجري مداولات مجلس الإدارة في جلسة علنية ويتم التصويت عليها بالأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين، وفي حالة تساوي عدد الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا.

المادّة 17 : تدوّن مداولات مجلس الإدارة في محاضر وتسجّل في سجل خاص يرقمه ويؤشر عليه ويوقعه رئيس المجلس ورئيس الجامعة.

يرسل محضر الاجتماع الموقّع من الرئيس وكاتب الجلسة خلال الخمسة عشر (15) يوما التي تلي الاجتماع إلى الوزير المكلف بالتعليم العالي ليوافق عليه.

المادّة 18 : تكون مداولات مجلس الإدارة نافذة بعد ثلاثين (30) يوما من تاريخ استلام السلطة الوصية المحاضر ما لم يعترض على ذلك صراحة خلال هذا الأجل.

المادّة 19 : لاتكون المداولات المتضمنة الميزانية وحسابات التسيير وشراء العقارات أو بيعها أو إيجارها و قبول الهبات والوصايا ومختلف الإعانات نافذة إلا بعد الموافقة الصريحة المشتركة بين الوزير المكلف بالتعليم العالي و الوزير المكلف بالمالية.

لا تكون المداولات المتضمنة إنشاء فروع واقتناء أسهم وكذا المتعلقة بإبرام اتفاقات أو اتفاقيات دولية للتبادل بين الجامعات نافذة إلا بعد الموافقة الصريحة من السلطة الوصية.

القسم الثاني

المجلس العلمي للجامعة

المادّة 20 : يتشكل المجلس العلمي للجامعة من :

- رئيس الجامعة ، رئيسا،
- نواب رئيس الجامعة ،
- عمداء الكليات،

– مديري المعاهد، ومديري الملحقات إن وجدت،

– رؤساء المجالس العلمية للكليات والمعاهد،

– مديري وحدات البحث ، إن وجدت،

– مسؤول المكتبة المركزية للجامعة،

– ممثلين اثنين (2) عن الأساتذة في كل كلية ومعهد ينتخبان من ضمن الأساتذة الأعلى رتبة،

– شخصيتين خارجيتين يكونان أستاذين تابعين لجامعات أخرى.

ويمكن المجلس العلمي استدعاء أي شخص من شأنه مساعدته في أعماله نظرا لكفاءته.

المادّة 21 : يبدي المجلس العلمي للجامعة آرائه و توصياته على الخصوص فيما يأتي :

– المخططات السنوية والمتعددة السنوات للتكوين و البحث للجامعة،

– مشاريع إنشاء أو تعديل أو حلّ الكليات والمعاهد والأقسام، وعند الاقتضاء، الملحقات و وحدات البحث ومخابر البحث،

– برامج التبادل و التعاون العلمي الوطني والدولي ،

– حصائل التكوين والبحث للجامعة،

– برامج شراكة الجامعة مع مختلف القطاعات الاجتماعية – الاقتصادية،

– برامج التظاهرات العلمية للجامعة،

– أعمال تثمين نتائج البحث،

– حصائل و مشاريع اقتناء الوثائق العلمية والتقنية.

ويقترح توجيهات سياسات البحث والوثائق العلمية والتقنية للجامعة.

ويبدي رأيه في كل المسائل الأخرى ذات الطابع البيداغوجي والعلمي التي يعرضها عليه رئيسه.

يعلم رئيس الجامعة مجلس الإدارة بالآراء والتوصيات التي أدلى بها المجلس العلمي للجامعة .

المادّة 22 : ينتخب الأعضاء ممثلو الأساتذة من نظرائهم لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة من ضمن الأساتذة الدائمين الذين هم في وضعية نشاط لدى الكلية والمعهد .

لا تصحّ العمليات الانتخابية إلا إذا صوّت عليها 50 % من الناخبين المعنيين.

وإذا لم يكتمل هذا النصاب تجرى عملية انتخابية ثانية وتصحّ نتائجها مهما يكن عدد المصوتين .

تحدّد القائمة الاسمية لأعضاء المجلس العلمي للجامعة بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

المادّة 23 : يجتمع المجلس العلمي للجامعة مرتين (2) في السنة في دورة عادية.

ويمكن أن يجتمع في دورات غير عادية إما بناء على استدعاء من الوزير المكلف بالتعليم العالي وإما من رئيس المجلس أو بطلب من ثلثي ($\frac{2}{3}$) أعضائه.

المادّة 24 : تحدد كيفيات سير المجلس العلمي للجامعة بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

الفصل الثاني

رئاسة الجامعة

المادّة 25 : تضمّ رئاسة الجامعة، تحت سلطة رئيس الجامعة، ما يأتي :

– نيابات رئاسة الجامعة التي يحدد عددها وصلاحياتها مرسوم إنشاء الجامعة،

– الأمانة العامة للجامعة،

– المكتبة المركزية للجامعة.

المادّة 26 : يعين رئيس الجامعة من بين الأساتذة ذوي رتبة أستاذ التعليم العالي، وفي حالة عدم وجودهم، من بين الأساتذة المحاضرين أو الأساتذة المحاضرين الاستشفائيين الجامعيين.

المادّة 27 : رئيس الجامعة مسؤول عن السير العام للجامعة مع احترام صلاحيات هيئاتها الأخرى .

وبهذه الصفة، يتولى ما يأتي :

– يمثل الجامعة أمام القضاء وفي جميع أعمال الحياة المدنية،

– يمارس السلطة السلمية على جميع المستخدمين،

– يبرم كل صفقة واتفاقية وعقد واتفاق في إطار التنظيم المعمول به،

– يسهر على تطبيق التشريع والتنظيم المعمول بهما في مجال التعليم و التمدرس،

– هو الآمر بالصرف الرئيسي لميزانية الجامعة،

– يصدر تفويض اعتمادات التسيير إلى عمداء الكليات ومديري المعاهد والملحقات، عند الاقتضاء،

- يفوض الإمضاء إلى عمداء الكليات ومديري المعاهد و الملحقات، عند الاقتضاء،

- يعين مستخدمي الجامعة الذين لم تتقرر طريقة أخرى لتعيينهم،

- يتخذ كل تدبير من شأنه أن يحسن نشاطات التكوين والبحث للجامعة مع مراعاة صلاحيات هيئاتها الأخرى ،

- يسهر على احترام النظام الداخلي للجامعة الذي يعد مشروعه ويقدمه إلى مجلس الإدارة ليوافق عليه،

- يكون مسؤولا على حفظ الأمن و الانضباط داخل الجامعة،

- يمنح الشهادات بتفويض من الوزير المكلف بالتعليم العالي،

- يضمن حفظ الأرشيف وصيانته.

المادّة 28 : يساعد رئيس الجامعة في تسيير المسائل المشتركة بين رئاسة الجامعة ومكونات الجامعة الأخرى مجلس مديرية يضم نواب رئيس الجامعة وعمداء الكليات ومديري المعاهد ومديري الملحقات، إن وجدت.

المادّة 29 : توضع نيابات رئاسة الجامعة تحت مسؤولية نواب رئيس الجامعة المعينون بمرسوم بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالتعليم العالي بعد أخذ رأي رئيس الجامعة من بين الأساتذة الذين يثبتون رتبة أستاذ التعليم العالي، وفي حالة عدم وجودهم من بين الأساتذة المحاضرين أو إن لم يوجد الأساتذة المحاضرين الاستشفائيين الجامعيين.

المادّة 30 : توضع الأمانة العامة للجامعة تحت مسؤولية أمين عام يكلف بسير الهياكل الموضوعة تحت سلطته والمصالح الإدارية والتقنية المشتركة وتسييرها الإداري والمالي.

ويتلقى بهذه الصفة تفويضا بالإمضاء من رئيس الجامعة.

يعين الأمين العام بموجب مرسوم بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالتعليم العالي بعد أخذ رأي رئيس الجامعة من بين الموظفين المنتمين، على الأقل، إلى رتبة متصرف أو مايعادلها والذين يثبتون خمس (5) سنوات خدمة فعلية بهذه الصفة.

المادّة 31 : توضع المكتبة المركزية للجامعة تحت مسؤولية مدير مكلف بسير الهياكل الموضوعة تحت سلطته وتسييرها.

ويتلقى بهذه الصفة ، تفويضا بالإمضاء من رئيس الجامعة.

يعين مدير المكتبة المركزية للجامعة بموجب قرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي، بناء على اقتراح من رئيس الجامعة من بين :

- المحافظين الرئيسيين.

- المحافظين الذين يثبتون خمس (5) سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة.

الفصل الثالث

الكلية

المادّة 32 : الكلية هي وحدة تعليم وبحث في الجامعة في ميدان العلم والمعرفة.

المادّة 33 : تكون الكلية متعددة التخصصات ويمكن عند الاقتضاء، إنشاؤها على أساس تخصص غالب.

وتضمن على الخصوص، ما يأتي :

- تكوين في التدرج و ما بعد التدرج،
- نشاطات البحث العلمي،
- نشاطات التكوين المتواصل وتحسين المستوى و تجديد المعارف.

المادّة 34 : تتشكل الكلية من أقسام وتحتوي على مكتبة منظمة في شكل مصالح وفروع .

تنشأ الأقسام بموجب قرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

المادّة 35 : يشمل القسم شعبة أو مادة أو تخصص في المادة و يضم مخابر، عند الاقتضاء.

ويكلف بضمان برمجة نشاطات التكوين والبحث في ميدانه وإنجازها وتقييمها ومراقبتها.

المادّة 36 : تزود الكلية بمجلس الكلية و بمجلس علمي و يديرها عميد .

يزود القسم بلجنة علمية ويديره رئيس قسم.

القسم الأول

مجلس الكلية

المادّة 37 : يتشكل مجلس الكلية من :

- عميد الكلية، رئيسا،
- رئيس المجلس العلمي للكلية،
- رؤساء الأقسام،

– مدير أو مديري وحدات البحث ، ومخابر البحث ، إن وجدت،

– ممثلين (2) عن الأساتذة وعن كل قسم منتخبين من بين الأساتذة ذوي الرتبة الأعلى،

– ممثل منتخب من الطلبة عن كل قسم،

– ممثلين (2) منتخبين عن المستخدمين الإداريين و التقنيين وعمال الخدمات.

يحضر نواب العميد والأمين العام وكذا مسؤول مكتبة الكلية في الاجتماعات بصوت استشاري.

المادّة 38 : يبدي مجلس الكلية برأيه وتوصياته فيما يأتي :

– آفاق تطوير الكلية،

– برمجة أعمال التكوين و البحث في الكلية،

– آفاق التعاون العلمي الوطني و الدولي،

– برمجة أعمال التكوين المتواصل و تحسين المستوى وتجديد المعارف،

– مشروع ميزانية الكلية،

– مشروع مخطط تسيير الموارد البشرية للكلية،

– مشاريع العقود واتفاقيات الدراسات والخبرة وتقديم الخدمات التي تضمنها الكلية ،

– تسيير الكلية ،

– التقرير السنوي لنشاطات الكلية.

يدرس المجلس ويقترح كل تدبير من شأنه أن يحسن سير الكلية ويشجع تحقيق أهدافها ويبدي رأيه في كل مسألة يعرضها عليه العميد.

المادّة 39 : ينتخب ممثلو الأساتذة والمستخدمين الإداريين والتقنيين وعمال الخدمات نظرائهم لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

وينتخب ممثلو الطلبة لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد.

تحدد القائمة الاسمية لأعضاء مجلس الكلية بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

المادّة 40 : يجتمع مجلس الكلية في دورة عادية بناء على استدعاء من رئيسه مرة واحدة كل ثلاثة (3) أشهر.

ويمكن أن يجتمع في دورات غير عادية إما بطلب من رئيسه وإما بطلب من ثلثي ($\frac{2}{3}$) أعضائه.

المادّة 41 : يستعين العميد بالآراء و التوصيات التي يبديها مجلس الكلية.

المادّة 42 : تحدد كيفيات سير مجلس الكلية بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

القسم الثاني

المجلس العلمي للكلية واللجنة العلمية للقسم

المادّة 43 : يضم المجلس العلمي للكلية ، زيادة على عميد الكلية، الأعضاء الآتين :

– نواب العميد،

– رؤساء الأقسام،

– رؤساء اللجان العلمية للأقسام،

– مدير أو مديري وحدات البحث و/ أو مخابر البحث ،إن وجدت،

– ممثلين (2) منتخبين من بين الأساتذة عن كل قسم،

– مسؤول مكتبة الكلية.

المادّة 44 : ينتخب ممثلو الأساتذة لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد من نظرائهم حسب الأشكال نفسها، من بين الأساتذة الدائمين ذوي الرتبة الأعلى والذين هم في وضعية نشاط لدى الكلية.

ينتخب أعضاء المجلس رئيسا منهم من ضمن ممثلي الأساتذة ذوي الرتبة الأعلى لعهدة مدتها ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، حسب الأشكال نفسها.

تحدد القائمة الاسمية لأعضاء المجلس العلمي بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

المادّة 45 : يبدي المجلس العلمي للكلية آراء وتوصيات فيما يأتي :

– تنظيم التعليم و محتواه،

– تنظيم أشغال البحث،

– اقتراحات برامج البحث،

– اقتراحات إنشاء أقسام و/أو شعب ووحدات ومخابر بحث أو غلقها،

– اقتراحات فتح شعب ما بعد التدرج و تمديدها و/أو غلقها وتحديد عدد المناصب المطلوب شغلها،

– مواصفات الأساتذة والحاجات إليهم.

ويكلّف، زيادة على ذلك، بما يأتي :

– اعتماد مواضيع البحث في ما بعد التدرج ويقترح لجان لمناقشتها،

- اقتراح لجان التأهيل الجامعي،

- دراسة حصائل النشاطات البيداغوجية والعلمية للكلية التي يرسلها عميد الكلية إلى رئيس الجامعة مرفقة بآراء المجلس وتوصياته.

ويمكن أن يخطر في كل مسألة أخرى تتعلق بالجانب البيداغوجي أو العلمي يعرضها عليه العميد .

المادّة 46 : يجتمع المجلس العلمي للكلية في دورة عادية مرة واحدة كل ثلاثة (3) أشهر بناء على استدعاء من رئيسه.

ويمكنه أن يجتمع في دورات غير عادية إما بطلب من رئيسه وإما بطلب من ثلثي ($\frac{2}{3}$) أعضائه أو من عميد الكلية.

المادّة 47 : يمارس المجلس العلمي للكلية صلاحيات المجلس العلمي لوحدة البحث المنصوص عليه في المادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم 99-257 المؤرخ في 16 نوفمبر سنة 1999 والمذكور أعلاه.

المادّة 48 : تضمّ اللّجنة العلمية للقسم ، زيادة على رئيس القسم ، ستة (6) إلى ثمانية (8) ممثلين عن الأساتذة.

ينتخب ممثلو الأساتذة لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد من نظرائهم من بين الأساتذة الدائمين الذين هم في وضعية نشاط لدى القسم.

يحدد العدد الصحيح للأساتذة والأساتذة المحاضرين والأساتذة المحاضرين الاستشفائيين الجامعيين والأساتذة المساعدين المكلفين بالدروس والأساتذة المساعدين لكل لجنة علمية وفق معايير يحددها الوزير المكلف بالتعليم العالي.

ينتخب أعضاء اللجنة العلمية من بينهم رئيسا من ضمن الأساتذة الأعلى رتبة لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة حسب الأشكال نفسها.

تحدد القائمة الاسمية لأعضاء المجلس العلمي بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

المادّة 49 : تكلف اللجنة العلمية للقسم بما يأتي :

- اقتراح تنظيم التعليم و محتواه،

- إبداء رأيها في توزيع المهام البيداغوجية،

- إبداء رأيها في حصائل الأعمال البيداغوجية والعلمية،

- اقتراح برامج البحث،

- اقتراح فتح شعب في مجال ما بعد التدرج وتمديدها و/ أو غلقها و تحديد عدد المناصب المطلوب شغلها،

- إبداء الرأي في مواضيع البحث لطلبة ما بعد التدرج.

المادّة 50 : تجتمع اللجنة العلمية للقسم مرة كل شهرين (2) في دورة عادية باستدعاء من رئيسها.

ويمكنها أن تجتمع في دورات غير عادية إما بطلب من رئيسها وإما بطلب من ثلثي ($\frac{2}{3}$) أعضائها أو من رئيس القسم.

المادّة 51 : تحدد كيفيات سير المجلس العلمي للكلية واللّجنة العلمية للقسم بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

القسم الثالث

عميد الكلية

المادّة 52 : يعين عميد الكلية بموجب مرسوم يتخذ، بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالتعليم العالي وبعد أخذ رأي رئيس الجامعة، من بين الأساتذة في وضعية نشاط والذين ينتمون إلى رتبة أستاذ التعليم العالي وفي حالة عدم وجوده إلى رتبة أستاذ محاضر أو أستاذ محاضر استشفائي جامعي.

المادّة 53 : عميد الكلية مسؤول عن سيرها ويتولى تسيير وسائلها البشرية والمالية والمادية.

ويتولى بهذه الصفة، ما يأتي :

- هو الآمر بصرف اعتمادات التسيير التي يفوضها له رئيس الجامعة،

- يعين مستخدمي الكلية الذين لم تتقرر طريقة أخرى لتعيينهم،

- يتولى السلطة السلمية و يمارسها على جميع المستخدمين الموضوعين تحت سلطته،

- يحضر اجتماعات مجلس الكلية.

يعد التقرير السنوي للنشاطات و يرسله إلى رئيس الجامعة بعد المصادقة عليه من مجلس الكلية.

المادّة 54 : يساعد عميد الكلية في مهامه :

- نائب العميد المكلف بالدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة،

- نائب العميد المكلّف بما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية،

- الأمين العام،
- رؤساء الأقسام،
- مسؤول مكتبة الكلية.

المادّة 55 : يعين نواب العميد بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي، بناء على اقتراح من العميد وبعد أخذ رأي رئيس الجامعة ، لمدة ثلاث (3) سنوات من بين الأساتذة الدائمين ذوي الرتبة الأعلى الذين هم في وضعية نشاط في الكلية.

المادّة 56 :رئيس القسم مسؤول عن السير البيداغوجي والإداري للقسم ويمارس السلطة السلمية على المستخدمين الموضوعين تحت مسؤوليته.

يساعد رئيس القسم رؤساء أقسام مساعدون ورؤساء مصالح ورؤساء مخابر، عند الاقتضاء.

يعين رئيس القسم لمدة ثلاث (3) سنوات من بين الأساتذة الدائمين ذوي الرتبة الأعلى بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي، بناء على اقتراح من عميد كلية وبعد أخذ رأي رئيس الجامعة.

يعين رؤساء الأقسام المساعدون لمدة ثلاث (3) سنوات من بين الأساتذة الدائمين بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي ، بناء على اقتراح من عميد الكلية وبعد أخذ رأي رئيس الجامعة.

الباب الرابع

المعهد لدى الجامعة

المادّة 57 : المعهد وحدة متخصصة في التكوين والبحث في الجامعة.

ويضمن على الخصوص ما يأتي :

- التكوين في التدرج، وفي ما بعد التدرج، عند الاقتضاء،
- نشاطات البحث العلمي،
- أعمال التكوين المتواصل وتحسين المستوى وتجديد المعارف.

المادّة 58 : يتشكل المعهد من أقسام يضمن تنسيق نشاطاتها ويحتوي على مكتبة منظمة في شكل مصالح و فروع.

تنشأ الأقسام بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

المادّة 59 : يشمل القسم شعبة في الطور أو تخصص المعهد ويضم مخابر، عند الاقتضاء.

ويكلف بضمان برمجة مراقبة نشاطات التعليم وإنجازها وتقييمها والبحث في ميدانه، عند الاقتضاء.

المادة 60 : يزود المعهد بمجلس للمعهد و مجلس علمي و يديره مدير.

يدير القسم رئيس القسم.

القسم الأول

مجلس المعهد

المادّة 61 : يتشكل مجلس المعهد من :

- مدير المعهد، رئيسا،
- رئيس المجلس العلمي،
- رؤساء الأقسام،
- مدير أو مديري وحدات البحث و مخابر البحث، إن وجدت،
- ممثلين (2) منتخبين من الأساتذة عن كل قسم من بين الأساتذة ذوي الرتبة الأعلى،
- ممثل منتخب من الطلبة عن كل قسم،
- ممثلين (2) منتخبين من المستخدمين الإداريين والتقنيين وعمال الخدمات.

يحضر اجتماعات المجلس بصوت استشاري المدير المساعد المكلف بالدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة والمدير المساعد المكلف بما بعد التدرج و بالبحث العلمي والعلاقات الخارجية ونائب المدير المكلف بالإدارة والمالية وكذا مسؤول المكتبة.

المادّة 62 : يبدي المجلس رأيه وتوصياته فيما يأتي :

- آفاق تطوير المعهد،
- برمجة عمليات التكوين والبحث للمعهد،
- آفاق التعاون العلمي الوطني والدولي،
- برمجة أعمال التكوين المتواصل و تحسين المستوى و تجديد المعارف،
- مشروع ميزانية المعهد،
- مشروع مخطط تسيير الموارد البشرية للمعهد،
- مشاريع العقود واتفاقيات الدراسات والخبرة وتقديم الخدمات التي يضمنها المعهد،
- تسيير المعهد،
- التقرير السنوي لنشاطات المعهد.

يدرس المجلس و يقترح كل تدبير من شأنه أن يحسن سير المعهد ويشجع تحقيق أهدافه ويبدي رأيه في كل مسألة يعرضها عليه مدير المعهد.

المادّة 63 : يعين أعضاء المجلس المنتخبين الممثلين للأساتذة والمستخدمين الإداريين والتقنيين وعمال الخدمات لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

يعين ممثلو الطلبة المنتخبون لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد.

المادّة 64 : يجتمع المجلس في دورة عادية بناء على استدعاء من رئيسه مرة واحدة كل ثلاثة (3) أشهر.

ويمكنه أن يجتمع في دورات غير عادية إما بطلب من رئيسه أو بطلب من ثلثي ($\frac{2}{3}$) أعضائه.

المادّة 65 : يستند المدير إلى الآراء والتوصيات الصادرة عن مجلس المعهد.

المادّة 66 : تحدّد كيفيات سير مجلس المعهد بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

القسم الثاني

المجلس العلمي للمعهد

المادّة 67 : يتشكل المجلس العلمي للمعهد، زيادة على المدير، من الأعضاء الآتين :

- مساعدي المدير،
- رؤساء الأقسام،
- مدير أو مديري وحدات البحث و/ أو مخابر البحث ، إن ووجدت،
- ممثلين (2) منتخبين من الأساتذة عن كل قسم،
- مسؤول مكتبة المعهد.

ينتخب ممثلو الأساتذة لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد حسب الأشكال نفسها من نظرائهم، ومن بين الأساتذة الدائمين ذوي الرتبة الأعلى الذين هم في وضعية نشاط لدى المعهد.

ينتخب أعضاء المجلس العلمي المجتمعون رئيسهم من بينهم ومن بين ممثلي الأساتذة ذوي أعلى رتبة لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة حسب الأشكال نفسها.

تحدد القائمة الاسمية لأعضاء المجلس العلمي بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

المادّة 68 : يكلّف المجلس العلمي للمعهد بإبداء آرائه و توصياته فيما يأتي :

- تنظيم التعليم و محتواه،
- تنظيم أشغال البحث ،
- اقتراحات برامج البحث،
- اقتراحات إنشاء أو إلغاء الأقسام و/أو الشعب ووحدات ومخابر البحث،
- اقتراحات فتح شعب ما بعد التدرج و تمديدها و/ أو غلقها وتحديد عدد المناصب المطلوب شغلها،
- المواصفات والحاجات فيما يخص الأساتذة.

ويكلّف، زيادة على ذلك، بما يأتي :

- اعتماد مواضيع البحث المقترحة من طلبة ما بعد التدرج واقتراح لجان المناقشة،
- اقتراح لجان التأهيل الجامعي،
- دراسة حصائل النشاطات البيداغوجية والعلمية للمعهد التي ترسل إلى رئيس الجامعة مرفقة بآراء المجلس وتوصياته.

ويمكن أن يخطر في كل مسألة أخرى تتعلق بالجانب البيداغوجي أو العلمي التي يعرضها عليه المدير.

المادّة 69 : يجتمع المجلس العلمي في دورة عادية مرة كل ثلاث (3) أشهر، بناء على استدعاء من رئيسه.

ويمكن أن يجتمع في دورات غير عادية بطلب من رئيسه أو من ثلثي ($\frac{2}{3}$) أعضائه أو بطلب من مدير المعهد.

المادّة 70 : يمارس المجلس العلمي للمعهد صلاحيات المجلس العلمي لوحدة البحث المنصوص عليها في المادّة 16 من المرسوم التنفيذي رقم 99-257 المؤرخ في 16 نوفمبر سنة 1999 والمذكور أعلاه.

المادّة 71 : تحدد كيفيات سير المجلس العلمي للمعهد بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

القسم الثالث

مدير المعهد

المادّة 72 : يعين مدير المعهد بموجب مرسوم بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالتعليم العالي ، بعد أخذ رأي رئيس الجامعة من بين الأساتذة ذوي الرتبة الأعلى الذين في وضعية نشاط.

المادّة 73 : مدير المعهد مسؤول عن سير المعهد ويضمن تسيير وسائله البشرية والمالية والمادية .

وبهذه الصفة :

– هو الآمر بصرف اعتمادات التسيير التي يفوضها له رئيس الجامعة،

– يعين المستخدمين الذين لم تتقرر طريقة أخرى لتعيينهم،

– يتولى السلطة السلمية و يمارسها على جميع المستخدمين الموضوعين تحت سلطته،

– يحضر اجتماعات مجلس المعهد،

يعد التقرير السنوي للنشاطات و يرسله إلى رئيس الجامعة بعد موافقة مجلس المعهد عليه.

المادّة 74 : يساعد المدير في مهامه :

– رؤساء أقسام،

– مدير مساعد مكلف بالدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة،

– مدير مساعد مكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية،

– نائب مدير مكلف بالإدارة و المالية،

– مسؤول المكتبة.

المادّة 75 : يعين مساعدو المدير بموجب قرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي، بناء على اقتراح من مدير المعهد وبعد أخذ رأي رئيس الجامعة، لمدة ثلاث (3) سنوات، من بين الأساتذة ذوي الرتبة الأعلى الدائمين والذين في وضعية نشاط لدى المعهد.

المادّة 76 : رئيس القسم مسؤول عن السير البيداغوجي والإداري للقسم ويمارس السلطة السلمية على المستخدمين الموضوعين تحت مسؤوليته.

ويساعده رؤساء مصالح، وعند الاقتضاء، رؤساء مخابر.

يعين رئيس القسم لمدة ثلاث (3) سنوات من بين الأساتذة ذوي الرتبة الأعلى بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي، بناء على اقتراح من مدير المعهد وبعد أخذ رأي رئيس الجامعة.

الفصل الخامس

ملحقة الجامعة

المادّة 77 : الملحقة هي وحدة للتعليم موجودة خارج الجامعة.

وتلحق بيداغوجيا بالكلية أو المعهد الذي يضمن تعليما في الشعب التي تتكفل بها.

ويسيرها مدير.

المادّة 78 : يعين مدير الملحقة بموجب قرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي، بناء على اقتراح من رئيس الجامعة ، من بين الأساتذة الذين لهم على الأقل رتبة أستاذ مساعد.

المادّة 79 : مدير الملحقة مسؤول عن سير الملحقة ويضمن تسيير وسائلها البشرية والمادية والمالية.

وبهذه الصفة :

– هو الآمر بصرف اعتمادات التسيير التي يفوضها له رئيس الجامعة،– يتولى السلطة السلمية ويمارسها على جميع المستخدمين الموضوعين تحت سلطته.

يعد سنويا تقريرا عن النشاط ويرسله إلى رئيس الجامعة.

الباب الثالث

أحكام مالية

المادّة 80 : يحضّر رئيس الجامعة وعمداء الكليات ومديرو المعاهد، وعند الاقتضاء، مديرو الملحقات، مشروع ميزانية الجامعة، ويقدم إلى مجلس الإدارة للتداول بشأنه.

يرسل مشروع الميزانية بعد ذلك، إلى السلطة الوصية للموافقة عليه.

المادّة 81 : تحتوي ميزانية الجامعة على باب للإيرادات و باب للنفقات :

أ – في باب الإيرادات ، على ما يأتي :

1 – الإعانات التي تقدمها الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات أو الهيئات العمومية ،

2 – مساهمات الأشخاص المعنويين أو الطبيعيين في تمويل الجامعة،

3 – الإعانات التي تقدمها المنظمات الدولية،

4 – القروض و الهبات و الوصايا،

5 – المخصصات الاستثنائية،

6 – الإيرادات المختلفة الناتجة عن النشاطات المرتبطة بهدف الجامعة.

ب – في باب النفقات ، على ما يأتي :

1 – نفقات سير رئاسة الجامعة والمصالح المشتركة،

2 – نفقات السير الخاصة بالكليات والمعاهد والملحقات، إن وجدت،

3 – نفقات التجهيز،

4 – كل النفقات الأخرى الضرورية لتحقيق أهداف الجامعة.

المادّة 82 : يرسل رئيس الجامعة نسخة من الميزانية بعد الموافقة عليها إلى المراقب المالي والعون المحاسب .

المادّة 83 : تمسك محاسبة الجامعة وفق قواعد المحاسبة العمومية.

يعهد مسك المحاسبة و تداول الأموال إلى عون محاسب.

تزود الكلية والمعهد والملحقة بعون محاسب ثانوي يتصرف وفقا للتنظيم المعمول به.

المادّة 84 : تخضع مراقبة نفقات الجامعة إلى أحكام المرسوم التنفيذي رقم 99–258 المؤرخ في 16 نوفمبر سنة 1999 والمذكور أعلاه.

المادّة 85 : تستعمل موارد الجامعة الناتجة عن نشاطات الخدمة و/أو الخبرة واستغلال براءات الاختراع وتسويق منتوجات نشاطاتها والمداخيل الناتجة عن إنشاء فروع واقتناء الأسهم طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 2000– 196 المؤرخ في 25 يوليو سنة 2000 والمذكور أعلاه.

الباب الرابع

أحكام انتقالية وختامية

المادّة 86 : تبقى جامعة التكوين المتواصل خاضعة لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 90–149 المؤرّخ في 26 مايو سنة 1990 والمذكور أعلاه.

المادّة 87 : يلغى المرسوم رقم 83–544 المؤرّخ في 24 سبتمبر سنة 1983 والمذكور أعلاه.

المادّة 88 : تبقى النصوص المتخذة لتطبيق المرسوم رقم 83–544 المؤرّخ في 24 سبتمبر سنة 1983 والمذكور أعلاه، سارية المفعول لمدة أقصاها سنة واحدة، ابتداء من تاريخ نشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

المادّة 89 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 24 جمادى الثانية عام 1422 الموافق 23 غشت سنة 2003.

أحمد أويحيى

الملحق رقم 10:

مخرجات spss

1-ثبات الأداة:

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.750	67

2-التحليل الوصفي

-المسؤولية الاجتماعية

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
46-يسعدك ان تناقش مشاكل المجتمع في درس الجمعة	362	3.2182	.94702
47-تشعر بالاعتزاز عندما تتحدث عن وطنك	362	3.6133	.72137
48-تساعد زملاءك في حل مشاكلهم	362	3.4144	.74775
49-تستعمل وسائل التواصل الاجتماعي في التوعية بظواهر المجتمع كالتدخين والمخدرات	362	3.0083	1.02999
50-تفتخر بكفاح ةانتصارات بلدك	362	3.5580	.82764
51-تتجاهل نظافة حيك مادام منزلك نظيف	362	2.1851	1.18228
52-تحب الاشتراك في تنظيم العمل بمؤسسة تقدم خدماتها للمجتمع	362	3.1575	.94154
53-مناقشة اسرتك للموضوعات المتعلقة بمجتمعك محببة لك	362	3.4171	.76996
54-تحب المشاركة في اعمال تخدم المنطقة التي تعيش فيها	362	3.3950	.82299
55-تخصص وقتا لتثقيف نفسك	362	3.4033	.74640
56-تتابع اخبار مجتمعك في وسائل الاعلام المختلفة	362	3.2514	.91483
57-تؤمن بالمثل القائل انا ومن بعدي الطوفان	362	2.5138	1.16794
58-حينما تتطلب مصلحتك الغش فانك تلجا اليه	362	2.3149	1.12156
59-تشارك في مصاريف الاسرة اذا سمحت لك الظروف	362	3.3536	.90358
60-شعارك الغاية تبرر الوسيلة	362	3.2044	.96025
61-تتهرب اذا طلب منك احد المساعدة	362	1.8978	1.12294
62-اذا صدمت سيارة شخصا وهربت فانك تحاول اخذ رقمها	362	3.0359	1.06380
63-تتعاون مع موظف الاحصاءات حينما يطلب المساعدة في اخذ المعلومات لخدمة الوطن	362	3.2818	.94041
64-اذا وجدت صنبور الماء مفتوح فانك تغلقه	362	3.6989	.71428
65-عند وقوفك في الطابور فانك تتجاوز دورك	362	2.2680	1.14709
66-تساهم في حل مشكلات اسرتك	362	3.6050	.78509
67-تسعى للتخطيط لمستقبلك	362	3.7155	.62206
Valid N (listwise)	362		

One-Sample Test

Test Value = 2.5

	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
46-يسعدك ان تناقش مشاكل المجتمع في درس الجمعة	14.430	361	.000	.71823	.6203	.8161
47-تشعر بالاعتزاز عندما تتحدث عن وطنك	29.362	361	.000	1.11326	1.0387	1.1878
48-تساعد زملاءك في حل مشاكلهم	23.266	361	.000	.91436	.8371	.9917
49-تستعمل وسائل التواصل الاجتماعي في التوعية بظواهر المجتمع كالتدخين والمخدرات	9.389	361	.000	.50829	.4018	.6147
50-تفتخر بكفاح ةانتصارات بلدك	24.322	361	.000	1.05801	.9725	1.1436
51-تتجاهل نظافة حيك مادام منزلك نظيف	-5.068	361	.000	-.31492	-.4371	-.1927
52-تحب الاشتراك في تنظيم العمل بمؤسسة تقدم خدماتها للمجتمع	13.286	361	.000	.65746	.5601	.7548
53-مناقشة اسرتك للموضوعات المتعلقة بمجتمعك محببة لك	22.663	361	.000	.91713	.8375	.9967
54-تحب المشاركة في اعمال تخدم المنطقة التي تعيش فيها	20.692	361	.000	.89503	.8100	.9801
55-تخصص وقتا لتثقيف نفسك	23.026	361	.000	.90331	.8262	.9805
56-تتابع اخبار مجتمعك في وسائل الاعلام المختلفة	15.627	361	.000	.75138	.6568	.8459
57-تؤمن بالمثل القائل انا ومن بعدي الطوفان	.225	361	.822	.01381	-.1069	.1345
58-حينما تتطلب مصلحتك الغش فانك تلجا اليه	-3.140	361	.002	-.18508	-.3010	-.0692
59-تشارك في مصاريف الاسرة اذا سمحت لك الظروف	17.974	361	.000	.85359	.7602	.9470
60-شعارك الغاية تبرر الوسيلة	13.957	361	.000	.70442	.6052	.8037
61-تتهرب اذا طلب منك احد المساعدة	-10.203	361	.000	-.60221	-.7183	-.4861
62-اذا صدمت سيارة شخصا وهربت فانك تحاول اخذ رقمها	9.585	361	.000	.53591	.4260	.6459
63-تتعاون مع موظف الاحصاءات حينما يطلب المساعدة في اخذ المعلومات لخدمة الوطن	15.817	361	.000	.78177	.6846	.8790
64-اذا وجدت صنبور الماء مفتوح فانك تغلقه	31.935	361	.000	1.19890	1.1251	1.2727
65-عند وقوفك في الطابور فانك تتجاوز دورك	-3.849	361	.000	-.23204	-.3506	-.1135

66-تساهم في حل مشكلات اسرتك	26.778	361	.000	1.10497	1.0238	1.1861
67-تسعى للتخطيط لمستقبلك	37.176	361	.000	1.21547	1.1512	1.2798

–أساليب التنشئة الأسرية وبناء واتخاذ القرارات

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
10– تشجعك اسرتك على الالتزام بانظمة الجامعة	362	3.5221	.74863
11– تشجعك اسرتك على ثقافة التبرع بالدم	362	2.6464	1.04569
12-تشجعك اسرتك على المشاركة في الجمعيات الخيرية	362	2.9116	1.04095
13-تمنعك اسرتك من المشاركة في الاعمال التطوعية	362	1.8343	1.07355
14-تمنعك اسرتك من توجيه الافراد للنظافة العامة	362	1.8149	1.10976
15-تمنعك اسرتك من التبرع بالمال للمحتاجين	362	1.4337	.92803
16-تتجاهل اسرتك مساعدتك للمسنين	362	1.4144	.84513
17– لاتحبذ اسرتك حضورك للمناسبات الاجتماعية كالعزاء مثلا	362	1.8370	1.00880
18-تتجاهل اسرتك متابعتك اخبار الساحة المجتمعية.	362	2.0276	1.02561
19-تحثك اسرتك عن التبليغ عمن يتعاملل بالرشوة الا اذا كان من اقاربك	362	2.1989	1.21130
20-تحثك اسرتك على توجيه من يعبث بالممتلكات العامة الا اذا كان من اقاربك	362	2.2624	1.23215
21-اذا كان احد اقاربك يشغل اطفال دون السن القانوني وبطريقةغير قانونية فان اسرتك تطلب منك التستر عليه	362	1.6133	1.00945
22-اسرتك لاتوافق على قبول مشاركتك في الاعمال التطوعية الا في جمعيات تعرفها	362	2.4227	1.20747
23-توجهك اسرتك حينما ترمي النفايات في مكان غير مخصص لها	362	3.3232	1.09543
24توضح لك اسرتك واجباتك تجاه نفسك	362	3.5967	.77908
25-تطلب منك اسرتك عدم ازعاج الجيران	362	3.6409	.79003
26-تقوم اسرتك بزيارة اقاربك نيابة عنك	362	2.7155	1.07050
27-تخاف عليك اسرتك من التبليغ عن التجار الذين يتلاعبون بالاسعار	362	2.9641	1.09965
28-تخاف عليك اسرتك من التبليغ عن مروجي المخدرات	362	3.2818	1.04902
29-تلبي لك اسرتك كل حاجاتك	362	3.3950	.79561
30-يقوم والديك بمراقبة ماتقوم به	362	3.1796	.95802
31-انت راض عن علاقتك باسرتك	362	3.5580	.89517
Valid N (listwise)	362		

One-Sample Test

	Test Value = 2.5					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference Lower	Upper
10– تشجعك اسرتك على الالتزام بانظمة الجامعة	25.976	361	.000	1.02210	.9447	1.0995
11– تشجعك اسرتك على ثقافة التبرع بالدم	2.664	361	.008	.14641	.0383	.2545
12-تشجعك اسرتك على المشاركة في الجمعيات الخيرية	7.523	361	.000	.41160	.3040	.5192
13-تمنعك اسرتك من المشاركة في الاعمال التطوعية	-11.799	361	.000	-.66575	-.7767	-.5548
14-تمنعك اسرتك من توجيه الافراد للنظافة العامة	-11.745	361	.000	-.68508	-.7998	-.5704
15-تمنعك اسرتك من التبرع بالمال للمحتاجين	-21.861	361	.000	-1.06630	-1.1622	-.9704
16-تتجاهل اسرتك مساعدتك للمسنين	-24.441	361	.000	-1.08564	-1.1730	-.9983
17– لاتحبذ اسرتك حضورك للمناسبات الاجتماعية كالعزاء مثلا	-12.504	361	.000	-.66298	-.7673	-.5587
18-تتجاهل اسرتك متابعتك اخبار الساحة المجتمعية.	-8.763	361	.000	-.47238	-.5784	-.3664
19-تحثك اسرتك عن التبليغ عمن يتعاملل بالرشوة الا اذا كان من اقاربك	-4.730	361	.000	-.30110	-.4263	-.1759

20-تحتك اسرتك على توجيه من يعبث بالممتلكات العامة الا اذا كان من اقاربك	-3.668	361	.000	-.23757	-.3649	-.1102
21-اذا كان احد اقاربك يشغل اطفال دون السن القانوني وبطريقةغير قانونية فان اسرتك تطلب منك التستر عليه	-16.713	361	.000	-.88674	-.9911	-.7824
22-اسرتك لاتوافق على قبول مشاركتك فى الاعمال التطوعية الا في جمعيات تعرفها	-1.219	361	.224	-.07735	-.2022	.0475
23-توجهك اسرتك حينما ترمي النفايات في مكان غير مخصص لها	14.298	361	.000	.82320	.7100	.9364
24توضح لك اسرتك واجباتك تجاه نفسك	26.783	361	.000	1.09669	1.0162	1.1772
25-تطلب منك اسرتك عدم ازعاج الجيران	27.476	361	.000	1.14088	1.0592	1.2225
26-تقوم اسرتك بزيارة اقاربك نيابة عنك	3.830	361	.000	.21547	.1048	.3261
27-تخاف عليك اسرتك من التبليغ عن التجار الذين يتلاعبون بالاسعار	8.030	361	.000	.46409	.3504	.5777
28-تخاف عليك اسرتك من التبليغ عن مروجي المخدرات	14.179	361	.000	.78177	.6733	.8902
29-تلبي لك اسرتك كل حاجاتك	21.404	361	.000	.89503	.8128	.9773
30-يقوم والديك بمراقبة ماتقوم به	13.496	361	.000	.67956	.5805	.7786
31-انت راض عن علاقتك باسرتك	22.487	361	.000	1.05801	.9655	1.1505

–القدوة الوالدية وترسيخ قيم إيجابية اتجاه الجامعة

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
32-اختيارك للتخصص اسوة باحد الوالدين	362	2.1215	1.27478
33-تتحاور مع والديك حول الاشياء التي تعجبك في الجامعة	362	3.1133	.98796
34-يطلب منك والداك المساعدة في حملات النظافة في الجامعة	362	2.6188	1.10325
35-محافظ على حضورك المحاضرات	362	2.9862	.95745
36-تلتزم بالنظام الداخلي للجامعة	362	3.4669	.75192
37- ترى ان الجامعة مصدر للشهادة وفرصة للعمل مستقبلا	362	3.0083	1.03802
38-تعتبر الجامعة هدفا حققته	362	3.3950	.94225
39-نجاحك فى الدراسة لاجل والديك	362	3.5083	.90010
40-واجبك نحو الجامعة المحافظة عليها	362	3.5939	.68886
41-تساهم في النصيحة وتغيير سلك زملاءك الطلبة	362	3.3343	.84302
42-نظرتك للجامعة ايجابية	362	3.1602	.83998
43-انت ايجابي في حياتك	362	3.4862	.74883
44-تجد حلا لمشاكلك	362	3.3094	.71266
45-لديك القدرة على مواجهة صعوبات الجامعة والتغلب عليها	362	3.3287	.78751
Valid N (listwise)	362		

One-Sample Test

Test Value = 2.5

	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
32-اختيارك للتخصص اسوة باحد الوالدين	-5.648	361	.000	-.37845	-.5102	-.2467
33-تتحاور مع والديك حول الاشياء التي تعجبك في الجامعة	11.810	361	.000	.61326	.5111	.7154
34-يطلب منك والداك المساعدة في حملات النظافة في الجامعة	2.049	361	.041	.11878	.0048	.2328
35-محافظ على حضورك المحاضرات	9.661	361	.000	.48619	.3872	.5851
36-تلتزم بالنظام الداخلي للجامعة	24.465	361	.000	.96685	.8891	1.0446
37- ترى ان الجامعة مصدر للشهادة وفرصة للعمل مستقبلا	9.317	361	.000	.50829	.4010	.6156

38-تعتبر الجامعة هدفا حققته	18.073	361	.000	.89503	.7976	.9924
39-نجاحك في الدراسة لاجل والديك	21.313	361	.000	1.00829	.9153	1.1013
40-واجبك نحو الجامعة المحافظة عليها	30.214	361	.000	1.09392	1.0227	1.1651
41-تساهم فى النصيحة وتغيير سلك زملاءك الطلبة	18.829	361	.000	.83425	.7471	.9214
42-نظرتك للجامعة ايجابية	14.955	361	.000	.66022	.5734	.7470
43-انت ايجابي في حياتك	25.057	361	.000	.98619	.9088	1.0636
44-تجد حلا لمشاكلك	21.609	361	.000	.80939	.7357	.8831
45-لديك القدرة على مواجهة صعوبات الجامعة والتغلب عليها	20.022	361	.000	.82873	.7473	.9101

-اختبار الفرضيات:

الفرضية الفرعية الأولى:

One-Sample Test

Test Value = 2.5

	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
المسؤولية الاجتماعية	30.126	361	.000	.96685	.9037	1.0300

الفرضية الفرعية الثانية:

One-Sample Test

Test Value = 2.5

	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
أساليب التنشئة وبناء واتخاذ القرارات	30.580	361	.000	1.04006	.9732	1.1069

الفرضية الفرعية الثالثة:

One-Sample Test

Test Value = 2.5

	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
القدوة الوالدية وترسيخ قيم ايجابية	5.830	361	.000	.22514	.1492	.3011

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة للتعرف على الثقافة الأسرية ودورها في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الطالب الجامعي، وقد تمحورت إشكالية الدراسة في التساؤل التالي: هل للثقافة الأسرية دور في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الطالب الجامعي؟ وقد جاءت الفرضية الرئيسية كالتالي: للثقافة الأسرية دور في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الطالب الجامعي.

وللقيام بهذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي الأنسب لهذا النوع من الدراسات، وتمثل مجتمع البحث في طلبة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة، وعينة هي عشوائية بسيطة قوامها 384 مفردة، بالاعتماد على أداة الاستبيان، وبعد عرض وتحليل ومناقشة البيانات تبين لنا أن الفرضيات قد تحققت بمعدل استجابة "أحيانا"، أي في المستوى المتوسط.

الكلمات المفتاحية: الثقافة، الأسرة، الثقافة الأسرية، القدوة، التنشئة الاجتماعية، المسؤولية الاجتماعية، الطالب الجامعي

Abstract:

The study aimed to identify the family culture and its role in the development of social responsibility among the university student. The main hypothesis was as follows: The family culture plays a role in the development of social responsibility among the university student.

To carry out this study, the most appropriate descriptive approach was used for this type of studies, and the research community was represented by the students of the Faculty of Humanities and Social Sciences at the University of Mohamed Boudiaf in M'sila, and a simple random sample consisting of 384 individuals, relying on the questionnaire tool, and after displaying, analyzing and discussing the data, we found that the hypotheses have been Achieved response rate "occasionally".

Keywords: culture, family, family culture, role models, social upbringing, social responsibility, university student

Résumé:

L'étude visait à identifier la culture familiale et son rôle dans le développement de la responsabilité sociale chez l'étudiant universitaire. L'hypothèse principale était la suivante : La culture familiale joue un rôle dans le développement de la responsabilité sociale chez l'étudiant universitaire.

Pour réaliser cette étude, l'approche descriptive la plus appropriée a été utilisée pour ce type d'études, et la communauté des chercheurs était représentée par les étudiants de la Faculté des Sciences Humaines et Sociales de l'Université de Mohamed Boudiaf à M'sila, et un simple échantillon aléatoire composé de 384 individus, en s'appuyant sur l'outil questionnaire, et après avoir affiché, analysé et discuté les données, nous avons constaté que les hypothèses ont été atteintes Taux de réponse «occasionnellement».

Mots-clés: culture, famille, culture familiale, modèles, éducation sociale, responsabilité sociale, étudiant universitaire